جامعة محمد بوضياف –المسيلة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية المحلية بين عقبات الواقع و آليات الاصلاح

جامعة محمد بوضياف أنموذجا2017/2022.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص :إدارة محلية

إعداد الطالب:
– الباهي المهدي

تحت اشراف :
أ.د بن مرزوق عنترة

لجنة المناقشة:

- .....رئيسا.
- .....مشرفا.
- .....ممتحنا.

السنة الجامعية: 2022-2023 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) لباحي لطفي

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 207345663

الصادرة بتاريخ 2022/08/09 عن دائرة/ بلدية ابن بسرور

المسجل(ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم : العلوم السياسية

والمكلف بانجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر، مذكرة ماجيستير، أطروحة دكتوراه) الموسومة بـ :

مذكرة ماستر، الموسومة بـ: واقع الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية المحلية بين عقبات الواقع وآليات الاصلاح - جامعة محمد بوضياف المسيلة - نموذجا

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2022/08/17

إمضاء المعني

استمارة معلومات

معلومات شخصية:

الاسم: المهدي اللقب: الباهي

الاسم الأول: محمد اسم الولد الأول: بو ناب رضوة

تاريخ الزواج: 1999/04/17 مكان الزواج: ابن سرور

رقم الهاتف: 06,73,17,93,51

البريد الإلكتروني: elbahi.elmahdi@gmail.com

مقر السكن الحالي: بلدية ابن سرور

البكالوريا: 2017

معدل: 11,14 شعبة التخصص: علوم تجريبية سنة الحصول على شهادة البكالوريا: 2017

الليسانس:

التخصص: تنظيم سياسي وإداري الدفعة/ سنة التخرج: 2021

الماستر:

التخصص: إدارة محلية الدفعة/ سنة التخرج: 2023

معدل التخرج الماستر (المعدل العام):

الوضعية المهنية:

موظف: ____ عاطل عن العمل: X

في حالة موظف:

الوصف الحالي: قطاع خاص:

المصلحة المستخدمة: اسم المؤسسة / الشركة:

الرتبة في السلم:

الأقدمية:

الوصف السابق: الوظيف في نفس العنوان: نوع العقد:

امضاء الطالب

شكر وتقدير

أولاً وقبل كل شيء، احمد الله وأشكره على نعمته سبحانه وتعالى وتوفيقه لي في انجاز هذا العمل العلمي.

ثانيا، أتقدم بخالص امتناني وتقديري للبروفيسور: بن مرزوق عنترة؛ مشرفا وأستاذا وصديقا وأخا لا تسعه كل قواميس الشكر والامتنان، لجهده وتوجيهاته وإشرافه الثمين في سبيل اخراج هذا البحث واكماله بنجاح، وكذلك على وفرة المشورة المقدمة ورحابة الصدر التي كان يستقبلنا بها .

كما أخص بالشكر والاحترام والتقدير، اساتذتي الفاضلة الضالعة في علمها، الوثيرة في تعاملها، الأستاذة: بوعنان ليندة.

دون أن أنسى الأساس ولا نذكره، أستاذي خوني يوسف بخيوبته الباهرة التي بتها فينا منذ أول سنة، حقا تعلمنا منه الكثير ونشكره بمقدار ذلك .

كما أود أن أتقدم بخالص شكري للأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة.

وفي الأخير كل احترامي وتقديري الكبير لجميع أساتذة قسم العلوم السياسية الذين رافقوا رحلتي الأكاديمية من السنة الاولى ليسانس الى اليوم .بالإضافة إلى ذلك أنا ممتن لكل من ساهم ولو بكلمة واحدة من التشجيع .

الله المستعان والعاقبة للمتقين

إهداء

إلى أبي وأمي اللذّان وثقا اسمي بإمام آخر الزمان، فكان الظلم والفساد عدويّ الوحيدين في الأرض، عسى أن أكون شخصاً عادلاً وحكيماً في الحياة.

إليهما أهدي عملي الصغير كما أكون أنا حين توسد أحضانهما؛ ولكنهما لأجلي يبذلان فرحا كبيرًا يبهج حالي .

إليهما؛ هذا العمل المتواضع قُبلًا، لعله يسدد عني دين كل قبلة لم تطأ جبين أمي وأبي في كل مرة كنت فيها أسابق الأبكار نحو الجامعة كي أدرس، وهم نيام .

إلى أختي الكبرى: أم جنة أفنان، التي تعرفني طُوحا، فلولا دعمها لي لما كنت هنا أمارس شغفي العلمي .

إلى كل السياسيين والمهتمين بالسياسة والمجتمع إلى كل الوطنيين الغيورين على هذا الوطن.

إلى كل مدّعي الوطنية المنظرين باسمها تذكروا قول الحق جل جلاله: "يَوْمَ تَشْهَدَ عَلَيهِم أَلْسِنتُهم وأَيدِيهِم وأَرْجلُهمْ بِمَا كَانوا يَعمَلون"(النور\24)

المهدي

مقدمة

مقدمة:

لعبت الجامعة تاريخيًا دورًا محوريًا في بناء المجتمعات والنهوض بها عبر عصور مختلفة تشمل عوالم متنوعة مثل الاقتصاد والمجتمع والتكنولوجيا. إدراكًا لهذا الترابط المتأصل بين الجامعة والبيئة المحيطة بها ، تتضح أهمية دور الجامعات الجزائرية في دفع عجلة التنمية المحلية والتصدي للتحديات المجتمعية. ومع ذلك ، فإنها تواجه عقبات مختلفة ازاء أداء هذا الدور بشكل فعال. حيث تهدف لتجاوزها عن طريق تعزيز جهود البحث العلمي، مع خدمة احتياجات المجتمع والدولة في الوقت نفسه وذلك في سبيل مواجهة التحولات المعاصرة.

وبالتالي تسعى العديد من الجامعات بنشاط إلى الاندماج مع مجتمعاتها من خلال تبني التنمية المحلية كوظيفة أساسية ، وتبني نهج تقدمي يمكّنها من أداء أدوارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يتم تعزيز هذا التكامل من خلال إقامة شراكات مع المنظمات المجتمعية، وتسهيل الجهود التعاونية في السعي لتحقيق الأهداف المشتركة.

يحاول هذا البحث استكشاف أهم التحديات التي تواجه الجامعات الجزائرية ويسلط الضوء على آليات الإصلاح، مع التركيز على الجهود التي تبذلها جامعة محمد بوضياف في المسيلة من ناحية محاولة التوفيق في احداث توافق بين البرامج الأكاديمية واحتياجات سوق العمل المحلي ونقل المعرفة وكذا تشجيع مبادرات البحث والتطوير والانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتجاوز الحواجز البيروقراطية التي تعيق الشراكات والإصلاحات الفعالة، وتعزيز التقييم المنتظم وتحديث البرامج الأكاديمية لتتناسب مع متطلبات السوق وكذا دمج التدريب العملي وفرص التعلم التجريبي وتعزيز النهج متعددة التخصصات لمواجهة تحديات التنمية المحلية المعقدة.

أولا: أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع من الناحية النظرية والعملية معا، فقد تناول هذا الموضوع دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية المحلية بين عقبات الواقع واليات الاصلاح (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة)، ذلك أن الجامعة لها أهمية بالغة في المجتمع، لدورها البارز الذي تلعبه من خلال توثيقها لشراكات مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي وكذا لقدرتها الاستيعابية في احتضان نخب الجزائر وشبابها من طلاب واساتذة واداريين.

إضافة إلى ذلك ان أهمية هذا الموضوع تكمن في التعرف على بعض الادوار الاصلاحية التي تقوم بها الجامعة بهدف تحقيق التنمية المحلية، وأهم الأدوات التي تستعين بها في ذلك من أجل تجاوز عقبات الواقع المحلي وتحسينه والعمل على تطويره.

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع: جاء اختيار موضوعنا هذا وفقا لمبررات موضوعية وأخرى ذاتية نلخصها في:

- **المبررات الموضوعية :**

-أهمية موضوع البحث الذي يعتبر محاولة لعرض طرق تعامل الجامعة ومساهمتها في تحقيق التنمية المحلية ، وخاصة أن هذه الاخيرة اصبحت تؤرق مؤسسات الدولة وتجعلها تهدر من الوقت والمال العام الكثير، مما يستوجب تدخل الجامعة الجزائرية واشراكها في رسم السياسات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

-قلة البحوث والدراسات بشأن دور الجامعة الجزائرية وعلاقتها بالتنمية المحلية، حيث لازالت غائبة عن الأجندة البحثية في الجامعات الجزائرية ربما نتاج غياب الجامعة سابقا عن أداء أدوارها التنموية في المجتمع المحلي.

- **المبررات الذاتية :**

قد ساهمت الكثير من الدوافع والاسباب في اختيار هذا الموضوع منها:

- الاهتمام الشخصي والفضول المعرفي اتجاه هذا الموضوع .

- تخصص الطالب في مجال الإدارة المحلية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مجموعة من النقاط هي :

- ✓ البحث في مقومات التنمية المحلية من خلال التركيز على العوامل الدافعة للتنمية اقتصاديا وثقافيا.
- ✓ ضرورة توسيع مجال نشاط الجامعة الجزائرية بانتقالها من الفعل التكويني والتعليمي إلى الفعل التنموي.
- ✓ إعادة النظر في العلاقات بين الجماعات المحلية والجامعة الجزائرية على أسس من التعاون والتكامل تراعى فيها قوانين الدولة الجزائرية وثوابت المجتمع.
- ✓ التعرف على أهم المعيقات التي تواجه الجامعة الجزائرية في أداء أدوارها التنموية وتقديم أهم الحلول الإصلاحية.

الدراسات السابقة:

-**الدراسة الأولى:** دراسة قام بها الباحث بوشمة الهادي، بعنوان الجامعة الجزائرية وعلاقتها بمحيطها السوسيو اقتصادي سنة 2021، حيث كان التركيز الرئيسي لهذه الدراسة هو معالجة القضية المتعلقة بالعلاقة بين الجامعة والبيئة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر. حيث تهدف الى إلقاء الضوء على مختلف الجوانب والمؤشرات التي تدل على تنسيق هذه العلاقة في البداية، تعمق الباحث في المشكلة المطروحة وقدم تقييما لأهمية مشاركة الجامعة في بيئتها الاجتماعية. علاوة على ذلك، سعت الدراسة لتقديم تحليل شامل للوضع الحالي للجامعة الجزائرية في سياق التغيرات المجتمعية الهامة. يتضمن ذلك فحص الإصلاحات الرئيسية التي تم تنفيذها. وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها، ضرورة توجيه

اهتمام المؤسسة الجامعية إلى ربط التكوين وفق طلب المجتمع في مختلف التخصصات والتكيف مع التحولات والتغيرات الاجتماعية في الجزائر من أجل الوصول إلى جامعة فعالة تتماشى ومتطلبات المجتمع الجزائري، فتصبح بذلك مرجعا لحل مشاكله ومساهما فعالا في تغييره نحو الأحسن.

-**الدراسة الثانية:** مذكرة تخرج ماستر للطالبتين تاهمي خيرة وزيطة فطيمة، تخصص ادارة الاعمال جامعة المسيلة سنة 2021/2020 بعنوان: دراسة تحليلية لواقع الشراكة المجتمعية في جامعة مسيلة . دراسة ميدانية نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية.

حيث ركزت الدراسة على كل من الجامعة ومؤسسات المجتمع وكذا التحديات والعقبات عندما يتعلق الأمر بإقامة شراكة مجتمعية فاعلة. وكذا شملت القضايا الرئيسية التي لا تحتوي استراتيجية وطنية للبحث العلمي تهدف إلى خدمة المجتمع وتعزيز قدراته. بالإضافة إلى ذلك الافتقار إلى الخبرة والكفاءة العلمية، مما أدى إلى هجرة الأدمغة إلى البلدان المتقدمة.

وقد تم التوصل في هذه المذكرة إلى عدة نتائج أهمها كون الشراكة المجتمعية جانبًا أساسيًا من استراتيجيات الجامعة، كما تدور الرؤية والرسالة والأهداف للفترة 2017-2021 حول ضرورة تعزيز العلاقات المثمرة مع منظمات المجتمع.

كما تؤكد الخطة الاستراتيجية للجامعة لعام 2017 على تخصيص موارد الجامعة لدعم الشراكات القائمة. علاوة على ذلك، فإنه يسلط الضوء على أهمية ربط الكليات والمعاهد المختلفة مع المجتمع المحلي ومحيطه.

الدراسة الثالثة: الباحث عبد الله صحراوي وشبوح نجاة، تحديات الواقع ومتطلبات المستقبل . رؤى نظرية .، مقال منشور في مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، م05، ع03، ديسمبر 2014.

حيث تهدف هذه لدراسة الى استكشاف الفرص المحتملة التي يمكن تسخيرها من التطورات الدولية الأخيرة من أجل تحديث رسالة الجامعات الجزائرية وتوسيع آفاقها للتنمية البشرية والمادية. من خلال القيام بذلك، يمكن لهذه المؤسسات أن تلعب دورًا أكثر فاعلية في النهوض بالمجتمع، مما يجعل الجامعة حافزًا أمثل للحراك الاجتماعي، والإصلاح الاقتصادي، والتنمية المحلية.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تركز على أهمية الدور المتصور للجامعة في أن تكون بمثابة مصدر قوة للمجتمع، وتعمل كمركز للتقدم الثقافي والعلمي والحضاري. وانها يجب أن تتماشى مهمتها مع أهداف الدولة ومتطلبات التنمية، وتوفير قوة عاملة ماهرة لدفع عجلة التقدم والنمو. وكذا من جانب المنظور الوطني، تتجلى مسؤولية الجامعات الجزائرية في معالجة الأعباء والتحديات المرتبطة بتنشئة الأفراد وإعدادهم لمتطلبات القرن الحادي والعشرين.

وما يميز دراستنا أنها ركزت على دور جامعة المسيلة في التنمية المحلية خلال سنوات 2017-2022 بعد اعتماد المخطط الاستراتيجي للجامعة خلال تلك الفترة التي عرفت فيها الجامعة دينامية محلية كبيرة وسمعة وطنية أكبر بفضل الجهود المبذولة.

اشكالية الموضوع:

بهدف تحقيق تقدم كبير في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، يتمثل هدفنا في تعزيز رفاهية المواطنين من خلال رفع مستوياتهم المعيشية، والقضاء على الفقر والحرمان، وضمان فرص العمل اللائق، وتعزيز الانسجام الاجتماعي والاستقرار. وتخفيف النزاعات الناشئة عن توزيع الموارد وحماية مواردنا. لتحقيق التنمية المحلية والحفاظ عليها من الضروري توحيد الجماهير في المنظمات والجمعيات والمؤسسات المدنية المكرسة لتحقيق وتجسيد التنمية على المستوى المحلي في جميع جوانبها، مع اكساب الجامعة الجزائرية دورا مهما في ذلك، دور يضطلع في عملية البناء والتنمية المحلية.

وهذا ما نسعى لإبرازه وتحديده من خلال كشف دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية المحلية. ومن هذا المنطلق أطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تعزيز الأدوار التنموية للجامعة الجزائرية في ظل مطالب انفتاحها على محيطها الاجتماعي والاقتصادي باعتبارها شريكا استراتيجيا في عملية التنمية ؟ وما واقع مساهمة جامعة المسيلة في ذلك خلال الفترة الزمنية 2017-2022؟

وتحت هذه الإشكالية تندرج الأسئلة التالية:

-ماهي العلاقة التي تربط بين الجامعة الجزائرية عموما وجامعة المسيلة خصوصا والتنمية المحلية؟

-ما هي مظاهر مساهمة الجامعة الجزائرية (جامعة المسيلة) في تحقيق التنمية المحلية؟.

حدود المشكلة:

تنحصر حدود البحث عادة في الحدود الزمنية والحدود المكانية، حيث جاءت حدود بحثنا كما يلي:

الحدود المكانية: تتمثل في جامعة محمد بوضياف بالمسيلة .

الحدود الزمانية: الفترة بين 2022/2017 اعتماد المخطط الاستراتيجي لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بقيادة وزير التعليم العالي الحالي والمدير السابق بداري كمال.

ثالثا: فرضيات الدراسة:

-الفرضية الرئيسية:

في ظل التحولات التي عرفتها الجزائرحديثا لم تعد الجامعة مجرد فاعل تكويني تعليمي فقط بل أصبحت إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المحلية عبر مختلف المجالات.

-الفرضيات الفرعية:

- ✓ تعمل الجامعة كجسر يربط المواطنين (الطلبة والأساتذة والعاملين) بالسلطات اللامركزية لتسهيل التنمية المحلية.
- ✓ تساهم الجامعة في التنمية المحلية من خلال الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتشجيع الانخراط والمشاركة المجتمعية.

منهجية الدراسة:

اقتضت دراسة هذا الموضوع الاستعانة بمجموعة من المناهج وهي:

المنهج الوصفي: استعنا بالمنهج الوصفي، لكونه مناسبا لايضاح الدور الذي تلعبه الجامعة في تحقيق التنمية المحلية، لأن موضوع الدراسة يتعلق بالمجالات الانسانية و الاجتماعية و الاقتصادية للجامعة، بجمع المعلومات ذات الصلة بالموضوع، و تحديد مفهوم الظاهرة المدروسة و تحديد مستوياتها المختلفة بالوصف و التحليل و الفحص الشامل للموضوع.

منهج دراسة الحالة:

حيث تركزت دراستنا هذه حول جامعة المسيلة كحالة يمكن تعميم نتائجها على باقي جامعات الوطن، و هذا بفهم و تحليل كافة الجوانب التي تتعلق بها بخصوص موضوع الدراسة.

كما تم استخدام بعض الاقترابات أثناء هذه الدراسة يمكن توضيحها فيما يلي:

- **الاقتراب الوظيفي Fonctional - Approach :**

يركز الاقتراب الوظيفي على نتائج وتأثيرات أنشطة اجتماعية معينة أو مكوناتها. ساعدني هذا النهج في توضيح وفحص الأهمية الوظيفية للجامعة الجزائرية في عمليات التنمية المحلية. كما أنه يساعد في تقييم كفاءتها وقدرتها على التعامل مع المواقف وإدارة الأزمات والتحديات وتقييم مدى تأثيرها على ديناميكيات المجتمع في بيئتها الخاصة.

- **الاقتراب المؤسسي Institutional - Approach :**

و هو مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة و في العلوم السياسية بصفة عامة و التي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات و المخرجات السياسية، على اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، وتحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتجونها، كما تؤثر على الخيارات و المعتقدات التي يتبنونها حول الممكن و المرغوب فيه[1].

قام هذا الاقتراب بمساعدتنا لشرح و تفصيل وصفي للجامعة خاصة جامعة المسيلة كنموذج دراسة، ثم إجراء تحليل للجامعة لاجل معرفة الدور الذي تلعبه في سبيل تحقيق التنمية المحلية، بالتركيز على الهدف من كينونتها وتأسيسها، بقصد تحقيق غرض عام يستهدف تنمية المجتمع، وسمح لنا هذا الاقتراب بالكشف على الفاعلية فى الأداء الذي تبذله الجامعة، وهذا ما اتاح لنا نظرة تحليلة مركزة سهلت لنا اكمال دراستنا

محاور الدراسة:

بالنظر إلى النقاط المذكورة أعلاه، تم تنظيم هذه الدراسة في فصلين. يركز الفصل الأول الجامعة الجزائرية كفاعل تنموي على المستوى المحلي بين طموح السلطة وتحديات الواقع

[1] صباح بالة، الاقتراب المؤسسي، مقال منشور بالموسوعة السياسية، على الموقع: https://political-encyclopedia.org/ ، تاريخ الاطلاع: 2023/06/01، على الساعة: 23:04.

حيث يحتوي على دراسة للواقع التنموي للجامعة الجزائرية بين الثابت والمتغير، وكذا جهود الجامعة الجزائرية في تعزيز التنمية المحلية بين عقبات الواقع واليات التفعيل. ويلقي الفصل الثاني الضوء على جامعة محمد بوضياف بالمسيلة بين وظائفها التقليدية وادوارها التنموية الحديثة، حيث يستعرض الوظائف التقليدية لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وكذا الجهود الحديثة لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة ومحاولة ربطها مخرجات التعليم بمتطلبات التنمية.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا في دراسة موضوعنا عدة تحديات في سبيل تحقيق أهدافها، وشملت هذه الصعوبات:

أ- محدودية توفر المراجع، تقتصر في المقام الأول على المجلات والندوات والمجلات المحددة.

ب-صعوبة التنقل من وإلى الجامعة، مما شكل عقبات كبيرة في إجراء البحث لهذه الدراسة.

ج-ضيق الوقت، حيث أن هذا الموضوع من الصعب استيفاءه في مدة ستة أشهر.

د-افتقار مكتبة العلوم السياسية الى المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع الدراسة.

هـ- صعوبة الالمام الكافي بالموضوع لتشعب الرؤى حوله.

الفصل الأول

الجامعة الجزائرية كفاعل تنموي على المستوى المحلي بين طموح السلطة و تحديات الواقع

تقديم:

تعتبر الجامعة الجزائرية آلية من آليات التنمية الحضارية, حيث ان وظيفة الجامعة هي انتاج المعرفة وتطويرها ونشر القيم الانسانية وخدمة المجتمع, بالتلازم مع التنمية كمبتغى للشعوب والامم. حيث تلعب دورا كبيرا في صنع السياسات العامة. ولان أهم ما يميز صنع السياسات العامة للدول هو تنوع الفواعل في البيئة المجتمعية. وهذا ما يعزز دور الجامعة في ذلك. حيث تتيح الجامعة التفاعل المستمر مع البيئة وتعد المورد الاساسي لها، وفي ظل ذلك تعتبر السلطة السياسية اهم فاعل مؤثر في الجامعة الجزائرية. عن طرق مساهمتها في رسم السياسة التعليمية

المبحث الاول : واقع الدور التنموي للجامعة الجزائرية بين الثابت والمتغير:

تبرز مسؤولية جامعاتنا في تحقيق الانفتاح على قيم عصر العولمة والمعلوماتية والاستفادة منها, وهذا في سبيل بناء وتأهيل الافراد للتوجهات الجديدة التي يفرزها العصر وتحدياته, بما في ذلك تجديد الرؤى وتحديث القيم عبر وسائل يتيحها مدى استيعاب الجامعة الجزائرية لمتطلبات التنمية الوطنية وتسوغها لفعل ذلك, هذا لدفع عجلة التنمية والخروج من دائرة التبعية الاقتصادية والثقافية والانفراد بنموذج تنموي خاص اتجاه المجتمع وصياغة استراتيجيات وطنية للتعامل مع حيوية التفاعلات الاقليمية والدولية.[1]

المطلب الاول: طبيعة العلاقة بين الجامعة الجزائرية ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي

تعتبر الجامعة الجزائرية مصدرا لتحصيل المعرفة ، فهي من أهم المؤسسات الاجتماعية، ووسيلة مهمة في التأثير على الافراد والاستثمار في الموارد البشرية, التي تمثل خزان البلاد الذي سيقودها مستقبلا نحو التطور ومواكبة مستحدثات العصر، ومنه فإننا ندرك اليوم الدور الكبير الذي باتت تشغله الجامعة الجزائرية داخل المجتمع، حيث قامت الدولة

[1] عبد الله صحراوي شبح نجاة، تنمية المجتمع و دور الجامعة الجزائرية: تحديات الواقع و متطلبات المستقبل رؤى نظرية، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 05، العدد 03 ديسمبر 2014، ص 02.

الجزائرية ببذل العديد من الجهود بداءة من الاستقلال في سبيل ربط الجامعة بالبيئة المجتمعية, نظرا لما سيحدثه ذلك التفاعل في احداث التنمية المحلية وكذا التوجه نحو التنمية المستدامة والتقدم في جميع المجالات ، "ولأجل ذلك وحتى تصبح الجامعة منتجة، عليها أن تربط بين البحث العلمي في إطارها وخدمة المجتمع الذي تنتمي إليه، وتؤمن لنفسها قدرا من الحرية الأكاديمية بما يمكنها من تنفيذ أهدافها، فالجامعة المنتجة هي التي تنتج المعارف من خلال البحث العلمي وتطبقها في المجتمع ومن هنا فإن جامعتنا مطالبة بتحويل وحداتها الأكاديمية إلى وحدات انتاجية[1] .

حيث يجب أن تتخلى الجامعة على تلك الخاصية السلبيةّ/ فقدها القدرة على التنافس وقيادة التغيير الاجتماعي/ التي تحولها الى مؤسسة للاسترزاق والخوض في قضايا تافهة بغرض تحسين ظروف المعيشة والارتقاء في السلم المهني والتباهي. وهذا ضد فكرة انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي والاقتصادي, أي ما يجب ان يكون. لان ديدن الجامعة هو ربط التعليم الجامعي بحياة الناس ومشكلاتهم دون اغفال دورها في بناء القدرات والمهارات وتطوير كفاءة الافراد وتحسين أدائهم في المجتمع.[2]

وللتحدث عن علاقة الجامعة الجزائرية بالمجتمع يمكننا القول ان طبيعة علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة ينظر لها من زوايا نظر مختلفة بعض الشيء حتى وانه لا يمكن القطع تماما مع دورها في اقتصاد البلاد بعد الاستقلال, ولكن نتيجة للظروف التي تأسست في خضمها هذه الجامعة وما يحيط بها , كل هذا كبح جهودها وأفرغها من أدورها التي كانت ستكون مهمة في نقل المجتمع الجزائري إلى مصاف التطور. ولكن الجامعة الجزائرية قامت وتوجهت نحو اقامة طائفة واسعة من الشراكات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي.

---

[1] بوشمة الهادي، الجامعة الجزائرية وعلاقتها بالمحيط السوسيو اقتصادي، ورقة بحثية منشورة على موقع: https://www.inst.at/ ، تاريخ الاطلاع: 2022/12/23، على الساعة: 14:40.

2 الجامعة و الانفتاح على المحيط الخارجي، الانتظارات و الرهانات، أعمال الملتقى الدولي، الجزء الأول، المجلس الأعلى للغة العربية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ، 2018.

وعلى الصعيد الوطني، تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع الجهات الفاعلة الاقتصادية وغيرها من المؤسسات الحكومية لدعم تطوير البحوث ونقل التكنولوجيا. وعلى سبيل المثال، أنشأت الوزارة الشركة الجزائرية للابتكار ونقل التكنولوجيا لتيسير نقل نتائج البحوث إلى القطاع الخاص. كما تقيم الجامعات الجزائرية شراكات اقتصادية مع الوكالة الوطنية لتعزيز البحث العلمي والتكنولوجيا[1].

على المستوى الدولي، تقيم الجامعات الجزائرية شراكات مع الجامعات الأجنبية ومراكز البحوث والشركات لتبادل الطلاب والمشاريع البحثية ونقل التكنولوجيا. وكثيرا ما تنظم هذه الشراكات من خلال المكتب الجزائري للتعليم العالي والبحث العلمي للعلاقات الدولية، وهو مسؤول عن تنسيق الشراكات الدولية بين الجامعات والكيانات الجزائرية في الخارج. على سبيل المثال، دخلت **ARESI** في شراكة مع وزارة التعليم العالي والبحوث الفرنسية لإنشاء برنامج التبادل والتعاون في العلوم والتكنولوجيا **(ECOST)**. من خلال هذا البرنامج، يمكن للباحثين والطلاب الجزائريين المشاركة في مشاريع بحثية مشتركة بين الجامعات الفرنسية والجزائرية[2].

وبالإضافة إلى ذلك، أقامت الجامعات الجزائرية أيضا شراكات مع منظمات دولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والبنك الدولي لدعم تطوير البحوث ونقل التكنولوجيا[3].

وللجامعة الجزائرية علاقة تكافلية مع بيئتها الاقتصادية والاجتماعية، فللجامعة دور هام في المساعدة على تنمية الاقتصاد والمجتمع، من خلال توفير موظفين مهرة، والبحث والتطوير والخدمات الاجتماعية. في المقابل، توفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية للجامعة الموارد،

[1] مختار حديد، طبيعة علاقة الجزائرية بمجتمعها، مجلة العلوم الانسانية، العدد 25، جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي 2012، ص 37.

[2] كمال دهمة، الجامعة الجزائرية.. حتمية الانفتاح، مقال لجريدة الوطن، عدد 22 ماي 2023.

[3] كمال دهمة،المرجع نفسه.

مثل التمويل والمواهب والبنية التحتية، التي تحتاجها لمواصلة عملها. الاثنان مرتبطان ارتباطًا وثيقًا ومفيدا للطرفين، حيث تساعد الجامعة في تشكيل وتحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية، بينما تدعم البيئة أنشطة الجامعة[1].

تتحمل الجامعة أيضًا مسؤولية اتجاه الجمهور الأوسع، والتي يمكن أن تتضمن الانخراط في أنشطة التوعية، وتوفير الفرص التعليمية، والمشاركة في المناقشات العامة. هذا مهم بشكل خاص في الجزائر، حيث تعد الجامعة مؤسسة رئيسية في تنمية الأمة. من خلال الانخراط مع الجمهور الأوسع، يمكن للجامعة المساعدة في تشكيل مستقبل البلاد[2].

والعلاقة بين الجامعة الجزائرية وبيئتها الاقتصادية والاجتماعية علاقة ذات فائدة متبادلة. توفر الجامعة فرصًا تعليمية للطلاب، وتهيئهم لمتابعة عمل ذي مغزى ويصبحون أعضاء منتجين في المجتمع، وفي المقابل وكما اسلفنا، توفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية للجامعة موارد من حيث التمويل، والوصول إلى فرص البحث والتطوير، وبيئة داعمة للطلاب للتعلم والنمو. تعد الجامعة أيضًا مصدرًا رئيسيًا للابتكار والمعرفة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تنتج أبحاثًا رائدة وتشجع التعاون بين مختلف القطاعات. ومن خلال تعزيز هاته العلاقة، تستطيع الجزائر جني ثمار كليهما حيث تلتزم الجامعات الجزائرية بالانفتاح على البيئة الاقتصادية والاجتماعية للدولة, لتلبية احتياجات وتحديات المجتمع. على هذا النحو، تقدم الجامعات في الجزائر مجموعة واسعة من برامج الشهادات المصممة والكورسات التدريبية لتزويد الطلاب بالمهارات والمعرفة اللازمة لتقديم مساهمة إيجابية في اقتصاد البلاد والتنمية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن للجامعات في الجزائر صلات قوية بقطاع الأعمال، مما يتيح للطلاب فرصا لاكتساب الخبرة العملية والتواصل مع أرباب العمل

[1] راندة حمايزية، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ضوء تجارب دولية رائدة، مورقة بحثية منشورة في المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 06، العدد01، 2021، ص ص 865-886.

[2] راضية بطاطاش، دور أخلاقيات المهنة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للجامعة، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 08، العدد01 ، مارس 2021، ص 599.

الرائدين, كما أن البحوث التي تجرى في الجامعات الجزائرية موجهة نحو التصدي لأكثر التحديات إلحاحا التي تواجه البلد وشعبه. وعلاوة على ذلك، تشارك الجامعات في الجزائر بقوة ونشاط في عدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز تنظيم المشاريع والابتكار. وتشمل هذه المبادرات الحاضنات والمسرعات وصناديق رأس المال الاستثماري، فضلا عن إتاحة إمكانية الحصول على التكنولوجيا والإرشاد والموارد الأخرى. يساعد هذا في خلق بيئة يمكن للطلاب فيها تطوير أفكارهم وبدء أعمالهم التجارية الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت الجامعات في الجزائر روابط قوية مع المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، لضمان نشر وتنفيذ أحدث البحوث وأفضل الممارسات من جميع أنحاء العالم في البلد. وعموما، تسعى الجامعات الجزائرية جاهدة إلى ضمان أن يكون خريجوها مجهزين تجهيزا جيدا للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. كما أنهم مكرسون لتزويد الطلاب بالموارد اللازمة لتحقيق أحلامهم في مجال تنظيم المشاريع وإحداث تأثير إيجابي على المجتمع، مما يساعد على دفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وتعتبر الجامعات الجزائرية مصدرا للفخر الوطني والإقليمي ومصدرا للتقدم الفكري والتكنولوجي[1].

علاوة على ذلك، تتعاون الجامعات الجزائرية مع الجامعات والشركات والمنظمات الدولية من أجل جلب أحدث المعارف والمهارات إلى البلاد. ساعد هذا التعاون في خلق اقتصاد أكثر حيوية وديناميكية، مما سمح للجزائر بأن تصبح لاعباً رئيسياً في الاقتصاد العالمي. حيث اصبح يُنظر إلى نظام الجامعات الجزائرية على أنه عامل رئيسي في استقرار البلاد، لما يتيحه من فرص حيث يوفر منصة للشباب للحصول على تعليم جيد والعثور على عمل. وقد ساعد ذلك على الحد من الفقر وزيادة الإلمام بالقراءة والكتابة وخلق مجتمع أكثر إنصافا[2].

[1] عربي بومدين، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية بين الفرص و القيود، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، ص 249.

[2] تعزيز الشراكة و التوأمة بين الجامعات الجزائرية و المصرية، مقال منشور بجريدة البلاد، بتاريخ: 2022/01/21.

باختصار، يُنظر إلى الجامعات الجزائرية على أنها جزء أساسي من تنمية البلاد وتقدمها. فهي توفر فرص التعليم والبحث والتطوير، وتساعد على إيجاد مجتمع يتحكم في التكنولوجيا الحديثة ويساير التطور الحاصل في العالم.

المطلب الثاني: العوامل المؤدية الى تزايد المطالبة بتفعيل الادوار التنموية للجامعة الجزائرية

مرت الجامعة الجزائرية بفترة تطور كبيرة في السنوات الأخيرة، مدفوعة بعوامل متنوعة، حيث كان التزام الحكومة القوي بالتعليم العالي من الدوافع الرئيسية لهذا التطور في السنوات الأخيرة، اذ استثمرت الحكومة الجزائرية بكثافة في البنية التحتية والمرافق الجامعية، بما في ذلك بناء هياكل جامعية جديدة، وتوسيع الجامعات القائمة، وتطوير مراكز أبحاث جديدة، وقد سمح ذلك للجامعة الجزائرية بأن تصبح مركزًا رئيسيًا للبحوث والتميز الأكاديمي.

"فالتحدي الجديد لوظيفة الجامعة وأدوارها لم يتمثل فقط في الانتقال من مرحلة نقل المعرفة إلي إنتاجها وتطويرها والعمل بها ،بل يمتد إلي تطبيقات ذلك علي التعليم وعلاقته بالتكنولوجيا وتكنولوجيا التعلم ، وزيادة قدرات المجتمع علي الاستمرار ، وتعزيز فرصته في التطور والاستفادة من الآفاق الرحبة لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات ،وتداعيات ذلك اقتصاديا"[1].

حيث تواجه الجامعة الجزائرية مطالب متزايدة لتفعيل دورها التنموي في البلاد .ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل, ومن هنا يمكننا القول ان اهم العوامل التي تؤدي إلى تزايد الطلب على تنشيط الأدوار التنموية للجامعة الجزائرية هي[2]:

---

1 عبد الله صحراوي، شبوح نجاة، تحديات الواقع و متطلبات المستقبل –رؤى نظرية–، مقال منشور في مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، م 05، ع 03، ديسمبر 2014، على الموقع: http://dspace.univ-setif2.dz/ ، تاريخ الاطلاع: 2022/12/25، على الساعة: 15: 32.

[2]العربي حجام و سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم و المعوقات، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2019، الصفحة 122 و ما بعدها.

1. زيادة عدد السكان وارتفاع مستويات التعليم:

يتزايد عدد سكان الجزائر بسرعة، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم العالي والمؤهلات المهنية، ونتيجة لذلك، يلجأ المزيد من الطلاب إلى الجامعات من أجل تعليمهم وهذا يزيد من الطلب على الموارد والخدمات الجامعية[1].

2. التنمية الاقتصادية المتنامية:

الاقتصاد الجزائري ينمو وهذا يخلق المزيد من فرص العمل ويزيد من الحاجة إلى المهنيين المؤهلين لملئها. حيث تستجيب الجامعات لهذا الطلب من خلال تقديم مجموعة متنوعة من برامج الشهادات والدورات لتلبية احتياجات سوق العمل.

"ومن المؤكد أن كل جامعي على دراية تامة بالسلبيات المصاحبة العملية للتربص، فمتى إذن نشعر بما يحس به الآخر اتجاهنا ونحن نقف أمام بابه نستجدي ومتى نكف عن نشر غسيلنا لدى الآخر. إلى أي مدى نتحمل تسكعنا في شوارع وأزقة دول أجنبية باحثين عن عطار أو بائع على الرصيف ليضع ختمه على تقرير التربص كمقدمة لتبرير تحايلنا وإعطاء الشرعية لمثل هذه السلوكيات المنافية لأخلاقيات أي كائن يحافظ على آدميته وآدمية مؤسسته، فحتى أولئك الذين خلقوا شبكة من العلاقات لتبادل المصالح، ساهموا بقسط كبير في إعطاء صورة قاتمة عن الجامعة الجزائرية التي وفرت لها الدولة الإمكانيات التي قد لا تجدها في كثير من الجامعات الغربية" [2].

---

[1] أحمد زرزور، تقييم تطبيق الاصلاح الجامعي الجديد في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس التنظيمي و تنمية الموارد البشرية، جامعة منوري، قسنطينة، 2006/2005، ص 57.

[2] اسماعيل قيرة، حميدشة نبيل، الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي "الانتظارات والرهانات" اعمال الملتقى الدولي، الجزء الاول ، منشورات المجلس 2018، جامعة 20 أوت 1956، الجزائر ، ص 35.

3. زيادة فرص الحصول على التكنولوجيا:

وقد قطعت الجزائر شوطا كبيرا في تحسين إمكانية حصولها على التكنولوجيا، مما مكن الجامعات من الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة لتطوير مناهجها الدراسية والوصول إلى عدد أكبر من الطلاب من خلال الاستفادة من أحدث التقنيات، يمكن للجامعات خدمة طلابها بشكل أفضل وتقديم دورات أكثر حداثة لهم[1].

4. المبادرات الحكومية:

تعمل الحكومة الجزائرية بنشاط على تعزيز تطوير الجامعات من خلال تقديم الدعم المالي للجامعات للبحث والتطوير، وكذلك تطوير السياسات والبرامج التي تشجع التعاون بين الجامعات والصناعة.

5. الاعتراف الدولي:

أصبحت الجامعات الجزائرية معترف بها بشكل متزايد لتفوقها الأكاديمي وقدراتها البحثية، مما أدى إلى زيادة عدد الطلاب الدوليين الذين يسعون للحصول على التعليم العالي في الجزائر. وقد أتاح ذلك المزيد من الفرص للجامعات للتعاون مع المؤسسات الدولية وزيادة ظهورها على الصعيد العالمي. –""هبوب حرب الصراعات بين الثقافات والحضرات ،مما يؤكد أهمية تعميق جذور الثقافة ،حتى لا تتهدد الهوية القومية". [2]

6. العولمة: تخلق العولمة حاجة إلى عمالة أكثر تخصصا ومهارة، وتستجيب الجامعات في الجزائر لهذا الطلب بزيادة عدد الدورات والبرامج التي تركز على الدراسات والأعمال التجارية الدولية[3].

---

[1] كمال دهمة،المرجع السابق.

2 عبد الله صحراوي، شبوح نجاة ، المرجع السابق. ص 06.

3جمال زيدان، المرجع السابق، ص 32.

""فإن دور الجامعة يزداد أهمية وتأثيرا في ظل تيارات العولمة, والتطور السريع والمتواصل ليس فقط في مجالات الاتصالات،والتفجر والتجدد الدائمين للمصادر والأشكال الجديدة للمعارف والمعلومات ،ولكن أيضا في وسائل ومجالات استخدامها وتطبيقاتها"" [1].

هذه هي العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تزايد الطلب على تفعيل الأدوار التنموية للجامعة الجزائرية.

المطلب الثالث: آليات مساهمة الجامعة الجزائرية في تعزيز التنمية المحلية

1. **تعزيز التميز الأكاديمي:** استثمرت الجامعة الجزائرية بكثافة في بنيتها التحتية الأكاديمية لتعزيز البحث والابتكار والتميز في التدريس، ويشمل ذلك زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس، وتحديث المختبرات، وتوسيع المناهج الدراسية[2].

وأوضح أن التميز الأكاديمي أداة مهمة للجامعات في الجزائر لدعم تنمية المجتمعات المحلية. ينطوي التميز الأكاديمي على أنشطة مثل البحث والتدريس والتوعية، والتي تسعى جاهدة لتوفير المعرفة والمهارات والموارد للمجتمعات المحلية. من خلال القيام بذلك، تكون الجامعات قادرة على المساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي وخلق فرص جديدة للمواطنين[3]. بالإضافة إلى ذلك، يساعد التميز الأكاديمي أيضًا على تعزيز الروابط بين الجامعات والمجتمعات التي تخدمها، وبالتالي خلق بيئة أكثر تماسكًا للتنمية المحلية. وفي الختام، يشكل التميز الأكاديمي عنصرا حاسما من عناصر التنمية المحلية في الجزائر. من خلال البحث والتدريس والتوعية، تستطيع الجامعات توفير الموارد والمعرفة للمجتمعات المحلية،

1 عبد الله صحراوي، شبوح نجاة ، المرجع السابق. ص 05.

2سماتي عبير، دور البحث العلمي في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2019/2018، ص 34.

3اسماعيل قيرة،المرجع السابق، ص 37.

مما يساعد على خلق فرص جديدة وتعزيز الروابط بين الجامعات والمجتمعات التي تخدمها[1].

2. **التطوير المهني:** استثمرت الجامعة الجزائرية أيضًا في برامج التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس والموظفين والإداريين .تقدم الجامعة مجموعة من ورش العمل والحلقات الدراسية والمؤتمرات لتطوير قدرات موظفيها.

حيث يعد التطوير المهني للجامعات الجزائرية أمرًا أساسيًا في تعزيز التنمية المحلية. التطوير المهني هو عملية تحسين مهارات المرء ومعرفته وقدراته من أجل النهوض بمهنته، أو ليصبح أكثر نجاحًا في مجاله الحالي. ويمكن أن تشمل أنشطة التطوير المهني حضور الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمؤتمرات وغيرها من فرص التعلم، فضلا عن حضور الدروس أو إكمال الشهادات من خلال توفير هذه الفرص، يمكن للجامعات الجزائرية المساعدة في تطوير مهارات ومعرفة أعضاء هيئة التدريس والموظفين، والتي بدورها يمكن أن تساعد في دفع النمو الاقتصادي والتنمية المحلية في المنطقة. يمكن أن يساعد التطوير المهني أيضًا في تطوير ثقافة التعلم المستمر والتحسين داخل الجامعة، والتي يمكن أن تعزز بيئة الابتكار والتعاون. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تطوير منتجات وخدمات وعمليات جديدة يمكن أن تفيد الاقتصاد المحلي وتخلق فرص عمل. وعموما، يعد التطوير المهني عاملا أساسيا بالنسبة للجامعات الجزائرية في تعزيز التنمية المحلية. من خلال توفير فرص التعلم وتعزيز ثقافة التحسين والتعاون المستمر، يمكن للجامعات الجزائرية المساعدة في دفع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتطوير منتجات وخدمات جديدة يمكن أن تفيد المجتمع المحلي[2].

1 عادل بوطاجين، الجامعة الجزائرية بين النظرة الاكاديمية الرسمية و تصورات الطلبة، مجلة الجامع في الدراسات النفسية و العلوم التربوية، المجلد6، العدد01، 2021، ص 869.

2جلول أحمد و بن دار نسيمة، التطوير المهني لأعضاء الهيئة التدريسية كمدخل لتحقيق جودة النوعية في التعليم الجامعي، مقاربة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، المجلد 12، العدد 01، 2022، ص 75.

3. التوعية المجتمعية والتواصل مع المجتمع: دخلت الجامعة الجزائرية في شراكة مع المنظمات والشركات المحلية لتوفير التدريب العملي وفرص البحث للطلاب، وقد مكن ذلك المجتمع المحلي من الاستفادة من خبرة الجامعة ومواردها.

حيث إن دور الاتصال مع المجتمع المحلي للجامعة الجزائرية في تعزيز التنمية المحلية أمر بالغ الأهمية. يمكن للجامعات الجزائرية استخدام الاتصال للتوعية بمبادرات التنمية المحلية التي تقوم بها. يمكن أن يشمل ذلك استخدام قنوات اتصال مختلفة مثل وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعة والتلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات حول الأنشطة التي يقومون بها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للجامعات استخدام قنوات الاتصال لإشراك المجتمع من خلال توفير منصات للحوار والتشاور مع أصحاب المصلحة المحليين. ويساعد ذلك على ضمان مواءمة المبادرات مع احتياجات ومصالح المجتمع المحلي وتحقيق أهدافها. علاوة على ذلك، يمكن استخدام الاتصال لتعزيز أنشطة الجامعة وإنجازاتها للجمهور، مما يمكن أن يساعد في بناء الدعم وتوليد الحماس للمبادرات. أخيرًا، يمكن للجامعات استخدام التواصل لبناء علاقات مع الشركات المحلية والمنظمات الأخرى، مما قد يساعد في خلق فرص للتعاون والمنفعة المتبادلة[1].

وعموما، فإن التواصل الفعال مع المجتمع المحلي أمر بالغ الأهمية لنجاح الجامعة الجزائرية في تعزيز التنمية المحلية. وباستخدام الاتصالات لإشراك المجتمع المحلي، وتعزيز أنشطته، وبناء العلاقات، يمكن للجامعات أن تضمن أن يكون لمبادراتها تأثير إيجابي على المنطقة المحلية.[2]

4.

[1] خالد عبد السلام، هل الجامعة الجزائرية تقود المجتمع؟، مقال منشور على موقع: صوت سطيف ، في 15 ماي 2015، متوفر على: https://sawtsetif.dz/ ، تاريخ الاطلاع: 2023/05/12، على الساعة: 23:48.

[2] أيوب لعمودي، المرجع السابق، ص 14.

4.البحث والتطوير: استثمرت الجامعة الجزائرية أيضا في مشاريع البحث والتطوير لتحديد حلول للمشاكل المحلية وتعزيز النمو الاقتصادي .وكثيرا ما تضمنت هذه المشاريع تعاونا مع أصحاب المصلحة المحليين، مثل الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني.

ويؤدي البحث والتطوير دوراً حاسماً في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر. ويمكن لأنشطة البحث والتطوير التي تضطلع بها الجامعات في الجزائر أن تسهم في التنمية الاقتصادية للبلد. يمكن لأنشطة البحث والتطوير أن توفر نظرة ثاقبة للاتجاهات الحالية والمستقبلية في المنطقة، مما يسمح للجامعات بوضع حلول مبتكرة لتلبية الاحتياجات والتحديات المحلية. وعلاوة على ذلك، يمكن لأنشطة البحث والتطوير أن تساعد على زيادة الوعي بالقضايا المحلية وفهمها وتعزيز تنمية القدرات والمهارات المحلية. يمكن أن تساعد أنشطة البحث والتطوير أيضًا في خلق معارف ومنتجات وخدمات جديدة يمكن استخدامها لتحسين حياة الناس في الجزائر وتعزيز النمو الاقتصادي. أخيرًا، يمكن أن تساعد أنشطة البحث والتطوير في خلق فرص عمل جديدة، وجذب الاستثمار الأجنبي، وزيادة القدرة التنافسية العالمية للاقتصاد الجزائري[1].

اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات لدعم الجامعات في أنشطتها في مجال البحث والتطوير، مثل زيادة التمويل للبحوث وتوفير الوصول إلى الموارد التي يمكن استخدامها لتعزيز التنمية المحلية. مع استمرار الجامعات في الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير، يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على التنمية الشاملة للجزائر[2].

[1] السعيد بريكة و سمير مسعي، منظومة البحث و التطوير في الجزائر، دراسة تحليلية لواقع البحث العلمي في الجزائر، ورقة بحثية منشورة على موقع: https://www.asjp.cerist.dz/ .

[2] السعيد بريكة و سمير مسعي، المرجع السابق.

5.نقل التكنولوجيا: وضعت الجامعة الجزائرية ونفذت برامج لتعزيز نقل التكنولوجيا بين الجامعة والمنظمات المحلية .وقد مكن ذلك المجتمع المحلي من الاستفادة من أبحاث الجامعة ومواردها[1].

ويشكل نقل التكنولوجيا جزءا هاما من تعزيز التنمية المحلية في الجزائر. ويشير إلى عملية نقل المعارف والخبرات والتكنولوجيا والمهارات من منظمة أو بلد إلى آخر، يمكن نقل التكنولوجيا الجامعات في الجزائر من الوصول إلى أحدث البحوث والمعارف والتكنولوجيا من البلدان الأخرى، والتي يمكن استخدامها لتطوير الصناعات والأعمال التجارية المحلية، وخلق فرص عمل وفرص اقتصادية جديدة، وتطوير اقتصاد أكثر تقدمًا. كما يتيح نقل التكنولوجيا للجامعات فرصا جديدة للبحث والتدريس والتطوير. من خلال الاستفادة من نقل التكنولوجيا، يمكن للجامعات تلبية احتياجات المجتمع المحلي بشكل أكثر فعالية ولها تأثير إيجابي على الاقتصاد المحلي[2].

كما يساعد نقل التكنولوجيا الجامعات في الجزائر على بناء القدرات وتطوير مهارات طلابها. من خلال نقل التكنولوجيا، يمكن للطلاب الوصول إلى التقنيات والمعارف والمهارات الجديدة التي يمكن استخدامها لإنشاء منتجات وخدمات جديدة، وتطوير أعمالهم التجارية الخاصة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الابتكار وريادة الأعمال، مما يمكن أن يخلق بدوره فرص عمل وفرص اقتصادية جديدة. يساعد نقل التكنولوجيا أيضًا في سد الفجوة بين الجامعات المحلية ومؤسسات البحث العالمية، مما يسمح للجامعات بالوصول إلى أحدث الأبحاث والاستفادة من معرفة الخبراء من البلدان الأخرى[3].

---

[1] سماتي عبير، المرجع السابق، ص 42.

[2] أونيس عبد المجيد، مداخلة بعنوان: الشراكة الأجنبية كآلية هامة لنقل التكنولوجيا في المؤسسات الجزائرية، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، 25-26 أفريل 2017، جامعة قالمة.

[3] السعيد بريكة و سمير مسعي، المرجع السابق.

6.الحفاظ على الثقافة: شاركت الجامعة الجزائرية أيضا في الجهود الرامية إلى الحفاظ على التراث الثقافي للجزائر و تعزيزه ويشمل ذلك تنظيم مناسبات تعليمية والمشاركة في التعاون مع المؤسسات الثقافية المحلية[1].

لحفاظ على الثقافة أمر أساسي لتعزيز التنمية المحلية في الجزائر. من خلال الحفاظ على الثقافة، يمكن للجامعة الجزائرية أن تساعد في ضمان عدم فقدان العادات والمعتقدات والممارسات المحلية في مواجهة العولمة والتحديث، وهذا يساعد على ضمان بقاء السكان المحليين مرتبطين بجذورهم، الأمر الذي يمكن أن يساعد على تعزيز الشعور بالمجتمع والهوية. يمكن أن يعزز أيضًا الشعور بالفخر والتاريخ المشترك الذي يمكن أن يكون مفيدًا للاقتصاد المحلي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد الحفاظ على الثقافة في خلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمار الدولي، حيث قد يكون المستثمرون أكثر ميلًا للاستثمار في مكان يتمتع بهوية ثقافية قوية. بهذه الطريقة، يمكن أن يكون الحفاظ على الثقافة جزءًا مهمًا من تعزيز التنمية المحلية في الجزائر[2].

7. التعاون الدولي: أقامت الجامعة الجزائرية شراكات قوية مع الجامعات والمؤسسات البحثية في جميع أنحاء العالم لتعزيز التعاون والتبادل الأكاديمي الدولي.

ويشكل التعاون الدولي عاملا رئيسيا في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر. من خلال العمل مع الجامعات الأجنبية، يمكن للجامعات الجزائرية الوصول إلى أفكار وموارد ومهارات جديدة يمكن استخدامها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتها المحلية من خلال أشكال مختلفة من التعاون، يمكن للجامعات الجزائرية تكوين شراكات مع الجامعات الدولية للحصول على أحدث البحوث والتكنولوجيا والموارد يمكن أن يساعد ذلك في تعزيز

[1] ليندة صيمودي، المرجع السابق، ص7.

[2] زبيدة الطيب، دور الجامعة في الحفاظ على الانسجام العقدي للمجتمع الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، العدد 05، جانفي 2018، الصفحات 71-87.

الابتكار وريادة الأعمال بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الجزائريين، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي[1]. وبالإضافة إلى ذلك يتيح التعاون الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس الجزائريين اكتساب خبرات ومعارف قيمة من الخارج، يمكن تطبيقها على جهود التنمية المحلية. ويساعد التعاون الدولي أيضا على تهيئة بيئة من التبادل والتفاهم الثقافيين يمكن أن تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الجزائر وبلدان أخرى[2].

وباختصار، يؤدي التعاون الدولي دورا هاما في مساعدة الجامعات الجزائرية على تعزيز التنمية المحلية. من خلال التعاون مع الجامعات الأجنبية، يمكن للجامعات الجزائرية الوصول إلى أفكار وتكنولوجيا وموارد جديدة يمكن استخدامها لتعزيز الابتكار وخلق فرص العمل في مجتمعاتها المحلية. وعلاوة على ذلك، يمكن للتعاون الدولي أن يخلق بيئة من التبادل والتفاهم الثقافيين يمكن أن تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الجزائر وبلدان أخرى.

وبصفة عامة، فإن التعاون الدولي ضروري لكي تحقق الجامعات الجزائرية أهدافها الإنمائية المحلية. من خلال إقامة شراكات مع الجامعات الأجنبية والاستفادة من الموارد والمهارات المتاحة في الخارج، يمكن للجامعات الجزائرية المساعدة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتها المحلية[3].

وهذه هي الآليات الرئيسية لمساهمة الجامعة الجزائرية في تعزيز التنمية المحلية على مدى السنوات الخمس الماضية.

---

[1] ليندة صيمودي، المرجع السابق، ص7.

[2] عمور عمر و آخرون، قراءة في اهم أشكال التعاون الجزائري العربي في مجال البحث العلمي من خلال الاتفاقيات و العوائق التي تهدده–جامعة المسيلة أنموذجا–، مجلة حقائق للدراسات النفسية و الاجتماعية، العدد 18، ص 22.

[3] عمور عمر و آخرون، المرجع السابق.

المبحث الثاني: جهود الجامعة الجزائرية في تعزيز التنمية المحلية بين عقبات الواقع واليات التفعيل

"تعد الجامعات المحرك الرئيس للمجتمع وخصوصا في الجوانب الثقافية، الاقتصادية والبحثية، بل هي من المؤسسات المسئولة عن تطور المجتمع فكريا وحضاريا، ولعل السبب في ذلك المختبر الذي يجب أن يعمل بشكل مستمر لقياس درجة التغير في المجتمع وتحسين أوضاعه في كل القطاعات من ثقافية وفكرية واقتصادية، أو لنقل بصورة كلية درجة التغيير في تنميته الإنسانية التي تأخذ الجامعة مكانة هامة في تعديلها وتحسينها وتدعيم جوانب منها"[1].

حيث تبذل الجامعة الجزائرية جهودا لتعزيز التنمية المحلية في البلد. ويشمل ذلك مبادرات لزيادة عدد الطلاب المحليين الملتحقين بالتعليم العالي، وتوفير فرص الحصول على تعليم جيد، وإنشاء مراكز بحثية مختلفة تركز على تنمية الموارد المحلية ومعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الملحة. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الجامعة بنشاط في مشاريع التنمية المجتمعية التي تهدف إلى تحسين نوعية حياة السكان المحليين. ويشمل ذلك توفير إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، وتوفير التدريب لمنظمي المشاريع، وتقديم المساعدة المالية للمحتاجين. كما تعمل الجامعة الجزائرية بشكل وثيق مع الشركات المحلية لدعم نمو الاقتصاد المحلي والمساعدة في خلق فرص العمل للسكان المحليين[2].

وبشكل عام، تخطو الجامعة الجزائرية خطوات كبيرة في تعزيز التنمية المحلية وإعداد الأجيال القادمة للنجاح.

---

1 عبد القادر سعيد عبيكشي، فرقاني فتيحة ، تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية ، الملتقى الوطني الأول جامعة زيان عاشور بالجلفة 2010/05/20 ، مشورة على موقع : https://iefpedia.com/ تاريخ الاطلاع: 2 /2023/02، ص 29.

[2] عمور عمر و آخرون، المرجع السابق، ص 23.

المطلب الاول: مقومات سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية

""تقوم الجامعات المتفاعلة مع مجتمعها بدور مهم في تحقيق التنمية؛ حيث تعتبر العلاقة بين الجامعات والتنمية علاقة تبادلية، فكلما كانت الجامعة أكثر تشاركا مع مؤسسات المجتمع كلما كانت أكثر قدرة على المساهمة في تنميتها، وكان المجتمع بمؤسساته أكثر قدرة على تطوير هذه الجامعات ويمكن تحديد أهم مقومات سياسة الجامعة الجزائرية في سبيل تعزيز التنمية المحلية فيما يلي:

1-التركيز على توفير الوصول إلى التعليم العالي لمجموعة واسعة من الجزائريين وكذا تمكين الباحثين من التعامل مع مشكلات واقعية والمساهمة في إيجاد حلول مناسبة لها.

حيث يعتبر النظام الجامعي الجزائري قوة رئيسية في تعزيز التنمية المحلية من خلال توفير الوصول إلى التعليم العالي لمجموعة واسعة من الجزائريين، من خلال منح الطلاب الفرصة للحصول على التعليم العالي وأوراق الاعتماد، تمكن النظام الجامعي الجزائري من مساعدة العديد من الجزائريين على تسلق السلم الاجتماعي. وكذا منح الباحثين والخريجين فرصا لتشخيص المشكلات الواقعية ومحاولة تقديم علاجات مناسبة لها[1].

ومن خلال توفير التعليم العالي، تمكن النظام الجامعي الجزائري من تزويد الجزائريين بالمهارات والمعارف اللازمة لجعلهم قادرين على المنافسة في سوق العمل وأكثر قدرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية للجزائر. وقد سمح ذلك للجزائريين بتولي وظائف ذات رواتب أعلى، مما ساعد بدوره على خفض مستويات الفقر وتحسين مستوى معيشة العديد من الجزائريين. بالإضافة إلى ذلك، تمكن خريجو النظام الجامعي الجزائري من شغل أدوار مهمة في القطاعين العام والخاص في الجزائر، مما أدى إلى خلق قوة عاملة أكثر تعليماً وتنافسية[2].

[1] بركات أحمد، الجامعة و التنمية الاقتصادية الاجتماعية، جامعة الجزائر 3، ص 17، مقال منشور بتاريخ: 2022/10/27، على موقع: https://portal.arid.my/ تاريخ الاطلاع: 2022/12/30، على الساعة 21:44.

[2] بركات أحمد، المرجع نفسه.

ومن خلال توفير التعليم العالي، تمكن النظام الجامعي الجزائري أيضا من المساعدة على سد الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، وكذلك بين مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية، وقد أتاح ذلك قدراً أكبر من الحراك الاجتماعي وساعد على إيجاد مجتمع أكثر مساواة يتمتع بفرص أكبر لجميع الجزائريين[1].

وعموما، كان التركيز على إتاحة فرص الحصول على التعليم العالي لمجموعة واسعة من الجزائريين جزءا هاما من دور النظام الجامعي الجزائري في تعزيز التنمية المحلية. من خلال تزويد الجزائريين بالمهارات والمعرفة اللازمة للنجاح، تمكن نظام الجامعات الجزائرية من المساعدة في خلق قوة عاملة أكثر تعليماً وتنافسية وخفض مستويات الفقر، مما أدى إلى مزيد من الحراك الاجتماعي ومزيد من المساواة في المجتمع[2].

2-إدماج أهداف التنمية المحلية في المناهج الجامعية: شجعت الحكومة الجزائرية الجامعات على إدماج أهداف التنمية المحلية في مناهجها الدراسية .ويشمل ذلك إدراج دورات تشدد على دور الجامعات في تعزيز التنمية المحلية، مثل الاقتصاد والسياسة العامة والإدارة العامة.

ويعد إدماج أهداف التنمية المحلية في المناهج الجامعية للجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية أمرا أساسيا لعدد من الأسباب. أولاً، يوفر للطلاب فهمًا للبيئة الاقتصادية المحلية، مما يمكنهم من تطوير المهارات التي يحتاجونها ليصبحوا مساهمين ناجحين في التنمية المحلية. ثانيًا، يشجع الطلاب على التفكير بشكل نقدي في قضايا التنمية المحلية، مما يسمح لهم بوضع حلول مبتكرة يمكن أن تفيد مجتمعاتهم. أخيرًا، يسمح للجامعات بالمشاركة بشكل أكبر في عملية التنمية المحلية، مما يمكنها من إنشاء شراكات أكثر جدوى مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

[1] بركات أحمد، المرجع نفسه.

[2] عمور عمر و آخرون، المرجع السابق، ص 24.

من خلال دمج أهداف التنمية المحلية في المناهج الجامعية، يمكن للجامعات الجزائرية تعزيز تنمية مجتمع أكثر حيوية وشمولية وإنصافًا[1].

3- تعزيز التعاون بين الجامعات وأصحاب المصلحة المحليين: شجعت الحكومة الجزائرية الجامعات على التعاون مع أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك الشركات والمنظمات غير الحكومية، لتعزيز التنمية المحلية . ويشمل ذلك مبادرات مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومشاريع البحوث المشتركة[2].

ويمكن أن يكون تعزيز التعاون بين الجامعات وأصحاب المصلحة المحليين أداة هامة في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر، يمكن للجامعات توفير الموارد والمعرفة والوصول إلى المرافق التي يمكن استخدامها لدعم مشاريع التنمية المحلية .من خلال العمل معًا، يمكن للجامعات وأصحاب المصلحة المحليين خلق تعاونات مفيدة للطرفين مفيدة للتنمية الشاملة للمجتمع المحلي .على سبيل المثال، يمكن للجامعات توفير فرص البحث والتدريب للشركات والمنظمات المحلية، ومساعدتها على تحسين عملياتها وتصبح أكثر قدرة على المنافسة .كما يمكنها توفير إمكانية الوصول إلى الموارد والمرافق لمساعدة الحكومات المحلية على وضع وتنفيذ المشاريع . بالإضافة إلى ذلك، يمكن للجامعات مساعدة المنظمات والشركات المحلية على زيادة قدرتها على الابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة والاستجابة للتحديات الناشئة من خلال العمل معًا، يمكن للجامعات وأصحاب المصلحة المحليين خلق بيئة إيجابية للتنمية المحلية يمكن أن تفيد الجميع في المجتمع[3].

ودور الجامعات في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر مهم وينبغي تشجيعه .يمكن للجامعات أن تكون بمثابة جسر بين مختلف أصحاب المصلحة في المجتمع، مما يوفر منصة للتعاون

[1] بحوص سمية، دور الجامعة الجزائرية في تجسيد التنمية المستدامة، ورقة بحثية منشورة على مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، مارس 2019، ص 71.

[2] بحوص سمية، المرجع السابق، ص 72.

[3] المرجع نفسه، ص 73.

وتبادل المعرفة .من خلال العمل معًا، يمكن للجامعات وأصحاب المصلحة المحليين إرساء أساس قوي للتنمية المستدامة والمنصفة والشاملة في المنطقة .

وأخيرا، يمكن للجامعات أن توفر منبرا هاما للتعليم والتدريب على المهارات. ويمكنها أن تساعد المجتمعات المحلية على بناء قدرتها على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للمنطقة وتطوير طرق جديدة لممارسة الأعمال التجارية. ومن خلال توفير فرص التعليم، يمكن للجامعات أن تساعد الأفراد والمنظمات على تطوير المهارات والقدرات اللازمة لدفع عجلة التنمية في المنطقة إلى الأمام[1].

وبوجه عام، يمكن أن يكون تعزيز التعاون بين الجامعات وأصحاب المصلحة المحليين أداة هامة في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر. من خلال العمل معًا، يمكن للجامعات وأصحاب المصلحة المحليين إرساء أساس قوي للتنمية المستدامة والمنصفة والشاملة في المنطقة.

4- دعم البحث والابتكار: دعمت الحكومة الجزائرية البحث والابتكار في قطاع التعليم العالي، وهذا يشمل مبادرات مثل تمويل المنح البحثية، وتشجيع التعاون بين الجامعات والشركات، وتوفير الحوافز للشراكات بين الصناعة والأوساط الأكاديمية[2].

ودور البحث والابتكار في الجامعات الجزائرية أساسي في تعزيز التنمية المحلية. يوفر البحث والابتكار في الجامعات المعارف والمهارات والموارد اللازمة لتطوير منتجات وخدمات وعمليات جديدة يمكن استخدامها لتحسين نوعية الحياة في الجزائر. يمكن أن تساعد أنشطة البحث والابتكار في الجامعات أيضًا في خلق وظائف وأعمال جديدة، وتحسين الوصول إلى التعليم، وتطوير التقنيات التي يمكن استخدامها لحل المشكلات المحلية. بالإضافة إلى ذلك،

[1] بحوص سمية، المرجع السابق، ص 73.

[2] كياري فطيمة الزهرة، البحث العلمي و الابتكار في الجامعة الجزائرية بين الواقع و الامكانات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 05، ديسمبر 2015، ص 47.

يمكن أن يوفر البحث والابتكار أيضًا منصة للتعاون بين الجامعات والصناعة، مما يسمح للجامعات بمشاركة أفضل الممارسات وتطوير أفكار جديدة يمكن استخدامها لتحسين الاقتصاد الجزائري[1].

أخيرًا، يمكن أن يساعد البحث والابتكار أيضًا في زيادة القدرة التنافسية للشركات الجزائرية، مما يمنحها فرصة أفضل للنجاح في السوق العالمية.

5- تعزيز البنية التحتية للجامعات: قامت الحكومة الجزائرية باستثمارات كبيرة في البنية التحتية لقطاع التعليم العالي، وهذا يشمل مبادرات مثل زيادة عدد الفصول الدراسية والمختبرات، وتحسين الوصول إلى الإنترنت، وتحديث التكنولوجيا في الجامعات[2].

إن تعزيز الهياكل الأساسية للجامعات أمر أساسي لتعزيز التنمية المحلية في الجزائر .من خلال الاستثمار في البنية التحتية المادية لجامعاتها، فإن البلاد قادرة على ضمان جودة أعلى للتعليم والبحث، والتي يمكن أن تساعد في تطوير الاقتصاد المحلي، وهذا يشمل تحسين المباني الجامعية الحالية، وتوفير وصول أفضل إلى التكنولوجيا، والاستثمار في معدات جديدة بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد الاستثمار في البنية التحتية للجامعات في جذب المزيد من الطلاب والباحثين الدوليين، مما قد يجلب ثروة من المعرفة والخبرة التي يمكن أن تكون مفيدة للاقتصاد المحلي .أخيرًا، يمكن أن يساعد الاستثمار في البنية التحتية للجامعات في خلق بيئة أكثر حيوية وتحفيزًا للطلاب، والتي يمكن أن تساعد في تعزيز الإبداع والابتكار .كل هذه التدابير يمكن أن تساعد في إنشاء قاعدة أقوى للنمو الاقتصادي المحلي في الجزائر[3].

---

[1] كياري فطيمة الزهرة، المرجع السابق، ص 48.

[2] زرقط رشيد، دور الاستثمارات العامة في تعزيز البنية التحتية بالجزائر، ورقة بحثية، جامعة البليدة، تاريخ النشر 2019/12/30.

3 بن أشنهو عبد اللطيف، عصرنة الجزائر (حصيلة و آفاق)، ألفا للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2005، ص 73.

6- لاستفادة من شبكات الخريجين: شجعت الحكومة الجزائرية الجامعات أيضًا على الاستفادة من شبكات الخريجين لتعزيز التنمية المحلية. وهذا يشمل مبادرات مثل المعارض المهنية وبرامج الإرشاد وشبكات الخريجين لرواد الأعمال[1].

يمكن للشبكات والعلاقات مع الخريجين أن تلعب دورًا مهمًا في تعزيز التنمية المحلية للجامعات الجزائرية. يمكن للخريجين العمل كسفراء للجامعة، مما يساعد على تعزيز سمعة الجامعة وأنشطتها وبرامجها للمجتمع المحلي. يمكن للخريجين أيضًا تقديم المشورة والتوجيه القيمين للطلاب الحاليين، ومساعدتهم على تطوير المهارات والمعرفة اللازمة للنجاح في سوق العمل المحلي. علاوة على ذلك، يمكن للخريجين المساعدة في إنشاء روابط بين الجامعة والشركات المحلية، والتي يمكن أن تساعد في خلق فرص عمل للخريجين ويمكن أيضًا أن توفر للشركات إمكانية الوصول إلى موارد البحث والتطوير بالجامعة. أخيرًا، يمكن للخريجين تقديم الدعم المالي للجامعة، مما قد يساعد الجامعة على الاستثمار في مرافق وخدمات أفضل، مما قد يكون له تأثير إيجابي على المجتمع المحلي[2].

بشكل عام، يمكن لشبكات الخريجين أن تكون بمثابة رصيد قيم للجامعات الجزائرية في تعزيز التنمية المحلية.

7- تعزيز إدارة الجامعات: ركزت الحكومة الجزائرية بقوة على تعزيز إدارة الجامعات. ويشمل ذلك مبادرات مثل الأخذ بتدابير المساءلة والشفافية، وتعزيز تنمية قدرات الموظفين وتدريبهم، وتشجيع الجامعات على وضع خطط استراتيجية[3].

يتمثل دور تعزيز إدارة الجامعات للجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية في ضمان أن تكون الجامعة مجهزة تجهيزا جيدا لإدارة شؤونها بكفاءة، وتطوير قدرة موظفيها

[1] ليندة صيمودي، المرجع السابق، ص 8.

[2] بحوص سمية، المرجع السابق، ص 74.

[3] رحيمة غضبان، المرجع السابق، ص 15.

على تقديم خدمات فعالة للمجتمع المحلي. ويشمل ذلك قدرة موظفي الجامعة على فهم احتياجات السكان المحليين، وعلى توفير الخدمات اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات. سيشمل تعزيز إدارة الجامعة أيضًا تحسين جودة إدارتها، وضمان حصول الجامعة على الموارد اللازمة لتقديم خدماتها، مثل الأموال والمعدات والمرافق الكافية. ويمكن أن يساعد ذلك على تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، فضلا عن التقدم الاجتماعي والثقافي، من خلال توفير البيئة اللازمة للابتكار والبحث والتعلم[1] .

علاوة على ذلك، يمكن أن يساعد تعزيز إدارة الجامعة أيضًا في ضمان ارتباط الجامعة جيدًا بالمجتمع المحلي، وكذلك بالجامعات ومراكز البحث الأخرى، على الصعيدين الوطني والدولي. يمكن أن يساعد ذلك في خلق بيئة أكثر حيوية وتحفيزًا للجامعة وطلابها، والتي يمكن أن تعزز التعاون وتبادل المعرفة، فضلاً عن توفير منصة للجامعة لنشر أبحاثها ونتائجها للعالم الأوسع. في نهاية المطاف، ستعني الإدارة القوية للجامعة الجزائرية أنها مجهزة بشكل أفضل لتعزيز التنمية المحلية بنشاط، والمشاركة مع السكان المحليين بطريقة مجدية[2].

وبصفة عامة، فإن تعزيز إدارة الجامعات أمر أساسي للجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية ستضمن أن تكون الجامعة مجهزة جيدًا لإدارة شؤونها بكفاءة، مع توفير الموارد والصلات اللازمة للمشاركة مع المجتمع المحلي، والمساعدة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية.

[1] رحيمة غضبان، المرجع السابق، ص 15.

[2] محجوبة بن شهرة و يحي بدراوي، ممارسات ادارة المسار الوظيفي و أثرها في تعزيز الالتزام الوظيفي لمسؤولي مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر، دراسة مسحية على رؤساء الأقسام بجامعة المسيلة، منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 14، العدد01، بتاريخ: 2021/06/08.

المطلب الثاني: معيقات نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية

تسعى الشعوب والأمم في الكثير من البلدان، متقدمة كانت أم متخلفة، إلى إشباع حاجياها وحاجيات مواطنيها، وذلك من خلال العمل على إنجاح التنمية المحلية عن طريق ما تقدمه الجامعة، ووضع أسس اقتصادية فعالة، وأنظمة حكم محلي راشد، وقواعد مالية ومحاسبية شفافة، حفاظا للمال العام، وإرضاء للمجتمعات المحلية، وتقليص الفوارق بين الأقاليم –حضرية ريفية–ومواكبة التغيرات الدولية المتسارعة – العصرنة والحداثة والعولمة – والجزائر كواحدة من البلدان، انتهجت سياسة التنمية المحلية من خلال التقسيم الإداري لعام 1984 ،والذي بررته حجة تقريب الإدارة من المواطن، وتخفيف العبء على المركزية، وتقليص الجوارية وسد رغبات المجتمعات المحلية في مختلف ربوع الوطن، حيث أوكلت للجماعات المحلية –البلدية والولاية –مهمة المشاركة في المشاريع التنموية من خلال التخطيط المحلي وكذلك منحت للجامعة الجزائرية دورا جوهريا في دفع عملية التنمية المحلية من خلال مجال تعزيزها لهاته الاخيرة, التي باتت تحوذ على قيمة معنوية كبيرة ولكن ورغم ذلك، فان المتتبع لواقع اداء الجامعة الجزائرية خضم عملية التنمية المحلية في الجزائر، يرى تناقضات عديدة بين المهام الموكلة إليها، وما يتجسد في ارض الواقع، ورغم الصلاحيات التنموية الممنوحة قانونيا للجامعة الجزائرية في تعزيز التنمية المحلية، أصبحت تعاني صعوبات ومجموعة من العراقيل التي تحول دون تحقيقها، فهي حبيسة في قرارات وسياسات إدارية مركزية غالبا ما تخضع لسياسات النظام الحاكم، عرقلت من مسيرتها للوصول بالمجتمع المحلي إلى طريق الرقي والرفاهية . ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث اهم العراقيل والصعوبات التي تتصدى لسياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية [1].

1 بركات أحمد، المرجع السابق ، ص 44.

1-عدم كفاية الموارد البشرية والمالية:

تواجه الجامعات الجزائرية نقصا في الموارد البشرية والمالية، مما يحد من قدرتها على تعزيز التنمية المحلية، وهذا يشمل نقص أعضاء هيئة التدريس، وعدم كفاية البنية التحتية ومحدودية الوصول إلى التكنولوجيا والموارد الأخرى.

ويشكل عدم كفاية الموارد البشرية والمالية عقبات رئيسية أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية. أدى عدم كفاية التمويل للجامعة إلى إعاقة قدرتها على توظيف أعضاء هيئة التدريس ودعم الموظفين وتطوير البرامج والمبادرات التعليمية. كما أدى نقص الموارد إلى الحد من قدرة الجامعة على استكشاف مناهج مبتكرة للتنمية المحلية وتخصيص الموارد بشكل مناسب، علاوة على ذلك، فقد أعاق قدرته على جذب واستبقاء أعضاء هيئة التدريس والطلاب المؤهلين، فضلاً عن قدرته على التعامل مع المجتمع المحلي وتطبيق نتائج البحث على مبادرات التنمية المحلية .[1]

وبدون الموارد الكافية، لا تستطيع الجامعة التعامل بشكل مناسب مع المجتمع المحلي وتطبيق نتائج البحث على مبادرات التنمية المحلية. وبالتالي، فإن الافتقار إلى الموارد كان عقبة رئيسية أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية.

ولذلك يجب على الجامعة الجزائرية إيجاد سبل للحصول على الموارد اللازمة لكي تنجح في سياستها الرامية إلى تعزيز التنمية المحلية.

من الضروري أن تؤمن الجامعة تمويلًا وموارد إضافية لدعم مبادراتها، لأن هذا هو السبيل الوحيد لضمان توفر الموارد اللازمة وأن تتمكن الجامعة من التعامل مع المجتمع المحلي وتطبيق نتائج البحث على مبادرات التنمية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجامعة ضمان تمويل سياساتها بشكل كافٍ ودعم أعضاء هيئة التدريس والموظفين بشكل كافٍ. عندها فقط يمكن للجامعة تعزيز التنمية المحلية بشكل فعال[2].

1رحيمة غضبان، المرجع السابق، ص 15.

2 بركات أحمد، المرجع السابق ، ص 53.

الافتقار إلى الشفافية والمساءلة: هناك نقص في الشفافية والمساءلة في النظام الجامعي الجزائري، مما يجعل من الصعب تقييم فعالية السياسات الجامعية في تعزيز التنمية المحلي،ة وبدون رصد فعال، لا تستطيع الجامعات تحديد مجالات التحسين والتصدي للعقبات التي تعترض التنمية المحلية[1].

ويشكل انعدام الشفافية والمساءلة داخل النظام الجامعي الجزائري عقبة رئيسية أمام التنفيذ الناجح لسياسته في مجال تعزيز التنمية المحلية. ويؤدي هذا الافتقار إلى الشفافية والمساءلة إلى انعدام ثقة الجمهور في النظام الجامعي وقدرته على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفعالية. علاوة على ذلك، هناك نقص في الوضوح في عمليات صنع القرار بالجامعة، مما قد يجعل من الصعب على أصحاب المصلحة فهم الأسباب الكامنة وراء قرارات معينة ومحاسبة الجامعة على أفعالها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الرقابة والرصد الكافيين لأنشطة الجامعة إلى سوء إدارة الأموال والموارد الأخرى، فضلاً عن الفساد المحتمل وسوء تخصيص الأموال. وقد أدى انعدام الشفافية والمساءلة في النظام الجامعي الجزائري إلى خلق بيئة سلبية تعوق قدرته على تعزيز التنمية المحلية بفعالية.[2]

وأخيرا، ساهم الافتقار إلى نظام فعال للضوابط والتوازنات داخل النظام الجامعي في انعدام الشفافية والمساءلة بدون نظام فعال من الضوابط والتوازنات، لا توجد مساءلة عن القرارات التي تتخذها الجامعة وقادتها. يمكن أن يؤدي ذلك إلى نقص الرقابة والرصد على أنشطة الجامعة، مما قد يساهم بشكل أكبر في الممارسات الفاسدة وسوء إدارة الموارد.

ولكي ينجح النظام الجامعي الجزائري في تعزيز التنمية المحلية، يجب أن يعالج أولا الافتقار إلى الشفافية والمساءلة داخل نظامه، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ نظام فعال للضوابط والتوازنات واعتماد سياسات تعزز الشفافية والمساءلة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على

---

[1] أيوب لعمودي، دور الشفافية و المسائلة في الحد من الفساد الاداري، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر، تخصص تنظيم سياسي و اداري، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2013/2012، ص 14.

2 جمال زيدان، ادارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع، دار الأمة للطباعة و النشر، الجزائر، 2004، ص 31.

الجامعة خلق ثقافة الانفتاح والمساءلة، والتأكد من أن جميع أصحاب المصلحة لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات ويمكنهم الاحتفاظ بالجامعة[1].

3- **السياسات سيئة التصميم:** غالبًا ما تكون السياسات الجامعية في الجزائر سيئة التصميم مما يجعل من الصعب على الجامعات تعزيز التنمية المحلية بشكل فعال، فعلى سبيل المثال قد تفتقر السياسات إلى أهداف واضحة ولا تراعي احتياجات المجتمعات المحلية .

يمكن أن تشكل السياسات سيئة التصميم عقبة رئيسية أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية، وقد تكون هذه السياسات غير ملائمة لاحتياجات السكان المحليين والأعمال التجارية، أو غير متماشية على النحو المناسب مع السياسات الوطنية الأوسع نطاقا. قد تكون أيضًا جامدة للغاية ولا تسمح بالمرونة اللازمة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمع. علاوة على ذلك، قد تكون محدودة النطاق للغاية ولا تأخذ في الاعتبار بشكل صحيح الموارد والخدمات اللازمة لدعم أهداف الجامعة بدون سياسات مصممة لتلبية الاحتياجات الخاصة للتنمية المحلية، من غير المرجح أن تنجح سياسة الجامعة الجزائرية[2].

وعموما، تشكل السياسات غير المصممة تصميما جيدا عقبة رئيسية أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية. لضمان نجاح سياستها، يجب على الجامعات وضع سياسات مصممة لتلبية احتياجات سكانها المحليين وأعمالهم، والتي تتماشى بشكل صحيح مع السياسات الوطنية الأكبر. ويجب عليها أيضا أن تكفل مرونة سياساتها وأن تراعي الموارد والخدمات اللازمة لدعم أهدافها. أخيرًا، يجب على الجامعات مواجهة أي تحديات تواجهها في مجال التنمية المحلية لضمان نجاح سياستها.

4- **التدخل السياسي:** أدى التدخل السياسي في صنع السياسات الجامعية إلى جعل من الصعب على الجامعات تعزيز التنمية المحلية . وكثيرا ما تسعى الجهات الفاعلة السياسية إلى تحقيق مصالحها الخاصة بدلا من مصالح المجتمعات المحلية.[3]

---

[1] جمال زيدان، المرجع السابق، ص32.

[2] رحيمة غضبان، المرجع السابق، ص 15.

3الحسين صالحي و العيد جغل، المرجع السابق، ص 828.

ويمكن أن يشكل التدخل السياسي عقبة رئيسية أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية. يمكن أن يتخذ التدخل السياسي أشكالًا عديدة، مثل استخدام النفوذ السياسي للتأثير على اختيار قادة الجامعات، وتنفيذ السياسات الجامعية، وتخصيص الموارد. يمكن أن يأخذ التدخل السياسي أيضًا شكل الضغط على الجامعة لتعزيز أجندات سياسية معينة، مثل دعم بعض المرشحين السياسيين أو المناصب. يمكن أن يؤدي التدخل السياسي إلى إساءة استخدام موارد الجامعة، ويمكن أن يحد من قدرتها على تعزيز التنمية المحلية بشكل فعال[1].

يمكن أن يؤدي التدخل السياسي أيضًا إلى عدم قدرة الجامعة على تنفيذ سياسات التنمية المحلية الأكثر فعالية، حيث يمكن للتدخل السياسي أن يمنع الجامعة من التعامل مع أصحاب المصلحة في المجتمع المحلي. يمكن أن يؤدي التدخل السياسي أيضًا إلى عدم قدرة الجامعة على تقييم تأثير سياساتها بشكل فعال، حيث يمكن أن يؤدي التدخل السياسي إلى تقارير متحيزة وجمع البيانات. أخيرًا، يمكن أن يؤدي التدخل السياسي إلى الافتقار إلى الشفافية والمساءلة، حيث لا تستطيع الجامعة الإبلاغ بدقة عن أنشطتها أو تقييمها بشكل مستقل.

5- **عدم مشاركة أصحاب المصلحة:** غالبًا ما فشلت الجامعات في التعامل مع أصحاب المصلحة المحليين في تطوير السياسات الجامعية، وبدون مساهمة الجهات الفاعلة المحلية، قد لا تلبي السياسات الجامعية احتياجات المجتمعات المحلية[2].

ويرجع عدم مشاركة أصحاب المصلحة كعقبة أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية على الأرجح إلى عدد من العوامل. أولاً، ربما لم تقدم الحكومة

---

1 ليندة صيمودي، الجامعة الجزائرية و الانفتاح على المحيط الخارجي، دراسة تحليلية حول العلاقة بين الجامعة و محيطها السياسي، ملتقى دولي بجامعة 08 ماي 1945، قالمة، من 29-30 أفريل 2018، ص 6.

[2] حذيفة هادي مدخلي، أصحاب المصلحة الأكاديمية و تطوير البرامج الجامعية، مقال منشور على جريدة الوطن المصرية، بتاريخ 2020/10/18، على الموقع: https://www.alwatan.com.sa/ ، تاريخ الاطلاع: 2023/05/13، على الساعة، 17:18.

الجزائرية التمويل أو الموارد الكافية لدعم هذه السياسة، وقد يؤدي ذلك إلى نقص الموارد اللازمة لأنشطة إشراك أصحاب المصلحة. ثانيا، قد يكون هناك نقص في وعي أصحاب المصلحة بسياسة الجامعة الجزائرية وفوائدها المحتملة. قد يؤدي ذلك إلى عدم الاهتمام أو الحماس للمشاركة في هذه السياسات. أخيرًا، قد يكون هناك نقص في الثقة بين أصحاب المصلحة والجامعة، مما قد يؤدي إلى عدم الرغبة في التعاون.

ويمكن أن تسهم كل هذه العوامل في عدم مشاركة أصحاب المصلحة، مما قد يؤثر بدوره على فعالية سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية.

6- **عدم كفاية بناء القدرات:** كثيرا ما تفتقر الجامعات في الجزائر إلى القدرة على التنفيذ الفعال للسياسات التي تعزز التنمية المحلية .ويشمل ذلك الافتقار إلى التدريب والخبرة التقنية والوصول إلى الموارد[1].

يعزى عدم كفاية بناء القدرات في سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية إلى حد كبير إلى نقص الموارد والدعم من الحكومة. لم تخصص الحكومة الأموال والموارد والموظفين الكافيين لمساعدة الجامعات على تطوير المهارات والقدرات اللازمة لدعم التنمية المحلية بشكل فعال، وقد أدى ذلك إلى نقص الموارد اللازمة للتدريب والبحث ووضع نهج جديدة، فضلا عن محدودية فرص الوصول إلى الخبرات الخارجية وشبكات البحث.[2] وعلاوة على ذلك، يتسم النظام الجامعي بمركزية عالية، مما يحد من استقلالية وإبداع الجامعات في جهودها الإنمائية، وقد أدى هذا الافتقار إلى بناء القدرات إلى ضعف قدرة الجامعات على الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية، وبالتالي عدم قدرتها على المساهمة في التنمية المحلية.

ومن العوامل الرئيسية الأخرى في عدم كفاية بناء قدرات الجامعات الجزائرية في مجال

[1] رحيمة غضبان، معوقات التدريس بالجامعة الجزائرية في صوء نظام (ل.م.د)، مجلة التنمية و ادارة الموارد البشرية، المجلد 06، العدد 12، 2019، ص 14.

[2] المرجع نفسه، ص 15.

التنمية المحلية عدم التزام موظفي الجامعة. غالبًا ما يفتقر موظفو الجامعة إلى الحافز أو القدرة على تطوير وتنفيذ مبادرات إنمائية محلية جديدة، مما يؤدي إلى ركود جهود التنمية المحلية للجامعة. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون موظفو الجامعة حذرين من التعامل مع أصحاب المصلحة المحليين وتطوير مبادرات جديدة، بسبب عدم الثقة وفهم دورهم في المجتمع المحلي[1].

وأخيرا، ساهم نقص الفرص التعليمية للموظفين والطلاب أيضا في عدم كفاية بناء قدرات الجامعات الجزائرية في مجال التنمية المحلية. وكثير من الجامعات لا توفر التدريب والموارد الكافية فيما يتعلق بتطوير المبادرات المحلية وإشراك أصحاب المصلحة المحليين. وعلاوة على ذلك، لم تقدم جامعات كثيرة الموارد الكافية لتطوير المناهج والبحوث المتصلة بالتنمية المحلية. وقد أدى ذلك إلى نقص المعرفة والمهارات بين موظفي الجامعات والطلاب، مما جعل من الصعب على الجامعات تطوير وتنفيذ مبادرات التنمية المحلية[2].

7- **ضعف الاتصال:** غالبًا ما تفشل الجامعات في الجزائر في التواصل بشكل فعال مع المجتمعات المحلية، وهذا يجعل من الصعب على الجامعات إشراك أصحاب المصلحة المحليين بشكل فعال في وضع السياسات.

يمكن أن يشكل ضعف الاتصال عقبة أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية لأسباب متنوعة أولاً، يمكن أن يخلق نقصًا في الفهم والمعرفة حول السياسة بين أصحاب المصلحة، مما قد يسبب الارتباك وانعدام الثقة والمقاومة بين أصحاب المصلحة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي ضعف الاتصال إلى تقليل مستوى التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة، مما قد يؤدي إلى عدم وجود أهداف وجداول زمنية واستراتيجيات واضحة لتحقيق أهداف السياسة العامة. وأخيرا، يمكن أن يؤدي ضعف

[1] رحيمة غضبان، المرجع السابق، ص 16.

[2] أمينة مكناسي، مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي، مجلة معابر، المجلد 04، العدد01، ديسمبر 2018، ص 87.

الاتصال إلى الافتقار إلى المساءلة، مما يجعل من الصعب تتبع التقدم المحرز في السياسة وضمان تحقيق النتائج المرجوة منها[1].

لضمان نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية، يجب على الجامعة إعطاء الأولوية لاستراتيجيات الاتصال الفعالة. وهذا يشمل تطوير رسائل واضحة وموجزة حول السياسة، والاستفادة من قنوات الاتصال الحالية لنشر المعلومات، وإشراك أصحاب المصلحة في حوار هادف. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تضمن الجامعة إبقاء جميع أصحاب المصلحة على اطلاع دائم وإطلاعهم على التقدم المحرز في السياسة، حتى يتمكنوا من تقديم التعليقات والدعم حسب الحاجة. أخيرًا، يجب أن تسعى الجامعة جاهدة لخلق ثقافة الشفافية والمساءلة لضمان تحقيق السياسة للنتائج المرجوة.

ويمكن للجامعة الجزائرية، باتخاذها هذه الخطوات، أن تضع أساسا قويا للاتصال والتعاون الفعالين، وهو أمر أساسي لنجاح تنفيذ سياستها في مجال تعزيز التنمية المحلية.

8-**الحواجز الثقافية:** يمكن أن تحول الحواجز الثقافية أيضا دون نجاح السياسات الجامعية الجزائرية في تعزيز التنمية المحلية. على سبيل المثال، قد تمنع المعايير والمعتقدات الثقافية المجتمعات المحلية من الانخراط في المبادرات الجامعية.[2]

وتشكل الحواجز الثقافية عقبة رئيسية أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية. يمكن أن تشير الحواجز الثقافية إلى المعتقدات والقيم واللغة واختلافات التواصل بين الجامعة والمجتمع المحلي، على سبيل المثال، قد يكون للجامعة توقعات مختلفة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين عن المجتمع المحلي. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون للجامعة توقعات مختلفة لأنواع البحث والتطوير التي تدعمها وطرق تفاعلها مع المجتمع المحلي. يمكن أن تؤدي هذه الاختلافات إلى سوء الفهم والصراع بين الجامعة والمجتمع المحلي، مما قد يعيق قدرة الجامعة على تعزيز التنمية المحلية بنجاح. ونجاح

[1] بحوص سمية، المرجع السابق، ص 74.

[2] الحسين صالحي و العيد جغل، المرجع السابق، ص 828.

سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية وذلك لأن ثقافة الجزائر متجذرة بشدة في القيم والمعتقدات التقليدية، والتي يمكن أن تتعارض مع مفهوم التنمية المحلية التقدمية. على سبيل المثال، قد لا تكون المعتقدات والقيم التقليدية دائمًا لصالح المبادرات الجديدة، مثل الاستثمار في البنية التحتية أو خلق فرص عمل جديدة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك حواجز لغوية وثقافية يمكن أن تجعل من الصعب على الجامعة الجزائرية إبلاغ سياساتها وأهدافها بشكل فعال مع أصحاب المصلحة المحليين[1].

وبوجه عام، يمكن أن تشكل الحواجز الثقافية عقبة كبيرة أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية. من المهم أن تكون الجامعة على دراية بهذه الحواجز ومعالجتها من أجل ضمان نجاح مبادراتها.

9- **سوء الإدارة:** كثيرا ما تكون هياكل الحكم في الجامعات الجزائرية ضعيفة، مما يؤدي إلى انعدام المساءلة والشفافية. وبدون إدارة فعالة، لن تتمكن الجامعات من تعزيز التنمية المحلية بفعالية.

يمكن أن يشكل سوء الإدارة عقبة أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية بطرق عديدة. يمكن أن يؤدي سوء إدارة الموارد، مثل الموارد المالية والموظفين والمعدات، إلى الهدر وعدم الكفاءة، مما قد يمنع الجامعة من تحقيق أهدافها السياسية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود أهداف وغايات واضحة، أو عدم كفاية تخطيط ورصد الأنشطة، يمكن أن يجعل من الصعب تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف. كما يمكن أن يؤدي ضعف الاتصال بين الجامعة وأصحاب المصلحة المحليين إلى انعدام الثقة والتعاون، مما يجعل من الصعب تنفيذ مبادرات التنمية المحلية. وأخيرا، يمكن أن يؤدي سوء الإدارة إلى انعدام المساءلة والشفافية، مما قد يؤدي إلى الفساد واختلاس الأموال، وكل هذه المسائل يمكن أن تعوق قدرة الجامعة على تعزيز التنمية المحلية بفعالية[2].

[1] رحيمة غضبان، المرجع السابق، ص 18.

[2] ليندة صيمودي، المرجع السابق، ص 8.

10-**نقص البحوث:** البحث ضروري لفهم تأثير السياسات الجامعية على التنمية المحلية. ومع ذلك، غالبًا ما تفتقر الجامعات في الجزائر إلى الموارد اللازمة لإجراء البحوث. وهذا يحد من قدرة الجامعات على تعزيز التنمية المحلية بفعالية.

ويمكن أن يعزى الافتقار إلى البحوث كعقبة أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية إلى نقص الموارد المالية والبشرية على حد سواء. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى عدم الوصول إلى أحدث المعلومات والبحوث، وهو أمر ضروري لوضع سياسات فعالة. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك نقص في الحوافز لتشجيع البحث واستكشاف الأفكار الجديدة بسبب الموارد المحدودة المتاحة. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون عدم وجود بيئة داعمة للبحث والابتكار عائقًا رئيسيًا، فضلاً عن عدم التعاون بين الجامعات ومراكز البحث المختلفة[1].

يمثل التمويل غير الكافي للبحوث عقبة كبيرة بشكل خاص، حيث يمكن أن يمنع الجامعات من توظيف كبار الباحثين واستخدام المعدات والموارد اللازمة لإجراء البحوث. علاوة على ذلك، فإن عدم الوصول إلى شبكات البحث الدولية والتعاون يمكن أن يحد من قدرة الجامعات على تبادل المعلومات واكتساب رؤى من البلدان الأخرى. في نهاية المطاف، يمكن أن يؤدي الافتقار إلى البحوث والموارد إلى عدم فهم القضايا المحلية، مما قد يحد بدوره من قدرة الجامعات على وضع سياسات فعالة لتعزيز التنمية المحلية[2].

وفي الختام، يشكل الافتقار إلى البحوث عقبة رئيسية أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية، ويلزم التصدي له من أجل تعزيز التنمية بفعالية.

11-**التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية:** تتميز الجزائر بتفاوتات اجتماعية واقتصادية يمكن أن تعوق نجاح السياسات الجامعية في تعزيز التنمية المحلية. فعلى سبيل المثال، قد لا تتاح للمجتمعات المهمشة نفس الموارد المتاحة للمجتمعات الأكثر حظا.

[1] الحسين صالحي و العيد جغل، المرجع السابق، ص 826.

[2] ملاس حسيبة و العمري وفاء، المرجع السابق، ص 139.

وقد واجهت سياسة الجامعة الجزائرية الرامية إلى تعزيز التنمية المحلية عددا من التحديات، أبرزها الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وفي بلد يعيش فيه معظم سكانه في فقر، تواجه الجامعة الجزائرية تحديا لا يتمثل في توفير تعليم جيد لطلابها فحسب، بل أيضا في تقديم الدعم للمجتمعات المحلية التي يخدمونها لسوء الحظ، خلقت الفوارق الاقتصادية الموجودة في البلاد ساحة لعب غير متكافئة عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى الموارد، مما أدى إلى عدم القدرة على تمويل المبادرات والبرامج التي تديرها الجامعات بشكل كافٍ .وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت الفوارق الاجتماعية، مثل الفوارق بين الجنسين والانقسامات الإثنية، في عدم حصول الكثيرين داخل البلد على التعليم والموارد وقد جعلت هذه التفاوتات من الصعب على الجامعة الجزائرية تنفيذ استراتيجيات لتعزيز التنمية المحلية، لأن الموارد المتاحة للعمل مع من ينتمون إلى خلفيات محرومة وفرصهم محدودة[1].

في نهاية المطاف، يجب على الجامعة الجزائرية إيجاد طرق لسد الفجوة بين الفوارق الاجتماعية والاقتصادية من أجل تهيئة بيئة منصفة ويسهل الوصول إليها يمكن أن تزدهر فيها جهودها لتعزيز التنمية المحلية، ويشمل ذلك تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه التفاوتات، مثل الفقر، وعدم المساواة، وعدم الوصول إلى الموارد .بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجامعة الجزائرية أن تسعى جاهدة لتهيئة بيئة أكثر شمولاً يشعر فيها جميع أفراد المجتمع بالقدرة على المشاركة في مبادراتها وبرامجها [2].

وبذلك يمكن للجامعة الجزائرية أن تهيئ مجالا أكثر إنصافا يتيح لجميع أفراد المجتمع فرصة متساوية للاستفادة من جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المحلية. سيضمن ذلك عدم إعاقة سياسة الجامعة بسبب التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وأن تتمكن من تحقيق أهدافها بشكل فعال في خلق مجتمع أكثر ازدهارًا وإنصافًا.

[1] رحيمة غضبان، المرجع السابق، ص 18.

[2] الحسين صالحي و العيد جغل، المرجع السابق، ص 827.

12-**أوجه عدم المساواة بين الجنسين:** يمكن لأوجه عدم المساواة بين الجنسين في الجزائر أن تؤثر أيضا على نجاح السياسات الجامعية في تعزيز التنمية المحلية. فعلى سبيل المثال، قد تكون المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في النظام الجامعي، مما يجعل من الصعب على الجامعات تلبية احتياجات المرأة في المجتمعات المحلية.

وتشكل أوجه عدم المساواة بين الجنسين عقبة أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية لأنها تخلق تفاوتات في الحصول على التعليم والموارد، مما يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص داخل الاقتصاد المحلي. غالبًا ما تكون النساء والفتيات في الجزائر، ولا سيما من المناطق الريفية والنائية، ممثلات تمثيلاً ناقصًا في التعليم العالي ويقل احتمال استفادتهن من مبادرات السياسة العامة للجامعة، وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تمنع القوالب النمطية الجنسانية النساء من الحصول على نفس المناصب الرفيعة التي يشغلها الرجال، مما يحد من قدرتهن على المساهمة في مبادرات التنمية المحلية والاستفادة منها. ويخلق التمييز القائم على نوع الجنس أيضا حواجز إضافية أمام النساء والفتيات من حيث حصولهن على التمويل والتكنولوجيا والموارد الأخرى الضرورية لمشاركتهن في التنمية المحلية ومساهمتهن فيها[1].

ومن خلال معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، يمكن للجامعة الجزائرية أن تكفل لجميع المواطنين، بغض النظر عن نوع الجنس، المساواة في الوصول إلى مبادرات السياسة العامة الرامية إلى تعزيز التنمية المحلية والاستفادة منها.

13- **ضعف التنسيق مع الحكومة:** غالبًا ما لا يتم تنسيق الحكومة الجزائرية بشكل جيد مع الجامعات في تعزيز التنمية المحلية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نقص الموارد والدعم للجهود الجامعية الرامية إلى تعزيز التنمية المحلية.[2]

[1] ملاس حسيبة و العمري وفاء، المرجع السابق، ص 139.

[2] بوشمة الهادي، المرجع السابق.

ويشكل عدم التنسيق بين الحكومة وسياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية عقبة رئيسية أمام نجاح هذه السياسة، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الحكومة والجامعة كيانان منفصلان لهما أهداف ومصالح مختلفة. وللحكومة سلطة تخصيص الموارد ووضع القوانين واللوائح ؛ ومع ذلك، فإن الجامعة محدودة في قدرتها على القيام بذلك. يمكن أن يؤدي هذا النقص في التنسيق بين الاثنين إلى تضارب السياسات، مما يجعل من الصعب على الجامعة تعزيز التنمية المحلية بشكل فعال، علاوة على ذلك يمكن أن يؤدي الافتقار إلى التواصل بين الاثنين إلى الافتقار إلى الفهم والثقة، مما يجعل من الصعب عليهما العمل معًا لتحقيق أهدافهما[1].

يمكن أن يؤدي هذا الافتقار إلى التنسيق والاتصال أيضًا إلى تأخير في تنفيذ سياسة الجامعة بسبب الحاجة إلى موافقة الحكومة والإجراءات البيروقراطية التي يجب اتباعها. هذا يمكن أن يعيق تقدم سياسة الجامعة ويجعل من الصعب عليهم تحقيق هدفهم المتمثل في تعزيز التنمية المحلية[2].

أخيرًا، يمكن أن يؤدي الافتقار إلى التنسيق بين الحكومة والجامعة أيضًا إلى الافتقار إلى المساءلة، وبدون مجموعة واضحة من الأهداف والغايات، يصعب قياس التقدم وتحميل أي من الطرفين المسؤولية عن أي أخطاء يمكن أن يؤدي هذا الافتقار إلى المساءلة إلى إعاقة تقدم سياسة الجامعة في مجال التنمية المحلية.

14- **التعاون المحدود:** غالبًا ما تفتقر الجامعات في الجزائر إلى التعاون مع الشركاء الخارجيين، مما يجعل من الصعب على الجامعات الاستفادة من الموارد والخبرات لتعزيز التنمية المحلية[3].

[1] الحسين صالحي و العيد جغل، المرجع السابق، ص 828.

[2] رحيمة غضبان، المرجع السابق، ص 18.

[3] بوشمة الهادي، المرجع السابق.

يشير التعاون المحدود كعائق أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية إلى وجود قيود معينة على درجة التفاعل والتعاون بين الجامعة والمجتمع المحلي.[1] ويمكن أن يشمل ذلك الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الموارد، ومحدودية الاتصال والتعاون، وعدم كفاية فهم السياق المحلي واحتياجات المجتمع المحلي. يمكن أن يشير هذا أيضًا إلى نقص موارد وقدرات المجتمع المحلي للمساهمة في مبادرات سياسة الجامعة، فضلاً عن عدم الاعتراف بدور الجامعة في التنمية المحلية. نتيجة لذلك، قد لا تكون مبادرات سياسة الجامعة فعالة بقدر ما يمكن أن تكون بسبب عدم تعاون المجتمع المحلي.

يمكن معالجة هذه العقبة من خلال خلق حوار أكثر نشاطًا بين الجامعة والمجتمع المحلي. قد يتضمن ذلك إنشاء منصة للمجتمع المحلي لمناقشة احتياجاتهم الإنمائية والحلول المحتملة، وتقديم تعليقات للجامعة. يمكن للجامعة أيضًا التركيز على تصميم وتنفيذ المبادرات المصممة حسب السياق المحلي والتي حددها المجتمع على أنها تتمتع بأكبر إمكانات لتحسين التنمية المحلية. أخيرًا، يجب على الجامعة اتخاذ خطوات لضمان وعي المجتمع المحلي بالموارد والخدمات التي تقدمها وتمكينه من الوصول إليها من أجل تعزيز التنمية المحلية[2].

15- **عدم إمكانية الوصول إلى الشبكات الدولية:** غالباً ما تفتقر الجامعات في الجزائر إلى إمكانية الوصول إلى الشبكات الدولية التي يمكن أن توفر الموارد والخبرات لتعزيز التنمية المحلية. وهذا يحد من قدرة الجامعات على الاستفادة من المعارف والخبرات العالمية في مجال التنمية المحلية.

يشكل عدم الوصول إلى الشبكات الدولية عقبة أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية لأنها تحد من قدرة الجامعة على التواصل مع الجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى في جميع أنحاء العالم. بدون الوصول إلى الشبكات الدولية، لن

[1] بوشمة الهادي، المرجع السابق.

[2] الحسين صالحي و العيد جغل، المرجع السابق، ص 830.

تتمكن الجامعة من الوصول إلى موارد وخبرات المؤسسات الأخرى، وهو أمر بالغ الأهمية لتنمية المجتمعات المحلية. علاوة على ذلك، فإن عدم الوصول إلى الشبكات الدولية يحد من قدرة الجامعة على التعاون مع الجامعات ومؤسسات البحث الأجنبية، مما قد يساعد على خلق الفرص للمجتمعات المحلية وتزويدها بالموارد التي تحتاجها لتطويرها[1].

أخيرًا، بدون الوصول إلى الشبكات الدولية، لن تتمكن الجامعة من المشاركة في المشاريع والمبادرات الدولية التي يمكن أن تفيد المجتمع المحلي، مثل برامج تعزيز التنمية الاقتصادية والمبادرات الصحية والموارد التعليمية. ولذلك، فإن عدم الوصول إلى الشبكات الدولية يشكل عقبة أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية.

16- **المشاريع سيئة التخطيط:** غالبا ما تفتقر المشاريع المتصلة بالتنمية المحلية إلى التخطيط الكافي، مما يجعل من الصعب على الجامعات تعزيز التنمية المحلية بفعالية. وبدون التخطيط السليم، قد تفشل المشاريع في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية[2].

ويمكن أن تشكل المشاريع السيئة التخطيط عقبة أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية بعدة طرق. أولاً، إذا كان المشروع سيئ التخطيط، فقد يكون له تأثير سلبي على جودة المشروع، وقد لا تكون المشاريع السيئة التخطيط مدروسة جيدا، أو تفتقر إلى وضوح الأهداف، أو قد تستخدم الأساليب أو الموارد الخاطئة لإنجازها بنجاح. قد يعني هذا أن المشروع فشل في تحقيق النتائج المرجوة وله تأثير سلبي على المجتمع المحلي. ثانيًا، يمكن أن تؤدي المشاريع سيئة التخطيط أيضًا إلى تأخيرات وتجاوزات في التكاليف، وكلاهما يمكن أن يضر بسمعة الجامعة وقدرتها على تعزيز التنمية المحلية. أخيرًا، يمكن أن تؤدي المشاريع سيئة التخطيط إلى نقص المشاركة المجتمعية، حيث ربما لم تتشاور الجامعة بشكل كافٍ مع المجتمع المحلي قبل المشروع. قد يؤدي ذلك إلى نقص

[1] مختار حديد، المرجع السابق، ص 37.

[2] منصور بن عبد الرحمان الجنوبي، مدى انطباق مراحل التخطيطي الاستراتيجي و عمليات التخطيط التشغيلي على مستوى الكلية الجامعية، مجلة علوم الانسان و المجتمع، المجلد09، العدد 01، 2020جامعة شقراء المملكة العربية السعودية، ص 309.

الدعم من المجتمع المحلي، وهو أمر ضروري إذا أرادت الجامعة تعزيز التنمية المحلية بنجاح.

باختصار، يمكن أن تشكل المشاريع السيئة التخطيط عقبة أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية من خلال التأثير على جودة المشروع، مما يؤدي إلى التأخير وتجاوز التكاليف وانعدام المشاركة المجتمعية.

17- **الافتقار إلى نُهج مبتكرة:** غالباً ما تفتقر الجامعات في الجزائر إلى القدرة على وضع وتنفيذ نُهج مبتكرة للتنمية المحلية، بدون نُهج مبتكرة، لا تستطيع الجامعات تلبية الاحتياجات والتحديات الفريدة للمجتمعات المحلية.

ويشكل عدم وجود مناهج ونهج مبتكرة عقبة أمام نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية. ويرجع ذلك إلى أن المناهج التقليدية تميل إلى التركيز على المعارف النظرية وليس على المهارات العملية، التي تعتبر أساسية في تعزيز التنمية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى مناهج مبتكرة للتدريس والتعلم، مثل استخدام التكنولوجيا الحديثة، يمكن أن يحد من فعالية سياسة الجامعة علاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى التدريب لموظفي الجامعات حول كيفية تطوير وتنفيذ مناهج ونهج مبتكرة يمكن أن يزيد من إعاقة التقدم. وبدون التدريب اللازم، قد لا يكون موظفو الجامعة على وعي بأهمية المناهج والنهج المبتكرة، وبالتالي لن يتمكنوا من تنفيذها[1].

وبصفة عامة، يشكل الافتقار إلى مناهج ونهج مبتكرة عقبة رئيسية يجب التغلب عليها إذا أريد للجامعة الجزائرية أن تنجح في سياستها الرامية إلى تعزيز التنمية المحلية.

المطلب الثالث : سبل تفعيل الدور التنموي للجامعة الجزائرية في ظل متطلبات الحوكمة

"انتقل مفهوم حوكمة الشركات والمؤسسات الاقتصادية إلى الجامعات وظهر مفهوم حوكمة الجامعات في الآونة لما تسهم به الجامعات في معظم دول العالم في مجال التنمية

[1] أحمد بركات المرجع السابق.

من مختلف جوانبها؛ الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية والصحية وغيرها، وهي جزء مهم وحيوي من المجتمع العام، كما أن لها علاقاتها التبادلية مع هذا المجتمع . ويجتهد القائمون على الجامعات في صياغة رسالة الجامعة، التي تحدد لاحقا الأهداف العليا للجامعة"[1].

تلعب الجامعات بشكل متزايد دورًا حيويًا في تعزيز التنمية المحلية وخلق الفرص الاقتصادية. ومع زيادة الاعتراف بإمكانات الجامعات، أصبحت الحاجة إلى ضمان الإدارة الفعالة للجامعات في مجال تعزيز التنمية المحلية أولوية بالنسبة للعديد من البلدان .سنتكلم في هذا المطلب عن أهمية تعزيز إدارة الجامعات في مجال تعزيز التنمية المحلية واستكشاف الاستراتيجيات والسياسات والآليات التي يمكن استخدامها لتحقيق هذا الهدف[2] .

أهمية تعزيز إدارة الجامعات في تعزيز التنمية المحلية

وللجامعات دور هام تؤديه في تعزيز التنمية المحلية، ويمكن لأنشطة البحوث الجامعية ونقل المعارف أن تساعد على التصدي للتحديات المحلية والإقليمية وتعزيز التنمية الاقتصادية يمكن أن تساعد الشراكات بين الجامعات والصناعة في خلق فرص العمل والاستثمارات، بينما يمكن للتعاون بين الجامعات والمجتمع أن يخلق فرصًا وخدمات جديدة[3]. كما يُنظر إلى الجامعات بشكل متزايد كشركاء رئيسيين في معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية، ويمكن أن تساعد أنشطتها التعليمية في خلق المهارات اللازمة للنمو الاقتصادي المحلي.

ومع ذلك، لكي تساهم الجامعات بفعالية في التنمية المحلية، من الضروري أن تخضع للحكم الفعال، الإدارة الفعالة للجامعات ضرورية لضمان إدارة الجامعات بشكل جيد وتزويدها

[1] يعقوب ناصر الدين، إطار نظري مقترح لحوكمة الجامعات ومؤشرّات تطبيقها في ضوء متطلّبات الجودة الشاملة،مجلة تطوير الأداء الجامعي، المجلد 01، العدد 2، فيفري 2012، منشور على موقع: https://jpud.journals.ekb.eg/ تاريخ الاطلاع: 2023/01/03، على الساعة: 23:12.

[2] مختار حديد، المرجع السابق، ص 37.

[3] بحوص سمية، المرجع السابق، ص 17.

بالموارد الجيدة وخضوعها للمساءلة أمام أصحاب المصلحة .كما أنه ضروري لتعزيز الابتكار والتعاون والمساءلة، ولضمان الاستخدام الفعال للموارد الجامعية[1].

استراتيجيات وسياسات وآليات تعزيز إدارة الجامعات في ظل الحوكمة :

ولتعزيز إدارة الجامعات في مجال تعزيز التنمية المحلية، يلزم اعتماد عدد من الاستراتيجيات والسياسات والآليات. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

1. اعتماد نهج استراتيجي: تحتاج الجامعات إلى استراتيجية واضحة لتعزيز التنمية المحلية. وينبغي أن ينطوي ذلك على المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة، ووضع سياسات وخطط مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات الخاصة للمجتمع المحلي.

حيث أصبح تعزيز التنمية المحلية من خلال إدارة الجامعات موضوعًا متزايد الأهمية للمناقشة في القرن الحادي والعشرين، وتعتبر مؤسسات التعليم العالي الآن مصدرا هاما للمعرفة وعاملا للتغيير الاجتماعي، ولا سيما فيما يتعلق بالتنمية المحلية والإقليمية .ونتيجة لذلك، دعيت الجامعات بشكل متزايد إلى القيام بدور أكثر نشاطا واستراتيجية في تعزيز التنمية المحلية[2] .

ويمكننا اعتبار الاستراتيجية بمثابة خارطة طريق لجهود التنمية بالجامعة، وتوفر التوجيه والتركيز والتوجيه حول أفضل السبل لتحقيق النتائج المرجوة .يجب أن تحدد الاستراتيجية أهداف الجامعة وغاياتها، وتوفر إطارًا لوضع وتنفيذ خطط ومشاريع وأنشطة محددة لتحقيق تلك الأهداف، ستساعد الاستراتيجية الواضحة الجامعة على تحديد أهم القضايا والفرص للتنمية المحلية وتحديد أولوياتها والتركيز عليها بشكل أفضل .كما سيكفل استخدام الموارد، مثل الوقت والمال والموظفين، بأكثر الطرق كفاءة وفعالية.

[1] بحوص سمية، المرجع السابق، ص 17.

[2] ملاس حسيبة و العمري وفاء، التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي في الجزائر ودوره في الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد01، جانفي 2019، ص ص 131-141.

يجب أن تأخذ الاستراتيجية في الاعتبار أيضًا احتياجات ومصالح مختلف أصحاب المصلحة – مثل الجامعة والحكومة والشركات المحلية والمجتمع – ووضع خطة لكيفية عمل الجامعة بالتعاون مع هؤلاء أصحاب المصلحة لتعزيز التنمية المحلية .من المهم أن تكون الاستراتيجية مرنة وقابلة للتكيف، حيث يمكن أن تتغير الظروف والأولويات المحلية بمرور الوقت. ويكون دور والحكم الرشيد ضروري لكي تنجح الجامعات في تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية المحلية. تتضمن الحوكمة تحديد الاتجاه للجامعة وتخصيص الموارد ورصد الأداء. سيضمن نظام الحكم الرشيد أن يكون للجامعة عمليات فعالة لصنع القرار، وأن يتم اتخاذ القرارات في الوقت المناسب وبطريقة شفافة. سيضمن الحكم الرشيد أيضًا أن تكون الجامعة مسؤولة أمام أصحاب المصلحة، وأن يتم استخدام الموارد بكفاءة وفعالية.

باختصار, يعد اعتماد نهج استراتيجي واضح أمرًا ضروريًا للجامعات لتعزيز التنمية المحلية بشكل فعال. يجب أن توفر استراتيجية جيدة التطوير للجامعة التوجيه والتوجيه، بينما يجب أن يضمن هيكل حوكمة قوي استخدام الموارد بكفاءة وأن تكون الجامعة مسؤولة أمام أصحاب المصلحة. من خلال هذه التدابير، يمكن للجامعات ضمان نجاح جهودها الإنمائية المحلية في تحقيق نتائج إيجابية للمجتمع[1].

تطوير هياكل وهيئات الحوكمة الفعالة: إدارة الجامعات مجال معقد ودائم التطور، مع الحاجة إلى ضمان الجودة والمساءلة في كل من المجالات الأكاديمية والتنفيذية .وفي السنوات الأخيرة أصبحت الجامعات تشارك بشكل متزايد في أنشطة التنمية المحلية، وأصبحت الحاجة إلى هياكل إدارة فعالة لضمان نجاح هذه الأنشطة واضحة بشكل متزايد وتعد هياكل الحوكمة الفعالة ضرورية للجامعات من أجل تعزيز مبادرات التنمية المحلية على نحو فعال[2].

[1] ملاس حسيبة و العمري وفاء، المرجع السابق، نفس الصفحات.

[2] كمال دهمة، المرجع السابق.

يمكن للهياكل والهيئات: مثل مجلس الإدارة ولجان الخبراء توفير التوجيه والرقابة لضمان توافق المبادرات الجامعية مع مهمة المؤسسة وأهدافها .يمكنهم أيضًا ضمان تمويل المبادرات المحلية ورصدها وتقييمها بشكل كافٍ، وأن تكون الجامعة مسؤولة أمام أصحاب المصلحة الخارجيين، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهيئات الحوكمة الفعالة أن تكفل حصول الجامعة على الموارد والقدرات اللازمة لإدارة مبادرات التنمية المحلية بفعالية.

2-أهمية إشراك أصحاب المصلحة / الشركاء المحليون / في تطوير هياكل وهيئات الحوكمة الفعالة:

وإشراك أصحاب المصلحة ضروري لتطوير هياكل وهيئات إدارة فعالة في الجامعات. يمكن لأصحاب المصلحة/ الشركاء المحليون/ تقديم نظرة ثاقبة قيمة لاحتياجات المجتمع المحلي والتي يمكن أن تساعد في تطوير المبادرات الجامعية. يمكنهم أيضًا توفير الموارد والدعم للمبادرات الجامعية، ويمكنهم العمل كمدافعين عن جهود التنمية المحلية للجامعة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لأصحاب المصلحة أن يقدموا مدخلات قيمة في تطوير هياكل الحوكمة، مما يساعد على ضمان فعالية الهيئات وتعكس احتياجات المجتمع المحلي[1].

وفي الختام، يعد وضع هياكل فعالة للحوكمة أمرا أساسيا للجامعات لكي تعزز بفعالية مبادرات التنمية المحلية، يمكن لهياكل الحوكمة أن توفر التوجيه والرقابة لضمان توافق المبادرات الجامعية مع مهمة المؤسسة وأهدافها. وإشراك أصحاب المصلحة/ الشركاء المحليون/ [2].

إنشاء آليات تمويل مرنة: تحتاج الجامعات إلى الوصول إلى آليات تمويل كافية ومرنة لدعم أنشطتها الإنمائية المحلية. وينبغي أن يشمل ذلك استخدام الأموال العامة والشراكات مع القطاع الخاص.

1 أمجد حسن عبد الرحمان محمد، دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق آليات الحوكمة و جودة التقارير و المعلومات، محاضرات بكلية التجارة، جامعة عين شمس، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

[2]أيوب لعمودي، دور الشفافية و المسائلة في الحد من الفساد الاداري، المرجع السابق، ص 21.

ومن أكثر أنواع آليات التمويل المرنة شيوعاً استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتنطوي الشراكات بين القطاعين العام والخاص على عقد بين كيان عام (مثل وكالة حكومية أو جامعة أو مؤسسة عامة أخرى) وكيان خاص (مثل مستثمر خاص أو منظمة خاصة أو كيان خاص آخر) لإنشاء مشروع أو خدمة وتشغيلهما وإدارتهما .في إطار تعادل القوة الشرائية، يوفر الكيان العام الموارد والخبرة اللازمة لتنفيذ المشروع أو الخدمة، بينما يوفر الكيان الخاص التمويل والموارد الأخرى المطلوبة .يمكن استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل مجموعة متنوعة من المشاريع ذات الصلة بالجامعة، بما في ذلك تطوير البنية التحتية والبحث والتطوير والمبادرات التعليمية[1].

وثمة نوع آخر من آليات التمويل المرنة هو استخدام التمويل البالغ الصغر. ويشمل التمويل البالغ الصغر تقديم قروض صغيرة للأفراد والشركات الصغيرة لمساعدتهم على بدء عملياتهم أو توسيع نطاقها، هذا النوع من التمويل مفيد بشكل خاص للجامعات، لأنه يوفر مصدر تمويل للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين لمتابعة دراساتهم وأبحاثهم وأنشطتهم الأخرى، ويمكن أيضا استخدام التمويل البالغ الصغر لتمويل المبادرات التي تقودها الجامعات، مثل مشاريع التنمية المجتمعية، وحاضنات الأعمال التجارية، وغيرها من الأنشطة.

أخيرًا، أصبح التمويل الجماعي نوعًا شائعًا بشكل متزايد من آليات التمويل المرنة. يتضمن التمويل الجماعي جمع الأموال من عدد كبير من الأفراد أو المنظمات، عادةً من خلال منصة عبر الإنترنت. يمكن استخدام هذا النوع من التمويل لتمويل مجموعة واسعة من المشاريع ذات الصلة بالجامعة، مثل مبادرات البحث والمنح الدراسية للطلاب والأنشطة الأخرى[2].

---

[1] منصور هواري و آخرون، دور المقاولاتية كآلية دعم للمؤسسات الناشئة في الجامعة الجزائرية، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد07، العدد03 ، 2021/01/31، ص 186.

[2] طيبي بومدين، المرجع السابق، ص 518.

التطبيقات المحتملة لآليات التمويل المرنة:

يمكن استخدام آليات التمويل المرنة لتعزيز إدارة الجامعات بطرق مختلفة، على سبيل المثال، يمكن استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية، مثل بناء فصول دراسية ومختبرات ومرافق بحثية جديدة. ويمكن استخدام التمويل البالغ الصغر لتزويد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بإمكانية الوصول إلى رأس المال لمتابعة دراساتهم وأنشطتهم البحثية. أخيرًا، يمكن استخدام التمويل الجماعي لتمويل المبادرات التي تقودها الجامعات، مثل مشاريع التنمية المجتمعية وحاضنات الأعمال[1].

تعزيز التعاون: يتزايد الاعتراف بالجامعات بوصفها عناصر فاعلة رئيسية في التنمية المحلية، مع إمكانية المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في مناطقها المحلية، وقد أدى ذلك إلى زيادة التركيز على دور الجامعات في الحوكمة، لا سيما من حيث كيفية تعاونها مع أصحاب المصلحة المحليين لمواجهة التحديات المحلية .وسنقوم بعرض الطرق التي يمكن بها للجامعات تعزيز التعاون في تعزيز إدارة الجامعات في مجال تعزيز التنمية المحلية .وهو يدرس التحديات التي تواجهها الجامعات في المشاركة في مثل هذه المبادرات والفوائد المحتملة للجامعات وأصحاب المصلحة المحليين[2].

نهج التعاون:

يمكن للجامعات المشاركة في التعاون مع أصحاب المصلحة المحليين بطرق مختلفة. ويتمثل أحد النهوج في إبرام اتفاقات أو شراكات رسمية مع الجهات الفاعلة المحلية، مثل الحكومات المحلية أو مؤسسات الأعمال أو منظمات المجتمع المدني، من أجل المشاركة في وضع مبادرات تهدف إلى تحقيق النتائج المرجوة. فعلى سبيل المثال، يمكن للجامعات أن تشارك الحكومات المحلية في وضع سياسات أو مبادرات جديدة لدعم تنمية الأعمال التجارية المحلية أو لمواجهة التحديات الاجتماعية أو البيئية، بدلاً من ذلك، يمكن للجامعات الانخراط

[1] منصور هواري و آخرون، المرجع السابق، ص 187.

[2] بوشمة الهادي، المصدر السابق.

في تعاونات غير رسمية، مثل تقديم المشورة أو الخبرة لأصحاب المصلحة المحليين، أو استضافة الأحداث أو حلقات العمل حول قضية معينة[1].

التحديات والفوائد:

تواجه الجامعات تحديات مختلفة عند الانخراط في التعاون مع أصحاب المصلحة المحليين. أولاً، غالبًا ما يكون لدى الجامعات موارد محدودة، مما قد يجعل من الصعب عليها الاستثمار في مثل هذه المبادرات. ثانيًا، قد تواجه الجامعات مقاومة من أصحاب المصلحة المحليين، الذين قد يكونون متشككين في الفوائد المحتملة لمثل هذا التعاون. أخيرًا، قد تكافح الجامعات أيضًا لبناء الثقة مع أصحاب المصلحة المحليين، حيث قد يُنظر إليها على أنها غريبة.[2]

على الرغم من هذه التحديات، هناك فوائد محتملة يمكن جنيها من التعاون مع أصحاب المصلحة المحليين. من خلال الانخراط في مثل هذه المبادرات، يمكن للجامعات الوصول إلى الموارد والرؤى التي يمكن أن تساعدها على فهم التحديات المحلية والتصدي لها بشكل أفضل. علاوة على ذلك، يمكن للجامعات الاستفادة من خبرة وتجربة أصحاب المصلحة المحليين، مما يمكن أن يساعدهم على تطوير استراتيجيات أكثر فعالية للتنمية المحلية. أخيرًا، يمكن أن يساعد التعاون أيضًا في تعزيز العلاقة بين الجامعات وأصحاب المصلحة المحليين، مما يخلق إحساسًا أقوى بالثقة والتعاون[3].

في الختام، من الواضح أن تعزيز إدارة الجامعات في مجال تعزيز التنمية المحلية أمر ضروري لضمان حسن إدارة الجامعات ومساءلتها أمام أصحاب المصلحة فيها. ويلزم تنفيذ عدد من الاستراتيجيات والسياسات والآليات من أجل تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك اعتماد نهج استراتيجي، وتطوير هياكل وهيئات إدارة فعالة، وإنشاء آليات تمويل مرنة،

[1] عبد القادر سعيد عبيكشي، المرجع السابق، ص 32.

[2] بوشمة الهادي، المصدر السابق.

[3] المصدر نفسه.

وتعزيز التعاون، ومن خلال تنفيذ هذه الاستراتيجيات، يمكن للجامعات أن تساعد على تهيئة الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

خلاصة الفصل الاول :

أصبحت الجامعة الجزائرية فاعلًا رئيسيًا في تنمية البلاد، حيث لعبت دورًا حيويًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية. من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة، سعت الجامعة إلى تنفيذ طموحات أصحاب السلطة في البلاد لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيها. ومع ذلك، تواجه الجامعة عددًا من التحديات في القيام بذلك، بما في ذلك الموارد المحدودة، والافتقار إلى الحكم الذاتي، وعدم الاعتراف من الحكومة. لمعالجة هذه القضايا سعت الجامعة إلى تطوير حلول إبداعية لسد الفجوة بين الطموح والواقع. على هذا النحو سعت الجامعة إلى بناء روابط قوية مع الجهات الفاعلة المحلية، وتطوير طرق تدريس وبحث مبتكرة، والتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية والدولية. من خلال القيام بذلك، أصبحت الجامعة عاملاً قوياً للتغيير على المستوى المحلي، وفاعلاً رئيسياً في تنمية البلاد.

الفصل الثانـي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة بين وظائفها التقليدية و أدوارها التنموية الحديثة

تقديم:

شهدت جامعة محمد بوضياف في المسيلة ، الواقعة في الجزائر ، تحولًا كبيرًا خلال السنوات الاخيرة، حيث تطورت من وظائفها التقليدية إلى احتضان الأدوار التنموية الحديثة. كمؤسسة للتعليم العالي ، لعبت دورًا محوريًا في تشكيل المشهد التعليمي في المنطقة وتكيفت لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمع، وأدركت جامعة محمد بوضياف في المسيلة الحاجة إلى توسيع نفوذها خارج حدود الأوساط الأكاديمية والمساهمة بنشاط في التنمية الشاملة للمنطقة بحيث احتضنت الأدوار التنموية الحديثة التي تهدف إلى مواجهة التحديات المجتمعية وتعزيز الابتكار ، وتعزيز النمو المستدام عن طريق انشاء مراكز بحث ومختبرات ومنصات تعاونية لتسهيل الأبحاث المتطورة في مختلف التخصصات.

من خلال هذه المبادرات تهدف الجامعة إلى توليد معرفة جديدة ، وإيجاد حلول للمشاكل المجتمعية الملحة ، والمساهمة في تطوير الصناعات والقطاعات التي تدفع النمو الاقتصادي.

ولتفصيل أكثر في الموضوع من خلال هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الاول: الوظائف التقليدية لجامعة محمد بوضياف المسيلة

المبحث الثاني: الجهود الحديثة لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة ومحاولة ربطها مخرجات التعليم بمتطلبات التنمية.

المبحث الاول: الوظائف التقليدية لجامعة محمد بوضياف المسيلة

لطالما كرست جامعة محمد بوضياف في المسيلة، مهامها التقليدية كمؤسسة للتعليم العالي بالتزام وبالتميز الأكاديمي، حيث لعبت الجامعة دورًا حاسمًا في نقل المعرفة ، وتعزيز النمو الفكري ، وإعداد الطلاب للمهن المهنية.

بوظائفها التقليدية الأساسية في توفير تعليم جيد لمجموعة متنوعة من الطلاب. حيث تقدم الجامعة من خلال كلياتها وأقسامها مجموعة واسعة من البرامج والدورات الأكاديمية التي تغطي مختلف التخصصات ومجالات الدراسة. يهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات والكفاءات اللازمة للتميز في المجالات التي يختارونها والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة. وهذا ما سنتطرق إليه كالتالي:

المطلب الاول: دور جامعة محمد بوضياف بالمسيلة في البحث العلمي

تحتل جامعة محمد بوضياف مسيلة مكانة مرموقة في مجال البحث العلمي بالجزائر. تشمل مساعيها البحثية مجموعة متنوعة من الموضوعات التي تمتد من العلوم الإنسانية إلى العلوم التطبيقية. قبل الخوض في دورها في البحث العلمي ، دعونا نقدم مقدمة عن جامعة المسيلة:

الجامعة مؤسسة وطنية ، لها جذورها في الأوساط الأكاديمية. بغض النظر عن النظام التعليمي المحدد الذي تلتزم به ، تحافظ الجامعة على طبيعتها المميزة كمؤسسة تسعى جاهدة للاستقلالية في تحقيق أهدافها في إنتاج المعرفة ونشرها. السعي وراء الاستقلال لا يعزل الجامعة عن المجتمع. بدلاً من ذلك ، فإنه يعزز ارتباطه وتكامله مع المجتمع الأكبر ، مما يجعله جزءًا لا يتجزأ منه، تعد الجامعة انعكاسًا للديناميكيات السائدة داخل المجتمع.

تتأثر بكل ما تحدث فيه من توترات وصراعات كما تتأثر بكل التطورات الإيجابية منها والسلبية على حد سواء, حيث نشأت هذه المؤسسة بموجب مرسوم تنفيذي بناء على اقتراح

من الوزير المكلف بالتعليم العالي وتوضع تحت وصايته, بدأت النواة الأولى للتعليم العالي في شهر فيفري من عام 1985 في مؤسسة كانت مخصصة لتكوين سائقي الآلات بالمكان المسمى " ذراع الحاجة" ، وذلك بإنشائه معهد وطني للهندسة الميكانيكية انطلق به التعليم مباشرة وفي شهر سبتمبر من نفس السنة تم فتح فرع الجذع المشترك للتكنولوجيا، وفي شهر فيفري 1989 تم إنشاء المعهد الوطني للهندسة المدنية ومعهد التسيير والتقنيات الحضرية، وفي سنة 1992 تم إنشاء المركز الجامعي بالمسيلة بمقتضي مرسوم تنفيذي رقم 07 جويلية 1992م، لكن انطلاقته الكمية والنوعية كانت مع بداية 1996م وذلك بفتح الكثير من الفروع منها بالخصوص الخدمة الاجتماعية والإعلام الآلي للتسيير والحقوق، مع بداية سنة 1997م تم فتح فرع الأدب العربي والبيولوجيا والإعلام الآلي والإلكترونيك وغيرها من الفروع، ليصل معها عدد الطلبة مع بداية السنة الجامعية 2001/2002 إلى 9000 طالب[1].

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي

شارك الباحثون ، بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية ، تعريفات متشابهة فيما يتعلق بجوهر ومنهجيات البحث العلمي ، على الرغم من الاختلافات في اللغات والبلدان. أحد التعريفات المقبولة عمومًا للبحث العلمي هو أنه يستلزم استكشافًا دقيقًا بغرض الكشف عن المعلومات الواقعية ووضع مبادئ عامة يمكن التحقق منها في التحقيقات اللاحقة. علاوة على ذلك ، يتم التعرف على البحث العلمي باعتباره تحقيقًا منهجيًا يسعى إلى توسيع المعرفة بطريقة قابلة للتواصل ويمكن التحقق منها من خلال التجارب العلمية[2].

يعمل البحث العلمي كنهج منهجي يمكن من خلاله معالجة مشكلة معينة بشكل فعال، فهي تنطوي على تحقيق شامل ودقيق في جميع الأدلة المتاحة والمعلومات ذات الصلة المتعلقة

[1] نقلا عن موقع جامعة المسيلة الالكتروني: https://www.univ-msila.dz/ .

[2] عليان ربحي مصطفى و غنيم عثمان محمد، مناهج و أساليب البحث العلمي النظرية و التطبيقية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 34.

بالمشكلة المحددة المطروحة، يسمح هذا الفحص الدؤوب بصياغة حل مدعوم ببيانات تجريبية ونتائج يمكن التحقق منها[1].

ويعرف البحث العلمي بأنَّه عملية منظمة لجمع البيانات أو المعلومات وتحليلها لغرض معين فيما تعريف البحث العلمي في مفهوم توكمان بأنَّه محاولة منظمة للوصول إلى إجابات أو حلول للأسئلة أو المشكلات التي تواجه الأفراد أو الجماعات في مواقعهم ومناحي حياتهم[2].

أقامت جامعة المسيلة العديد من الشراكات البحثية ، بما في ذلك اتفاقية إنشاء محطة بحث علمي بالتعاون مع مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة ، عمر البرناوي ببسكرة. الاتفاقية الموقعة في 30 سبتمبر 2020[3] ، شارك فيها الأستاذ كمال بداري ممثلاً عن الجامعة والمدير كشبار محمد سيف الله ممثلاً عن المركز، الهدف الأساسي لهذه الاتفاقية هو تعزيز التعاون بين المؤسستين في مجالات البحث العلمي والتقدم التكنولوجي يتم التركيز بشكل خاص على الاستفادة من موارد ومرافق محطة البحث من قبل أساتذة الجامعات والطلاب لأغراض البحث التربوي والعلمي. يسمح هذا التعاون بالتعاون المتبادل ، فضلاً عن الجهود المشتركة في مجالات مثل التدريب والتدريب الداخلي والوسائط العلمية والتقنية وتنظيم المنتديات العلمية وورش العمل والقيام بمشاريع بحثية تعاونية وتقييم نتائج البحث والنشر المشترك لنتائج البحوث تحت أسماء كلا المؤسستين، تمتد الاتفاقية لمدة عشر سنوات ، مع إمكانية التجديد.

من خلال السعي لتحقيق الفعالية في التعليم العالي والبحث العلمي، تهدف جامعة محمد بوضياف إلى مواءمة نفسها مع التطور السريع الذي يتكشف في جميع أنحاء البلاد، كما

---

[1] عبد الغني محمد اسماعيل العمراني، مناهج البحث العلمي، ط2، جامعة العلوم و التكنولوجيا، 2013، ص 67.

[2] طيبي حسين، البحث العلمي و مؤسسات البحث العلمي، مجلة دراسات اجتماعية، مركز البحث في العلوم الاسلامية و الحضارية بالأغواط، العدد01، ديسمبر، 2017، ص 207.

[3] تاهمي خيرة و زيطة فطيمة، دراسة دراسة تحليلية لواقع الشراكة المجتمعية في جامعة المسيلة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2021/2020، ص 49.

تطمح إلى أن تصبح مؤسسة تنافسية في مجالات التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي، يرتكز هذا المسعى على إقامة شراكات هادفة تعود بالنفع على كل من الجامعة والمجتمع ككل.

الفرع الثاني: مساعي جامعة محمد بوضياف بالمسيلة في ميدان البحث العلمي

الهدف الأساسي لجامعة محمد بوضياف مسيلة هو المساهمة الفعالة في البحث العلمي. تسعى الجامعة إلى الاستخدام الفعال لمواردها المتنوعة من أجل تعزيز الشراكات القائمة وجذب متعاونين جدد. من خلال القيام بذلك ، تهدف إلى تقديم مساهمات كبيرة في التقدم التعليمي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع والمنطقة والأمة ككل.

محور مهمة الجامعة هو التركيز على إنتاج وتمكين الخريجين بالمهارات اللازمة للمشاركة في البحوث العلمية المتطورة وتعزيز العلاقات مع شركاء جدد. يتم تحقيق ذلك من خلال توفير التعليم الذي يلبي المعايير الدولية وتعزيز هيئة التدريس والموظفين من العيار الاستثنائي و تتماشى تطلعات الجامعة مع خطط التنمية وتلبي احتياجات المجتمع الذي تخدمه.

تسعى الجامعة من خلال البحث العلمي إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- تنشئة جيل لديه القدرة على التفكير الإبداعي والابتكار والانخراط في التعلم الذاتي.
- تعزيز وتنفيذ الرقمنة عبر مجالات ومجالات المعرفة المتنوعة.
- تزويد الطلاب بالدعم الشامل وتقديم تدريب عالي الجودة.
- إقامة روابط بين الكليات والمعاهد مع تعزيز المستوى العام للتعليم العالي في منطقة المسيلة.

[1] ليلى بتقة، مخابر البحث العلمي و سؤال الجودة بقطاع التعليم العالي، ورقة بحثية منشورة بمجلة علوم الانسان و المجتمع، المجلد 11، العدد 03 ، 2022، ص ص 53-55.

- تمكين الطلاب من الاستفادة الفعالة من التكنولوجيا والموارد الرقمية في تعليمهم ووضع خطط لإعادة هيكلة النظام التعليمي بما يتماشى مع التغيرات العالمية.
- تزويد خريجي الجامعات بمجموعة من المهارات التي تمكنهم من التفوق في مهنهم وتقديم أعمال عالية الجودة .
- تحديد وتشخيص المشاكل المختلفة وتحليل العوامل والأسباب المرتبطة بها وإيجاد حلول فعالة.

وضعت الجامعة أهدافًا محددة في كل مجال من المجالات التالية ، وتسعى جاهدة لتحقيقها[1]:

في مجال الحوكمة، الهدف الأساسي هو ضمان التدريب الأكاديمي والمهني المتقدم بجودة استثنائية ، بما يتماشى مع متطلبات الواقع الاجتماعي والاقتصادي ومعالجة التحديات العالمية بشكل فعال، و هذا أمر ضروري لوضع الجامعة في المرتبة الأولى في مجالها.

لضمان جودة التعليم الجامعي ، سيتم تنفيذ تدابير مختلفة ، بما في ذلك تعزيز التعاون مع المدارس الثانوية، وتوفير التدريب التربوي للمعلمين ، وإشراك المهنيين في عملية التدريب. بالإضافة إلى ذلك ، سيتم إدخال طرق التدريس الحديثة ، مثل دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

سيتم التركيز على تعزيز التدريب المهني إلى جانب التعليم الأكاديمي. ويشمل ذلك زيادة الوعي بين الطلاب وقطاع التوظيف حول أهمية الشهادات المهنية. علاوة على ذلك ، ستبذل جهود لتعزيز الشراكات وتنظيم برامج ودورات تدريبية مشتركة مع كل من المؤسسات الوطنية والدولية.

[1] مقابلة مع رئيس لجنة المتابعة و التقييم للمخطط الاستراتيجي لتطوير الجامعة د. السعيد فكرون، يوم: 16 ماي 2023.

المطلب الثاني: دور جامعة المسيلة في الجانب الاجتماعي والاقتصادي

الفرع الأول: طبيعة الشراكات المنعقدة بين الجامعة والمحيط الخارجي

مما لا شك فيه أن جامعة محمد بوضياف بالمسيلة قد أقامت العديد من الشراكات عبر مختلف المجالات مع أصحاب المصلحة الخارجيين، وحصدت المنافع المتبادلة، تشمل هذه الشراكات مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك التعاون البحثي والاستشارات ومبادرات التدريب. في المقابل، تستمد الجامعة مزايا من هذه الشراكات، مثل الدعم المالي وفرص الطلاب، تمتد مجالات التعاون إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبحثية، المصممة خصيصًا للأنشطة المحددة للمؤسسات المعنية.

أولا: الاتفاقيات في اطار تكوين وتأطير طلبة الماستر

اتفاقيات لسنة 2019 2020: شارك مكتب نائب رئيس الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون بنشاط في مجموعة واسعة من الأنشطة طوال العام الدراسي 2019/2018، استمرت هذه الجهود حتى العام الدراسي الحالي 2020/2019، وحققت النتائج التالية:[1]

-تنفيذ 26 اتفاقية دولية وتعزيز التعاون والشراكة في البحث العلمي.

-إبرام 51 اتفاقية تعاون وشراكة مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الوطني والمحلي.

-إبرام 06 اتفاقيات مع المنظمات الوطنية.

[1] سميرة لعجال، دراسة ميدانية حول العلاقات الخارجية و دورها في اطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي، اتفاقية وفاء بين الجامعة و المؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة تقني سامي في الاعلام الآلين المعهد الوطني النتخصص في التكوين المهني، الشهيد داود صالح ، المسيلة، ص23.

علاوة على ذلك ، تم الانتهاء بنجاح من العديد من الاتفاقيات على مستوى ولاية المسيلة ، بما في ذلك التدريب والإشراف على طلاب الماستر. يتم عرض تفاصيل شاملة بشأن هذه الإنجازات في الجداول المرفقة:

بعدما أكملت الجامعة نشاطاتها لسنة 2019 2020 قامت بنشاطات أخرى تختلف . من مجال الى آخر

لسنة 2020 /2021، ومن بين هاته النشاطات ماهو مدرج كمايلي:

الرقم	اسم الجامعة	البلد	الملاحظة
01	Université de Wallonie_BRUXELLES	Belgique	Signée
02	L' UNIVERSITE DE SHERBROOKE	Canada	Signée
03	AL Manhal Company	EmiratsArabesUnis	Signée
04	Université complutense de Madrid	Espagne	Signée
05	L' école National des Lngénieurs des Technique des Industrie	France	Signée
06	INSA TOULOUSE	France	Signée
07	L' UNIVERSITE DE LILLE 3	France	Signée
08	L'UNIVERSITE DE VERSAILLES	France	Signée
09	Agence Universitaire de la Francophonie(AUF)	France	Signée
10	L' Agence Internationale pour le Développement de L Education et de la Coopération(AIDEC) paris	France	Signée
11	Université de Pécs	Hongrie	Signée
12	Center international de physique théorique(ICTP)	Italie	signée
13	Universita TeLematicainternazionale Uninettuno	Italie	Signée
14	Faculté des science et des technologie de L information ,Université de Zaraqa	Jordanie	signée
15	Liens enter LUniversité de M'sila et ie site Web de l'Université de Jordanie	Jordanie	Signée
16	Universitéislamique internqtional	Malisie	Signée
17	Université Bucarest	Roumanie	Signée
18	L'Ecole National D'Architecture et D'Urbanisme(ENAU) Tunise	Tunisie	Signée
19	Center de BiotechnologieSfax	Tunisie	Signée
20	Université de Sousse	Tunisie	Signée
21	Université de tunis El Manar	Tunisie	Signée
22	Université de Gafsa	Tunisie	Signée
23	Faculté privée de Management et des Sciences de l'administation de Sousse(FMSA)	Tunisie	Signée
24	UniversitéIbnZoh r_ Agadir	Maroc	Signée
25	Université de GAZI	Turquie	Signée
26	Université National de L'europe de l'Est Lessia	UKranie	Signée

الجدول رقم (01): يمثل الاتفاقيات مع الجامعات و الهيئات الأجنبية

المصدر: وثائق و سجلات خاصة بنيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية و التعاون و التنشيط و الاتصال و التظاهرات العلمية[1]

[1] تاهمي خيرة و زيطة فطيمة ، المرجع السابق، ص 44.

الرقم	اسم الجامعة	الولاية	الملاحظة
01	جامعة البشير الابراهيمي	برج بوعريريج	ممضاة
02	Inraالمعهد الوطني للبحث الزراعي	الحراش_الجزائر	ممضاة
03	جامعة قسنطينة 2	قسنطينة	ممضاة
04	جامعة قسنطينة 3	قسنطينة	ممضاة
05	جامعة عباس لغرور	خنشلة	مشروع
06	جامعة فرحات عباس_ سطيف 01	سطيف	مشروع
07	جامعة محمد خيضر	بسكرة	ممضاة
08	المركز الجامعي بريكة	باتنة	ممضاة

الجدول رقم (02): يمثل الاتفاقيات مع الجامعات و الهيئات الوطنية.

المصدر: وثائق و سجلات خاصة بنيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية و التعاون و التنشيط و الاتصال و التظاهرات العلمية[1]

الرقم	التسمية	الولاية	الملاحظة
01	مدرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	المسيلة	ممضاة
02	(ANSEJ)الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	المسيلة	ممضاة
03	وزارة الاشغال العمومية	الجزائر	ممضاة
04	(ANVREDET)الوكالة الوطنية للتنمية نتائج البحث والتطوير التكنولوجي	الجزائر	ممضاة

[1] تاهمي خيرة و زيطة فطيمة ، المرجع السابق، ص 45.

05	وزارة الداخلية والجماعات المحلية	الجزائر	ممضاة
06	الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC	المسيلة	ممضاة
07	محطة الارصاد الجوية	المسيلة	ممضاة
08	مديرية التربية	المسيلة	ممضاة
09	مديرية الثقافة	المسيلة	ممضاة
10	الوكالة القضائية الجزائرية ASAL	الجزائر	ممضاة
11	مجلس المنافسة	الجزائر	ممضاة
12	مديرية الصيد والموارد الصيدية	سطيف	ممضاة
13	المركز الدولي للصحافة	الجزائر	ممضاة
14	محافظة الغابات	المسيلة	ممضاة
15	مديرية الصناعة والمناجم	المسيلة	ممضاة
16	مديرية البيئة	المسيلة	ممضاة
17	مديرية المصالح الفلاحية	المسيلة	ممضاة
18	المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية	الجزائر	ممضاة
19	المركز الوطني للبحث في علم الاثار	الجزائر	ممضاة
20	Management of Building Information Modeling	المسيلة	ممضاة

الجدول رقم (03): يمثل الاتفاقيات مع الادارات و الهيئات العمومية.

المصدر: وثائق و سجلات خاصة بنيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية و التعاون و التنشيط و الاتصال و التظاهرات العلمية[1]

[1] تاهمي خيرة و زيطة فطيمة ، المرجع السابق، ص 45-46.

ثانيا: شراكات مع مؤسسات اقتصادية

1- شراكة جامعة محمد بوضياف مع شركةsarl vision intekmsila

تم إبرام اتفاقية شاملة بين جامعة محمد بوضياف في المسيلة ومؤسسة **Sarl Vision Intek** ، الكائنة في المسيلة ، تركز على إنتاج المعدات والمكونات الكهربائية المنزلية والصناعية ، فضلاً عن توفير خدمات الصيانة و تدريب كبار الموظفين في كل من الشركات العامة والخاصة. تم إبرام هذه الاتفاقية رسمياً في 2020/9/11.[1]

تشمل النقاط الرئيسية لهذه الاتفاقية ما يلي:

تقدم الجامعة الخدمات المتعلقة بتصنيع المعدات والأجزاء ، جنبًا إلى جنب مع التدريب التنفيذي.

يتم التأكيد على الجهود التعاونية لضمان التنفيذ الناجح للخدمات المتعلقة بالمعدات وتصنيع الأجزاء.

يتم منح تعويض مالي لجامعة المسيلة مقابل خبرتها في تصنيع المعدات وقطع الغيار.

تسمح الاتفاقية للطلاب بالمشاركة في التدريبات الميدانية العملية ، مما يعزز تجربة التعلم الخاصة بهم.

هذه الاتفاقية سارية في البداية لمدة عامين ، مع إمكانية التجديد بالاتفاق المتبادل بين الأطراف المعنية.

[1] تاهمي خيرة و زيطة فطيمة، المرجع السابق، ص 47.

2- الشراكة مع مؤسسة صيانة المعدات الصناعية سباMEI: هذه الاتفاقية تدل على علاقة تعاونية وتعاونية بين جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ممثلة برئيسها الأستاذ كمال بداري وشركة صيانة المعدات الصناعية سيا ممثلة بمديرها العام السيد أدير.

تتمثل الأهداف الأساسية لكلا الطرفين في إقامة هذه الشراكة فيما يلي [1]:

- تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بالمعرفة النظرية والعلمية.
- دمج تعلم اللغة الفرنسية والإنجليزية ضمن البرنامج المطور من قبل جامعة محمد بوضياف.
- الترحيب الحار بالطلاب في برامج التدريب عند الانتهاء من دوراتهم أو التدريب الموسمي في إطار **LMD** ضمان توفير جميع المعدات والأجهزة اللازمة ، وكذلك الحفاظ على رفاهية الطلاب طوال فترة تدريبهم.
- إشراك المديرين التنفيذيين في **MEI** في اختبارات الأطروحة بعد الانتهاء من دراستهم.

وقد تم ابرام هذه الاتفاقية لمدة خمسة سنوات من تاريخ توقيعها من قبل الطرفين، وفي نهاية كل سنة من فترة العقد سوف يجتمع الطرفان لتقييم الاتفاقية وتعديلها

الفرع الثاني: شراكات مع المؤسسات التربوية والثقافية

و تمثلت في شراكاتها مع المؤسسات التربوية في الشراكة مع مديرية التربية لولاية المسيلة حيث أبرمت جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ومديرية التربية والتعليم بولاية المسيلة اتفاقية تعاون علمي وثقافي.

تركز هذه الاتفاقية بشكل خاص على تسهيل فرص التدريب الميداني لطلاب الدراسات العليا الذين يسعون للحصول على درجتي ليسونس وماستر بموجب نظام **LMD** تم إبرام الاتفاقية

[1] تاهمي خيرة و زيطة فطيمة، المرجع السابق، ص 48.

رسميًا في عام 2019 بهدف شامل يتمثل في تعزيز العلاقات التعاونية بين الجامعة والمديرية ومؤسساتها التعليمية المتنوعة.

الهدف الأساسي من هذه الاتفاقية هو تنسيق تنظيم التدريب العملي لطلاب الجامعات الذين هم في طور إعداد أطروحاتهم النهائية داخل مديرية التربية والتعليم لولاية المسيلة والمراكز المرتبطة بها. تهدف هذه التدريبات إلى ضمان التطبيق الفعال للتعليم الذي تقدمه الجامعة بما يتماشى مع البرنامج والمناهج المحددة.

تلزم مديرية التربية والتعليم في ولاية المسيلة المؤسسات التابعة لها بتعيين معلمين متخصصين يقدمون المساعدة اللازمة لضمان التنفيذ السلس للتدريب الداخلي.

فيما يتعلق بالتدريب الداخلي المطلوب ، لا تقدم الجامعة تعويضات مالية للإشراف.

تتعاون جامعة المسيلة بشكل وثيق مع مديرية التربية والتعليم في تنظيم وتنشيط الأحداث العلمية مثل الندوات والندوات والمنتديات ذات الاهتمام المشترك.

سيعمل الطرفان معًا لتسهيل وصول الباحثين إلى المرافق العلمية ، في إطار القوانين واللوائح والمبادئ التوجيهية ذات الصلة.

سيكون هناك تبادل للكتب والمنشورات والمجلات العلمية وملخصات الرسائل ونتائج البحوث ذات الصلة، تقدر المدة الأولية لهذه الاتفاقية بخمس سنوات ، مع إمكانية التجديد.

المطلب الثالث: دور جامعة المسيلة في جانب العلاقات الخارجية

تلعب جامعة المسيلة دورًا مهمًا في تعزيز العلاقات الخارجية وتعزيز التعاون الأكاديمي على الصعيدين الوطني والدولي. تقع الجامعة في المسيلة بالجزائر ، وهي ملتزمة بإقامة علاقات قوية مع مختلف المؤسسات والمنظمات والشركاء في جميع أنحاء العالم. من خلال مشاركتها النشطة في العلاقات الخارجية، تهدف جامعة المسيلة إلى تعزيز مكانتها

الأكاديمية، وتوسيع آفاقها البحثية، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة وخارجها[1].

الفرع الأول: تعريف نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية ومهامها .

تلعب نيابة الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية دورًا محوريًا داخل هيكل الجامعة ، نظرًا للمسؤوليات المتنوعة الموكلة إلى إداراتها المختلفة. تدور هذه المسؤوليات في المقام الأول حول الأنشطة البحثية ، وكذلك تنسيق أيام الدراسة والندوات.

تشمل المهام الرئيسية لهذا المكتب ما يلي[2]:

-تعزيز ارتباط الجامعة ببيئتها الاجتماعية والاقتصادية وبدء البرامج الهادفة إلى تعزيز الشراكات.

-بدء الأنشطة التي تعزز التبادل والتعاون بين الجامعات في مجالات التعليم والبحث.

-القيام بأنشطة لتفعيل العمل البحثي والنهوض به.

-من خلال هذه المساعي ، تسعى نيابة الرئاسة جاهدة إلى تعزيز مشاركة الجامعة مع أصحاب المصلحة الخارجيين وتسهيل المساهمات الهادفة للمجتمع الأكاديمي والعلمي.

-ضمان متابعة برامج تحسين المستوى وتحديد المعلومات في الخارج للأساتذة والمستخدمين الإداريين والتقنيين.

[1] العطراوي شهيرة، زروخي هجيرة و دريسي عفاف، واقع العلاقات العامة في جامعة محمد بوضياف، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في علوم الاعلام و الاتصال، جامعة محمد بوضياف، 2020/2019، ص 47.

[2] موقع جامعة المسيلة الالكتروني: https://www.univ-msila.dz/ ، تاريخ الاطلاع: 2023/05/19، على الساعة: 14:23.

الفرع الثاني: مصالح نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية

تشتمل النيابة على مصلحتين هما:

1-مصلحة التعاون والتبادل ما بين الجامعات والشراكة.

2- مصلحة التنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية. ممثلتين في الشكل التالي:

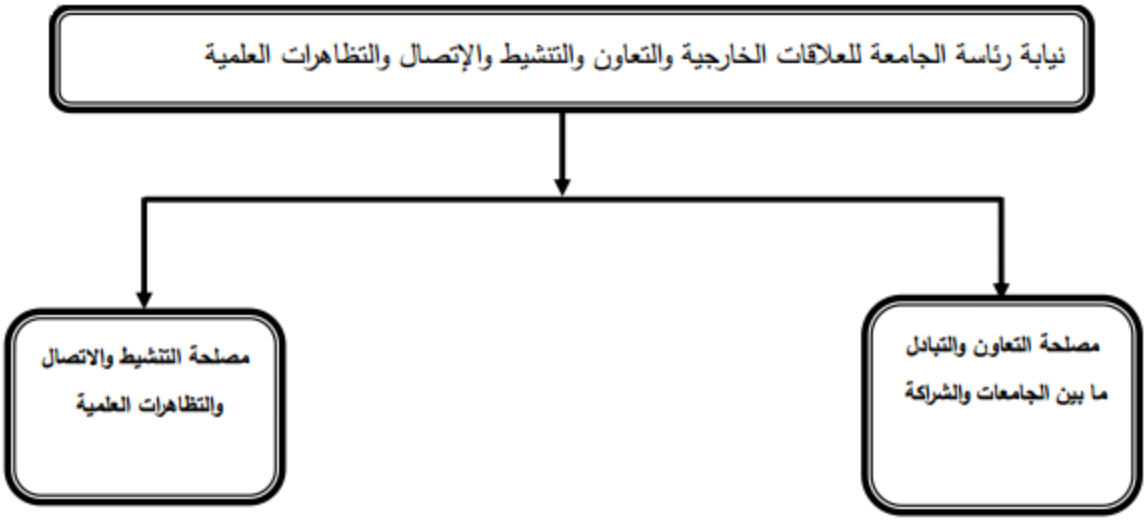

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لنيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية و التعاون و التنشيط و الاتصال و التظاهرات العلمية.

المصدر: وثائق و سجلات الجامعة

كما تشمل أيضا عدة مكاتب نذكر منها[1]:

أ -**مكتب نائب مدير الجامعة:** تتمثل مهامه في:

-خلق فرص التعاون مع مختلف المؤسسات الاقتصادية الوطنية والجامعات الوطنية والدولية.

-ترقية علاقات الجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي والمبادرة ببرامج الشراكة.

[1]موقع جامعة المسيلة الالكتروني: https://www.univ-msila.dz/ ، تاريخ الاطلاع: 2023/05/19، على الساعة: 17:43.

-تعزيز المشاريع مع الجامعات الأجنبية من خلال تطوير الشراكة في برامج التكوين في الخارج.

-الاشراف على فتح مجالات واسعة للطلبة في مجال الشغل عن طريق دار المقاولاتية.

ب-مكتب الأمانة: تتمثل مهامها في :

-الاستقبال والتوجيه.

-استقبال البريد الصادر والوارد وتسجيله و ترتيبه.

-متابعة الأعمال الإدارية.

-تنظيم المواعيد المقابلات و الاجتماعات.

ج-مكتب خلية الإعلام والاتصال: تتمثل مهامها في: الاشراف السمعي البصري لجميع نشاطات الجامعة.

د-مكتب حاضنة الأعمال: تعود نشأة حاضنة أعمال جامعة المسيلة عملا بالقرار الوزاري رقم 182 المؤرخ 27 ماي 2019 والذي يكلف الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية **Anvredet** بتسيير وتجهيز هذا الفضاء ومقره كلية الرياضيات والإعلام الآلي بالطابق الثالث.

هـ- مكتب دار المقاولاتية: تتمثل مهامها في:

-ادماج الطلبة المتخرجين في عالم الشغل.

-الاتفاقيات مع جهاز...**ENSEJ-CNAC-ANEM** و مكتب الربط بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية.

عين البروفيسور كمال بداري ، مدير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، رسميا أعضاء المكتب المسؤولين عن تعزيز الروابط بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية. تعكس هذه المبادرة التزام الجامعة بالتعامل مع بيئتها الاقتصادية والاجتماعية.

-يلعب مكتب الاتصال ، الذي تم إنشاؤه بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية ، دورًا حاسمًا في إجراء المسوحات لأغراض مختلفة. أحد أهدافها الأساسية هو تتبع تقدم خريجي الجامعات السابقين، بالإضافة إلى ذلك ، يهدف المكتب إلى تقديم التوجيه للطلاب في اختيار تخصصاتهم الأكاديمية ومواءمة برامج التدريب مع متطلبات سوق العمل.

-يعمل مكتب الاتصال ، بقيادة فريق من الخبراء في وسائل الإعلام والإحصاءات الآلية ، كأداة قيمة لاتخاذ القرار، وتتمثل مهمتها الأساسية في التواصل والتشاور مع مختلف أعضاء مجتمع الجامعة ، بما في ذلك الطلاب والأساتذة والموظفون ، بشأن المسائل المتعلقة بالتقييم من أجل التحسين المستمر عبر جوانب متعددة من عمليات الجامعة الداخلية، وهي تشمل التدريس والبحث والحياة الجامعية والبنية التحتية والتعاون الدولي والعلاقات مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة.

تشمل مسؤوليات مكتب الارتباط بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية ما يلي[1]:

-ضمان المراقبة المستمرة للاندماج المهني لخريجي الجامعات السابقين وتقديم الدعم لتسهيل دخولهم الناجح إلى القوى العاملة.

-تحديد المسارات الوظيفية المحتملة لخريجي جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

-من خلال الوفاء بهذه المسؤوليات ، يساهم مكتب الاتصال في تعزيز فعالية الجامعة وتعزيز الانتقال السلس للخريجين إلى مجالات تخصصهم.

[1] تاهمي خيرة و زيطة فطيمة، المرجع السابق، ص 41.

-ممارسة أي نشاط يرمي إلى موائمة أفضل بين التكوين وسوق العمل، ولا سيما من خلال اقتراح عناصر من معلومات ومؤشرات ذات صلة لتوطيد الاستراتيجية ومخططات العمل الرامية إلى موائمة أفضل بين التكوين والعالم المهني.

-تكوين قاعدة معلومات تخص خريجي جامعة محمد بوضياف القدامى.

-تحليل الإحصاءات ونشرها للاستجابة لكافة الطلبات الداخلية والخارجية المتعلقة بالطلبة والأساتذة وعروض التكوين .

-إعداد استمارات على الخط وإدارة قواعد بيانات الخريجين بالشراكة مع مركز الأنظمة وشبكات الإعلام والاتصال والتعليم المتلفز والتعليم عن بعد .

لتعزيز التواصل وتسهيل التعاون، سيتم إنشاء منصة على الإنترنت لمكتب الاتصال على الموقع الإلكتروني لجامعة محمد بوضياف في المسيلة.

بدأ إنشاء مكتب الارتباط بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية بقرار من مدير الجامعة ، ويرأسه الأستاذ "غفصي توفيق" ، وهو عضو هيئة تدريس بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والإدارية، ويعمل المكتب بالتنسيق الوثيق مع نائب رئيس الجامعة للعلاقات الخارجية الدكتور الهاشمي بن واضح.

تختص مصلحة التعاون والتبادل ما بين الجامعات والشراكة بالمهام التالية[1]:

-تحديد الاتفاقيات المحلية وإضفاء الطابع الرسمي عليها.

-تنظيم والإشراف على التدريبات قصيرة الأجل وبرامج التدريب في الخارج.

-الإشراف والتوجيه للمنح الدراسية الممنوحة للدراسات الدولية.

-تسهيل المشاركة في برامج البحث الدولية.

[1] هجيرة زروخي و آخرون، المرجع السابق، ص 49.

-مراقبة ودعم برامج التدريب طويلة الأمد في الخارج.

-من خلال هذه المبادرات ، تهدف الجامعة إلى تعزيز التعاون ، وتعزيز التبادل الأكاديمي ، وتسهيل فرص البحث والتدريب على الصعيدين المحلي والدولي.

-إبرام وتحديد الاتفاقيات المحلية.

-تنظيم ومتابعة التربصات والتكوين قصير المدى بالخارج.

-الإشراف على المنح الدراسية بالخارج .

- متابعة برامج البحث الدولية.

-المتابعة والإشراف على منح التكوين طويل المدى في الخارج.

-توجيه ومتابعة المستفيدين من التكوين طويل المدى في الخارج.

المبحث الثاني: الجهود الحديثة لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة ومحاولة ربطها مخرجات التعليم بمتطلبات التنمية.

في السنوات الأخيرة ، شرعت جامعة محمد بوضياف بالمسيلة في سلسلة من المبادرات والجهود لسد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية في المنطقة. إدراكًا للحاجة إلى مواءمة البرامج التعليمية مع الاحتياجات المتطورة للمجتمع ، اتخذت الجامعة خطوات استباقية لضمان أن يكون خريجوها مجهزين جيدًا للمساهمة بفعالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة.

يتمثل أحد محاور التركيز الرئيسية لجهود الجامعة الأخيرة في تعزيز ملاءمة برامجها التعليمية وقابليتها للتطبيق. من خلال التعاون الوثيق مع الصناعات والشركات والمنظمات المجتمعية ، اكتسبت الجامعة رؤى قيمة حول المهارات والمعرفة المطلوبة في سوق العمل. وقد مكّن ذلك الجامعة من تحديث مناهجها وتكييفها لتلبية الاحتياجات والمتطلبات المحددة

لسوق العمل المتطور. الهدف هو تخريج خريجين يمتلكون الكفاءات اللازمة والمهارات التقنية وقدرات حل المشكلات التي تتماشى بشكل مباشر مع متطلبات التنمية في المنطقة[1].

المطلب الأول: ركائز سياسة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة في مجال تشجيع الفعل التنموي.

لا شك أن جامعة محمد بوضياف بالمسيلة تلعب دورًا مهمًا في مختلف المجالات ، لا سيما في تعاملها مع البيئة الخارجية ، وبالتالي الاستفادة من مجموعة واسعة من الخدمات مثل البحث والاستشارات والتدريب. يمكن اعتبار هذا التعاون المثمر بمثابة قوة دافعة قيمة للتنمية بهدف تحقيق تطلعات المجتمع مع جني الفوائد للجامعة نفسها.

يمكن تعريف العمل التنموي على أنه المساعي الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية والثقافية الاستراتيجية التي تقوم بها جامعة محمد بوضياف تجاه المجتمع المحيط بها. الهدف الأساسي هو تعظيم إمكانات الأفراد ، وتمكينهم من تحقيق تطلعاتهم الشخصية والمساهمة في نهاية المطاف في الأهداف والتطلعات الأوسع للمجتمع. يؤكد هذا النهج على ارتباط الجامعة القوي ببيئتها والتزامها بمعالجة التحديات المعاصرة والاستعداد للتحديات المستقبلية[2].

كما أن هناك علاقة تاريخية بين التعليم والتنمية ، والتي حظيت باهتمام كبير بعد الحرب العالمية الثانية. أحدثت تداعيات الحرب تغييرات جذرية في أوروبا ، كما واجهت البلدان المستقلة حديثًا التي خرجت من الحكم الاستعماري تحديات مماثلة. شرعت هذه الدول في السعي لإيجاد طرق وأساليب فعالة لتحسين مستويات المعيشة والتغلب على التخلف. أصبحت معالجة هذه القضية أولوية قصوى للحكومات ، وهي تتطلب نهجًا شاملاً يشمل العوامل البشرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، من بين أمور أخرى[3].

---

[1] مقابلة مع رئيس لجنة المتابعة و التقييم للمخطط الاستراتيجي لتطوير الجامعة د. السعيد فكرون، يوم: 16 ماي 2023.

[2] عبد التواب عبد الاله عبد التواب و آخرون، الجامعة و دورها التنموي في مجتمع المعرفة، مقال منشور بمجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد 31، العدد 02، فيفري 2015، متوفر على موقع: https://mfes.journals.ekb.eg/ .

[3] المخطط الاستراتيجي لتطوير جامعة المسيلة 2017-2022.

من بين أولئك الذين استثمروا في التنمية ، هناك إجماع على أن العنصر البشري له أهمية قصوى. العامل البشري هو القوة الدافعة ، حيث يلعب الأفراد دورًا نشطًا في تشكيل جهود التنمية والنهوض بها.

ويعتبر التعليم العالي هو الأساس الأساسي للتنمية في أي بلد. من خلال التعليم العالي يتم رعاية الأفراد وتنميتهم وتشكيلهم للمساهمة في تقدم المجتمع والنهوض به. يتمثل أحد الأدوار الرئيسية للتعليم العالي في تنمية شخصية الإنسان وتعزيز نموها ، وبالتالي تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة للتكيف مع الهياكل الاجتماعية المتطورة.

يلعب التعليم العالي دورًا حاسمًا في تحديد وتعزيز السلوكيات التي تتماشى مع الاحتياجات والتطورات المجتمعية الناشئة. ويشجع على تبني الأساليب العلمية والتكنولوجية ، مع إعادة تشكيل وجهات النظر والمعتقدات لاستيعاب التغيرات الاجتماعية المعاصرة التي تحركها عملية التنمية. وهذا يؤكد الدور المحوري للإنسان في السعي لتحقيق التنمية ، باعتباره أساسه وهدفه النهائي. في الوقت نفسه ، يقف الإنسان في قلب العملية التعليمية ، ويجسد هدفها الأساسي.

يكمن أحد الجوانب الرئيسية للتنمية في إعداد العنصر البشري وتمكينه للمساهمة بفعالية عبر مختلف القطاعات وعلى جميع المستويات. يلعب التعليم العالي دورًا حيويًا في غرس قيم مثل تقدير العمل والإنتاجية ، وتعزيز التفكير المستقل ، ورعاية الإبداع ، وتثبيط التبعية والنزعة الاستهلاكية، هذه الأهداف حاسمة في سياق التعليم العالي.

نظرًا لقدراتها ومواردها وموظفيها المتفانين ، تلعب الجامعة دورًا مهمًا في دفع عجلة التنمية المجتمعية. تعمل كمحفز للنهضة في المجتمع من خلال قنوات مختلفة ذات قيمة عالية. تعتبر فعالية الجامعة في تحقيق رسالتها وتحقيق أهدافها التنموية في المجتمع ذات أهمية قصوى. من خلال قدراتها الفريدة ومواردها وأعضاء هيئة التدريس المتفانين ، يمكن للجامعة أن تحدث تأثيرًا كبيرًا على تقدم المجتمع وتطوره.

وعلى نفس المنوال ، تلتزم جامعة محمد بوضياف بالمسيلة بتعزيز التكامل المجتمعي من خلال تعزيز المبادرات التنموية ودفع التقدم المحلي. تسعى إلى تحقيق ذلك من خلال تشجيع ظهور عدد أكبر من الأفراد الموهوبين الذين يمتلكون صفات استثنائية ويساهمون في التنمية المجتمعية. يعمل هؤلاء الأفراد كنماذج يحتذى بها ويلعبون دورًا حاسمًا في إلهام الجهود التنموية وتعزيزها[1].

خطت جامعة محمد بوضياف خطوات كبيرة في المجالات التالية[2]:

-تعزيز نظام التعليم من خلال مراجعة شاملة للمناهج التعليمية على جميع المستويات ، بما يضمن مواءمتها مع أحدث التطورات. وهذا يشمل إقامة علاقة قوية بين التخطيط التربوي وخطط التنمية المحلية. علاوة على ذلك ، هناك تركيز على زيادة الاستثمار في التعليم من كل من القطاعين العام والخاص ، وتطوير سياسات الموارد البشرية التي تسهل النمو الشخصي والتنمية.

من حيث فلسفتها وأهدافها وبرامجها وآلياتها ومن حيث بنائها التنظيمى ونظمها العلمية وتمويلها لتحقيق معدلات قيمة بخلق العمل التنموي وتعزيزه.

علاوة على ذلك ، تركز جامعة محمد بوضياف بالمسيلة بشكل كبير على دعم البحث العلمي وجهود التنمية. يتم تحقيق ذلك من خلال وسائل مختلفة ، بما في ذلك تشجيع وتحفيز وتمكين الباحثين والموظفين. كما تركز الجامعة على تعزيز إدارة البحث العلمي وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأنشطة البحثية.

ولتعزيز ثقافة التميز في البحث ، أنشأت الجامعة مراكز بحثية ذات امتياز عالٍ ومراكز معلومات تسهل الوصول إلى نتائج بحثية قيّمة. علاوة على ذلك ، تسعى الجامعة بنشاط إلى الاستفادة من نتائج ونتائج البحث العلمي من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول

[1] مقابلة مع رئيس لجنة المتابعة و التقييم للمخطط الاستراتيجي لتطوير الجامعة د. السعيد فكرون، يوم: 16 ماي 2023.

[2] مقابلة مع رئيس لجنة المتابعة و التقييم للمخطط الاستراتيجي لتطوير الجامعة.

العربية في مجالات البحث العلمي والتعليم. يسمح هذا النهج التعاوني بتبادل الخبرات والمعلومات من خلال الشراكات الأكاديمية والتبادلات والشبكات. كلما كان ذلك ممكنًا، تتبنى الجامعة استراتيجية بحثية شاملة تعزز التعاون على نطاق أوسع بين البلدان في المنطقة العربية.

استخدام التكنولوجيا بإقامة بنية تحتية أساسية للاتصالات والمواصلات والبرمجيات ووسائل التكنولوجيا الأخرى وامتلاك التكنولوجيا باستقلالية وتحريرها من الاعتماد والتبعية وتشجيع القطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية ومؤسسات المجتمع المدنى على استخدامها في زيادة الإنتاج والإنتاجية والإيفاء بالاحتياجات المحلية والإقليمية وزيادة فرص العمل.

شهد تطور العمل التنموي مراحل تحولية كبيرة ، حيث انتقل من التركيز على التطوير الجامعي الداخلي الذي يتمحور حول أسس جامعة محمد بوضياف باعتبارها القوة الدافعة الأساسية والأساس للازدهار ، إلى التوجه نحو مجتمع مثالي. في هذا الاتجاه الجديد ، تعمل جامعة محمد بوضياف كمشروع أساسي يجسد الخطة الإستراتيجية لجامعة المسيلة.

-تحدد هذه الخطة الاستراتيجية ، التي تغطي فترة محددة مدتها خمس سنوات (2017-2022) ، مجالات تركيز محددة ، وهي التعليم والبحث العلمي والحياة الجامعية والحوكمة. ويحدد الأهداف الاستراتيجية الشاملة التي توجه مساعي الجامعة ، وتضمن التوافق مع رؤيتها للتنمية الشاملة. وفق ما يلي[1]:

- ✓ تحقيق السير الجيد للجامعة مع توظيف السياسات والإجراءات والقواعد الادارية المناسبة.
- ✓ ضمان تطوير وتنمية الجامعة مع التوظيف الاستراتيجي للموارد المتاحة مع تحسين مساهمة الموارد الجديدة.

[1] مقابلة مع رئيس لجنة المتابعة و التقييم للمخطط الاستراتيجي لتطوير الجامعة.

- ✓ خلق بيئة عمل مواتية تساهم في تنمية القدرات المهنية ووضعية الأستاذ والطاقم الإداري الداعم.
- ✓ جعل الجامعة مسؤولة وقادرة على الاندماج بالمجتمع.

المطلب الثاني: العراقيل والصعوبات التي تواجه جامعة محمد بوضياف المسيلة في مجال تعزيز التنمية المحلية[1].

-عدم تبني استراتيجية منتجة للأفكار الجديدة والاقتراحات المتواصلة والمرتبطة بإمكانيات الكليات من كفاءات ووسائل، ويرجع هذا في نظرنا الى كثرة المهام وتشابكها البيداغوجية والبحثية والإدارية مما يصبح من الصعب تدارك ذلك.

- نقص كبير في الاعلام والاتصال بحيث تبقى المعلومة في بعض الأحيان رهينة مساحة ضيقة بالجامعة بمعنى غياب التواصل المستمر، مما يعيق في بعض الأحيان عملية انتقال المعلومة.

-غياب كلي لنتائج لمشاريع البحث **PRFU** في الحياة العلمية للجامعة، بمعنى اننا لم نلمس دورا إيجابيا لمحتوى المشاريع بالنشاطات العلمية والمؤسسات الاقتصادية، وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات تنظيمية جديدة ومراقبة مستمرة.

-نقص الاهتمام من طرف الكليات بموضوع المهن المستقبلية والذكاء الاصطناعي والمعرفة كثروة.

-ضعف الاهتمام بالعمل على دخول تصنيفات علمية عالمية من أجل تحسين مراتب الجامعة.

[1] مقابلة مع رئيس لجنة المتابعة و التقييم للمخطط الاستراتيجي لتطوير الجامعة.

-ضعف أداء المخابر البحثية وخاصة فيما تعلق بالعلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي بالنظر لعددها.

-ضعف في الية التقييم الذاتي للهيئات الجامعية منها الكليات والنيابات وقد يرجع هذا في نظرنا لكثرة وتعدد المهام وكذا نقص في الاجتماعات واللقاءات بين هيئات الجامعة وخاصة بين مخابر البحث التي تعتبر محرك البحث للجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

- نقص الموارد: جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة حكومية ذات موارد محدودة وقد لا تملك الأموال اللازمة للانطلاق، واستدامة مبادراتها في التنمية المحلية.

-عدم الاستقرار السياسي: كان الوضع السياسي في الجزائر غير مستقر لبعض الوقت مما أعاق قدرة الجامعة على تعزيز التنمية المحلية بشكل فعال.

-الحواجز الثقافية: تواجه الجامعة حواجز ثقافية قد تمنعها من التعامل مع المجتمعات والمنظمات المحلية بطريقة هادفة.

- التهميش الاجتماعي: هناك نقص في الاندماج الاجتماعي لفئات معينة يمكن أن يعيق جهود الجامعة في التنمية المحلية.

-عدم كفاية الوصول إلى تقنيات المعلومات والاتصالات: الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محدود في المنطقة ، مما يمنع الجامعة من استخدامها بشكل فعال في مبادراتها التنموية.

-الوصول المحدود إلى الشبكات الدولية: قد يؤدي وصول الجامعة المحدود إلى الشبكات الدولية إلى منعها من التعرف على مبادرات التنمية الدولية والاستفادة منها.

-ضعف التنسيق بين الحكومة والجامعة: يمكن لضعف التنسيق بين الحكومة والجامعة أن يعيق فاعلية مبادرات التنمية المحلية للجامعة.

-جائحة كورونا: الواقع الذي فرضته جائحة كورونا والتي فرضت على الجامعة إجراءات جديدة، أصبح التعليم فيها يعتمد على التعليم الإلكتروني بالدرجة الأولى.

المطلب الثالث: استراتيجيات تفعيل دور جامعة محمد بوضياف في تنمية المجتمع المحلي في الجزائر [1]

الفرع الأول: ميدان التكوين

النتائج المحققة على ضوء الاهداف المرسومة في المخطط ووفق المؤشرات[2]:

1- ارتفاع عدد المشاريع المهنية المنجزة بكل الكليات على مستوى الليسانس والماستر حيث وصلت الى 27 مشروع قابل للتنفيذ بحيث هي تجربة اولى على مستوى جامعة المسيلة وعلى المستوى الوطني، ويمكن ان نصل الى توازن في التكوين بين التكوين الأكاديمي والمهني.

2- انجاز أول استبيان للمتابعة البيداغوجية **TUTORAT** والخاص بآراء الطلبة وتوجهاتهم واهتماماتهم في حقل التكوين بمعني انجاز اول قراءة تفاعلية ايجابية مع الطلبة (يهدف الى اشراك فعلي للطلبة في عملية التكوين).

3- تجسيد وتفعيل برنامج خاص لتكوين الاساتذة الجدد بحيث كل الاساتذة الذين تم توظيفهم يتم تكوينهم من قبل اساتذة مكونين وهذا في كل المجالات منها منهجية البحث، اخلاقيات المهنة، علم المكتبات....

4- انجاز أول جواز سفر نحو النجاح **passeport pour la réussite** بالجامعة الجزائرية موجه للطلبة يساهم في اعلام وتوجيه وتبني مشكلاتهم التنظيمية والبيداغوجية داخل الجامعة.

[1] مقابلة مع رئيس لجنة المتابعة و التقييم للمخطط الاستراتيجي لتطوير الجامعة.

[2] المصدر نفسه.

5-اعتماد مكاتب على مستوى كل الكليات وعددها 09 مكاتب، تهتم بمتابعة العلاقة بين الكلية كمشاريع والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ويتضح ذلك في تبني بعض المشكلات التي تواجهها المؤسسات سواء في الميدان المالي والمحاسبي او التقني والتكنولوجي او اللغوي او التربوي حيث تعتبر اول مشروع يجسد فعليا في جامعة المسيلة .

6- تعتبر جامعة المسيلة اول جامعة جزائرية اعتمدت في انجاز محاضرات على الخط بالجامعة والتي تجاوز عددها 20 محاضرة، في كل التخصصات موجهة للطلبة والباحثين بنظام **(Mooc)** و**(MOODEL)** .

7-احتلت جامعة محمد بوضياف بالمسيلة على المراتب الاولى في انجاز المداولات وفق نظام (Progress) .

8-تشكيل خلية تنسيق لرؤساء الميادين تهتم بمتابعة الجوانب البيداغوجية من دروس ومتابعة برامج التدريس وخاصة في الظروف الحالية.

9-اعتماد شهادة خمسة نجوم على مستوى كل الكليات وقد تم تكريم الطلبة للسنة الجامعية 2021/2022 وتعبر بمثابة وسام الجامعة.

الفرع الثاني: ميدان البحث العلمي

عايشت الجامعة في السنة الجامعية حركة علمية وثقافية واسعة تمثلت أساسا في تنظيم العديد من المسابقات العلمية في حقل الدكتوراه والملتقيات والأيام الدراسية والدورات التكوينية وتنشيط المخابر العلمية. وانطلاقا من عملية تنفيذ ومتابعة وتقييم الأهداف العامة والخاصة في مجال البحث العلمي تم تسجيل جزء من النتائج منها[1]:

[1] المصدر السابق، مقابلة مع رئيس لجنة المتابعة و التقييم للمخطط الاستراتيجي لتطوير الجامعة.

1- اقتراح فتح مخابر عديدة (27 مخبر اضافة الى 05 مخابر جديدة) على مستوى الجامعة كل مواضيعها اصبحت بعلاقة مباشرة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، اضافة الى ذلك تبني هيكلة ديمقراطية في التسيير.

2- تسجيل اشتراكات عديدة وجيدة في الشبكات الوطنية والدولية .

3- كل مشاريع الدراسات العليا دكتوراه المعدة بداية من سنة 2019 تم ربط مواضيعها بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي أي الشروع في تبني حقيقي ومنهجي للجامعة لقضايا المحيط.

4-اصدار مجلات بحثية محكمة وكتب عديدة على مستوى الكليات والمخابر البحثية ذات مستوى علمي عالي مع تكليف المكتبة المركزية بذلك.

5- دعوة، ولأول مرة العديد من الخبراء والمسيرين للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الجامعة من أجل اقتراح مشاريع ومحاولة تجسيد الافكار العلمية للطلبة والباحثين، حيث تجسد ذلك في انجاز اول جامعة خريفية أيام 13/12 ديسمبر 2018 جمعت اكثرمن 87 بين مؤسسات اقتصادية وهيئات ادارية واجتماعية تنشط على مستوى الولاية.

6-العمل على انجاز أول مرجعية للمهن **«le référentiel des métiers»** بالجامعة الجزائرية.

7- انجاز 150 مشروع اختراع على مستوى الوكالة الوطنية للاختراعات واحتلت بذلك المرتبة الأولى.

8- حاضنة جامعة المسيلة أصبح لها دور فاعل في تجسيد فضاء اجابي خاص للأساتذة والطلبة حاملي المشاريع **start-up** والأفكار المبتكرة (تعتبر من الأوائل على المستوى الوطني).

9- للجامعة اكثر من 33 مشروع **labélisé** .

الفرع الثالث: في مجال العلاقات الخارجية والرقمنة

ضم هذا المجال كل من النشاطات العلمية والتكوينية وكذا اعداد وإبرام الاتفاقات والشراكة

مع كل الهيئات العلمية والبحثية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي.

الفرع الرابع: ميدان الحياة الجامعية

النتائج المحققة على ضوء الاهداف المرسومة في المخطط ووفق المؤشرات التي تؤكد ذلك:[1]

1- انجاز مشاريع عديدة على مستوى القطب الجنوبي والشمالي في اطار تحسين الحياة الجامعية منها (غرس الاشجار، المساحات الخضراء، الترميمات للهياكل البيداغوجية، انجاز هياكل جديدة لتغطية العجز.....).

2- ارتفاع عدد التظاهرات الرياضية والثقافية الموجهة للطلبة والتي تجاوزت 20 تظاهرة.

3-تأسيس مكتب خاص بالطلبة المتخرجين القدامى**BLEU Bureau de liaison**

" **étudiant université** يتكفل بمتابعة المتخرجين من الجامعة وخاصة الذين يعملون

بالمؤسسات أو الإدارات، حيث ساهم في ربط العلاقة بين الجامعة وإطاراتها المتخرجين منها، قصد تبادل الآراء والتجارب، وقد خصص لذلك موقع إعلامي الكتروني تابع للجامعة.

4- تأسيس مركزين يهتمان بدراسة وتبني المشكلات النفسية والبسيكولوجي والبيداغوجية للطلبة **psychopédagogiques** يهتم بالمتابعة للكثير من مشكلات الطلبة تحت اشراف أساتذة مختصين في علم النفس الإكلينيكي وقد بدأ العمل بهما وحقق نتائج إجابيه، كما تعد هذه المراكز ميادين للبحث الميداني لطلبة الدكتوراه الماستر وحتى مخابر البحث التابعة للعلوم الإنسانية ولاجتماعية.

[1] مقابلة مع رئيس لجنة المتابعة و التقييم للمخطط الاستراتيجي لتطوير الجامعة د. السعيد فكرون، يوم: 16 ماي 2023.

خلاصة الفصل الثاني:

تلعب جامعة محمد بوضياف بالمسيلة دورًا حيويًا في كل من قطاعات العمل التقليدية والحديثة وكذلك في دفع مبادرات التنمية الحديثة، تركز الجامعة على توفير التعليم الجيد والتدريب في مختلف المجالات، وتزويد الطلاب بالمهارات اللازمة للتوظيف في قطاعات مثل التعليم والرعاية الصحية والهندسة والإدارة.

وفي ما يخص قطاع العمل التنموي الحديث، تدرك الجامعة أهمية مواكبة التطورات التكنولوجية والصناعات الناشئة. حيث تقدم البرامج والدورات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وعلوم الكمبيوتر والطاقة المتجددة وريادة الأعمال والابتكار. من خلال إعداد الطلاب لأدوار وظيفية حديثة، تساهم الجامعة في تلبية متطلبات الاقتصاد الرقمي وتعزيز القوى العاملة الماهرة التي يمكن أن تزدهر في سوق العمل سريع التغير.

فيما يتعلق بأدوار التنمية المحلية، تشارك جامعة محمد بوضياف بنشاط في البحث والبحث العلمي، بهدف توليد المعرفة والحلول التي تعالج التحديات المجتمعية. تساهم الجامعة من خلال مراكزها البحثية وشراكاتها مع قطاع الصناعة والمؤسسات الحكومية في تطوير التقنيات المبتكرة التي تستهدف مختلف المجالات.

علاوة على ذلك، تقوم الجامعة بدورها كمحرك للتنمية المحلية والإقليمية. حيث تتعاون مع المنظمات المجتمعية والهيئات الحكومية والشركات المحلية لتعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والإثراء الثقافي. وتشمل هذه المشاركة مبادرات لدعم ريادة الأعمال ، وتعزيز التبادل الثقافي ، وتقديم خدمات استشارية ، والمساهمة في صياغة وتنفيذ خطط التنمية.

الخاتمة

خـــــاتمة

تمتلك التنمية المحلية جانبًا حيويًا مهما في سياق البحوث الانسانية والسياسية والاجتماعية، حيث تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز وتنسيق العلاقات بين المؤسسات ذات الاهتمامات المشتركة، مثل الجامعات. يستكشف هذا البحث الدور الذي تلعبه الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية المحلية، فمن خلال هذا الجانب تطرقنا الى تحديد الآليات والمتطلبات الأساسية لتفعيل مثل هذه الشراكات مع معالجة العقبات التي تعيق نجاحها بشكل عام. فيما يتعلق بالجانب العملي للدراسة، تم اختيار جامعة المسيلة كموقع بحث لتقييم التزامها بإقامة روابط ذات مغزى مع الجماعات المحلية. يستند هذا التقييم إلى تحليل الشراكات التي تم التوصل إليها والاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الجامعة والجماعات المحلية. وما هي أهداف كل واحدة منها بعد تحديد أنواع الشراكات التي كان أهمها شركات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

توصلنا من خلال بحثنا إلى جملة من النتائج النظرية نوجزها في:

1-ضرورة انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي لأنه يعد مسارا أساسيا وحتميا بالنسبة لكلا الطرفين والى المجتمع ككل.

2- إن الشراكة بين الجامعة، والجماعات المحلية هي عبارة عن نشاطات تعاونية تكاملية بين برامج الجامعة وحاجات المجتمع ومؤسساته، وذلك في مختلف المجالات بهدف المساهمة في تحقيق وتطوير التنمية المحلية.

3-تكتسي هذه العملية التي يمكننا اعتبارها شراكة، أهميتها من كونها أحد المحاور الرئيسية للتنمية المحلية إذ تسعى إلى تكوين خبرات مؤهلة من خلال التعاون بين الجامعة والسلطات المحلية وذلك لخدمة المجتمع

4-تتمثل الآليات الأساسية لتفعيل دور الجامعة مع محيطها الخارجي في الاستشارات والحاضنات وأيضا تبني نموذج الجامعة المنتجة والمتنزهات العلمية.

5-تتعدد التحديات والعراقيل التي تواجه كل من الجامعة والجماعات المحلية في سبيل تحقيق شراكة فاعلة والتي من أبرزها: غياب الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في سبيل خدمة المجتمع وتنمية قدراته.

أما النتائج التي توصلنا إليها من الدراسة التطبيقية بالمؤسسة فنلخصها في :

1- تشكل الشراكة المجتمعية جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات الجامعة حيث تمحورت رؤية ورسالة وأهداف الجامعة للمخطط الاستراتيجي 2017 /2021 حول ضرورة بناء علاقات فعالة مع الهيئات المجتمعية وتسيير استخدام موارد الجامعة لدعم الشراكات القائمة مع ضرورة ربط مختلف الكليات والمعاهد بالمحيط بشكل عام، تجمع جامعة محمد بوضياف بين التزامها بقطاعات العمل التقليدية مع نهج استباقي لأدوار التنمية الحديثة، حيث نتج عن ذلك إبرام العديد من اتفاقيات الشراكة و التعاون بين الجامعة والجامعات الوطنية والأجنبية منها:

- ✓ عقد اتفاقيات دولية مع جامعات فرنسية وتركية وتونسية وغيرها والتي وصلت إلى 17 اتفاقية وطنية و37 اتفاقية شراكة وتعاون أجنبية أخرها اتفاقيتان مع جامعات تركية.
- ✓ ابرام 19 اتفاقية عمل وتعاون مع الهيئات والمديريات الادارية والاجتماعية والتربوية والثقافية المحلية والوطنية.
- ✓ امضاء 27 اتفاقية شراكة متعددة الجوانب مع المؤسسات الاقتصادية المحلية والوطنية.

كما كان للجامعة التزام برقمنة التعليم والبحث العلمي وتمثل ذلك في:

- تم الاهتمام وتنشيط محركات البحث العلمي «**Google scholar**» ولأول مرة على مستوى الجامعة بحيث وصل عدد القراءات «**les citations**» الى أكثر من 9600 اقتباس و استشهاد مما سمح للجامعة من تحسين مركزها على المستوى الوطني فبعد ان كانت تحتل الرتبة 31 في شهر جويلية 2018 انتقلت الجامعة الى الرتبة 09 وطنيا وهذا يعتبر انجاز قوي .
- أول انجاز رائد في مجال السمعي البصري على مستوى جامعة المسيلة.
- اعداد صفحة البيانات الشخصية الالكترونية فهي موجودة وهذا تحقيقا لمقروئية وشفافية أكثر «plus de visibilité».
- رقمنه الادارة اعتمدت الجامعة على هذه الاستراتيجية بحيث لم يعد التعامل بالورق في الاعلانات والطلبات والمراسلات بل أصبح التعامل عن طريق المواقع الالكترونية:

E-stage ; E- demande .....

- تم عقد اتفاقيات مع إدارات ومؤسسات عمومية في إطار الادماج نتج عنها توظيف عدد من خريجي الجامعة 09 اتفاقيات ممضاة 19 اتفاقية قيد الإمضاء.
- ارتفاع في عدد ونوعية الملتقيات والأيام الدراسية العلمية مقارنة مع السنوات الماضية من 20 إلى حوالي 50 نشاطا علميا متعددا .
- بلغت نسبة المتابعة والتفاعل بين الطلبة والأساتذة على منصة **Moodel** مودل أكثر من 80 % وهذا مؤشر اجابي، بمعنى أن الجامعة دخلت مرحلة التفاعل الهادف والتجاوب الإيجابي إضافة الى ذلك ارتفاع نسبة الزائرين على موقع الجامعة.
- جامعة المسيلة هي الوحيدة على المستوى الوطني التي أنشأت منصة رقمية تحتوي على سبعة مجالات تهتم بانشغالات الطلبة (البيداغوجية، التسجيلات، النشاطات مع فتح بوابة للطلبة بوابة الطالب تعتني باقتراحات الطالب واهتماماته من أجل اشراك الطالب في المسار الجامعي والحكامة الرقمية).

توصيات:

يقدم البحث طرقًا واعدة للاستكشاف في المستقبل، لا سيما في المجالات التي تم تغطيتها على نطاق واسع في هذه الدراسة. تتطلب هذه المجالات تحقيقًا وتحليلاً متعمقًا ، بما في ذلك:

- أثر الدور الذي تقوم به جامعة محمد بوضياف على التنمية المحلية ومكانة الجامعة.
- الآفاق التوسعية المحتملة وتأثير الجامعة بالتعاون مع الجماعات المحلية.

و في الختام ، لقد كرسنا قصارى جهدنا لاستكمال هذا البحث، كما نتطلع لتحويله الى مشروع مؤسسة ناشئة مستقبلا. ونعترف بأن البركات الإلهية تنال من يجتهد وان الله لا يضيع اجر من يقدم بذلا علميا، ونحن راضون بكل ما يأتي في طريقنا، والله المستعان والعاقبة للمتقين.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع:

1-الكتب:

- أمجد حسن عبد الرحمان محمد، دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق آليات الحوكمة و جودة التقارير و المعلومات، محاضرات بكلية التجارة، جامعة عين شمس، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

- بن أشنهو عبد اللطيف، عصرنة الجزائر (حصيلة و آفاق)، ألفا للنشر و التوزيع، الجزائر 2005.

- جمال زيدان، ادارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع، دار الأمة للطباعة و النشر، الجزائر، 2004.

- عبد الغني محمد اسماعيل العمراني، مناهج البحث العلمي، ط2، جامعة العلوم و التكنولوجيا، 2013 .

-عليان ربحي مصطفى و غنيم عثمان محمد، مناهج و أساليب البحث العلمي النظرية و التطبيقية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000.

2- المجلات و الدوريات:

- الحسين صالحي و العيد جغل، مشكلات و معوقات البحث الاكاديي في الجامعة الجزائرية، ورقة بحثية منشورة بمجلة الشامل للعلوم التربوية و الاجتماعية، المجلد 04، العدد 02 ، ديسمبر 2021.

- بركات أحمد، الجامعة و التنمية الاقتصادية الاجتماعية، ورقة بحثية، جامعة الجزائر 3.

- بحوص سمية، دور الجامعة الجزائرية في تجسيد التنمية المستدامة، ورقة بحثية منشورة على مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، مارس 2019.

– بوشمة الهادي، الجامعة الجزائرية وعلاقتها بالمحيط السوسيو اقتصادي، ورقة بحثية.

– جلول أحمد و بن دار نسيمة، التطوير المهني لأعضاء الهيئة التدريسية كمدخل لتحقيق جودة النوعية في التعليم الجامعي، مقاربة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، المجلد 12، العدد 01، 2022.

– راضية بطاطاش، دور أخلاقيات المهنة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للجامعة، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 08، العدد01 ، مارس 2021.

– عادل بوطاجين، الجامعة الجزائرية بين النظرة الاكاديمية الرسمية و تصورات الطلبة، مجلة الجامع في الدراسات النفسية و العلوم التربوية، المجلد6، العدد01، 2021.

– عمور عمر و آخرون، قراءة في اهم أشكال التعاون الجزائري العربي في مجال البحث العلمي من خلال الاتفاقيات و العوائق التي تهدده–جامعة المسيلة أنموذجا–، مجلة حقائق للدراسات النفسية و الاجتماعية، العدد 18.

– رحيمة غضبان، معوقات التدريس بالجامعة الجزائرية في صوء نظام (ل.م.د)، مجلة التنمية و ادارة الموارد البشرية، المجلد 06، العدد 12، 2019.

– زبيدة الطيب، دور الجامعة في الحفاظ على الانسجام العقدي للمجتمع الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، العدد 05، جانفي 2018.

– زرقط رشيد، دور الاستثمارات العامة في تعزيز البنية التحتية بالجزائر، ورقة بحثية، جامعة البليدة، تاريخ النشر 2019/12/30.

– عبد الله صحراوي، شبوح نجاة، تحديات الواقع و متطلبات المستقبل –رؤى نظرية–، مقال منشور في مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، م 05، ع 03، ديسمبر 2014.

– عربي بومدين، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية بين الفرص و القيود، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016.

– طيبي حسين، البحث العلمي و مؤسسات البحث العلمي، مجلة دراسات اجتماعية، مركز البحث في العلوم الاسلامية و الحضارية بالأغواط، العدد01، ديسمبر، 2017.

– عبد التواب عبد الاله عبد التواب و آخرون، الجامعة و دورها التنموي في مجتمع المعرفة، مقال منشور بمجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد 31، العدد 02، فيفري 2015 .

– كياري فطيمة الزهرة، البحث العلمي و الابتكار في الجامعة الجزائرية بين الواقع و الامكانات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 05، ديسمبر 2015.

– محجوبة بن شهرة و يحي بدراوي، ممارسات ادارة المسار الوظيفي و أثرها في تعزيز الالتزام الوظيفي لمسؤولي مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر، دراسة مسحية على رؤساء الأقسام بجامعة المسيلة، منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 14، العدد01، بتاريخ: 2021/06/08.

– مختار حديد، طبيعة علاقة الجزائرية بمجتمعها، مجلة العلوم الانسانية، العدد 25، جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي 2012.

– ملاس حسيبة و العمري وفاء، التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي في الجزائر ودوره في الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد01، جانفي 2019.

–منصور بن عبد الرحمان الجنوبي، مدى انطباق مراحل التخطيطي الاستراتيجي و عمليات التخطيط التشغيلي على مستوى الكلية الجامعية، مجلة علوم الانسان و المجتمع، المجلد09، العدد 01، 2020 جامعة شقراء المملكة العربية السعودية.

– منصور هواري و آخرون، دور المقاولاتية كآلية دعم للمؤسسات الناشئة في الجامعة الجزائرية، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد07، العدد03 ، 2021/01/31.

– يعقوب ناصر الدين، إطار نظري مقترح لحوكمة الجامعات ومؤشرّات تطبيقها في ضوء متطلّبات الجودة الشاملة،مجلة تطوير الأداء الجامعي، المجلد 01، العدد 2، فيفري 2012

3-الرسائل و الأطروحات:

– أيوب لعمودي، دور الشفافية و المسائلة في الحد من الفساد الاداري، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر، تخصص تنظيم سياسي و اداري، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2013/2012.

– تاهمي خيرة و زيطة فطيمة، دراسة دراسة تحليلية لواقع الشراكة المجتمعية في جامعة المسيلة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2021/2020.

– سميرة لعجال، دراسة ميدانية حول العلاقات الخارجية و دورها في اطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي، اتفاقية وفاء بين الجامعة و المؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة تقني سامي في الاعلام الآلي، المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني، الشهيد داود صالح ، المسيلة.

– ليلى بتقة، مخابر البحث العلمي و سؤال الجودة بقطاع التعليم العالي، ورقة بحثية منشورة بمجلة علوم الانسان و المجتمع، المجلد 11، العدد 03 ، 2022 .

4-الملتقيات الوطنية و الدولية:

-اسماعيل قيرة، حميدشة نبيل، الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي "الانتظارات والرهانات" اعمال الملتقى الدولي، الجزء الاول ، منشورات المجلس 2018، جامعة 20 أوت 1956، الجزائر.

-أونيس عبد المجيد، مداخلة بعنوان: الشراكة الأجنبية كآلية هامة لنقل التكنولوجيا في المؤسسات الجزائرية، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، 25-26 أفريل 2017، جامعة قالمة.

-عبد القادر سعيد عبيكشي، فرقاني فتيحة ، تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية ، الملتقى الوطني الأول جامعة زيان عاشور بالجلفة2010/05/20

-ليندة صيمودي، الجامعة الجزائرية و الانفتاح على المحيط الخارجي، دراسة تحليلية حول العلاقة بين الجامعة و محيطها السياسي، ملتقى دولي بجامعة 08 ماي 1945، قالمة، من 29-30 أفريل 2018.

5- المواقع الالكترونية:

/https://www.inst.at

/http://dspace.univ-setif2.dz

/https://iefpedia.com

/https://portal.arid.my

/https://jpud.journals.ekb.eg

/https://www.univ-msila.dz

. /https://mfes.journals.ekb.eg

/https://political-encyclopedia.org

https://www.alwatan.com.sa

الملاحق

أسئلة المقابلة وإجابة الضيف:

رقم السؤال	السؤال المطروح	اجابة رئيس لجنة المتابعة والتقييم للمخط الاستراتيجي لتطوير الجامعة
01	هل تهتم جامعة محمد بوضياف بالمسيلة بإحداث تنمية محلية؟	نعم، تعتبر جامعة محمد بوضياف من الجامعات التي تتيح اهتماما كبيرا للتنمية المحلية كنهج جديد لمهامها.
02	هل يمكننا اعتبار تحقيق التنمية المحلية دورا من الادوار المهمة التي تقوم بها جامعة محمد بوضياف بالمسيلة؟	نعم، اضافة الى دورها في البيداغوجيا وتكوين الموارد البشرية، ودورها في البحث العلمي .
03	ما هو مخطط مشروع المؤسسة لجامعة محمد بوضياف المسيلة؟	يعتبر المخطط الاستراتيجي لجامعة المسيلة بمثابة خارطة الطريق لفترة زمنية محددة (خماسية) 2017-2022 كما تحيينه او تعديله في أي مرحلة كانت وهذا قصد مسايرة التغيرات المسجلة سواء على المستوى القانوني او الهيئات والهياكل الجديدة واعتمد المخطط على التحليل التشخيصي والتحليل الاستراتيجي وفق برنامج «SWOT » SWOT
04	ماهي اساسيات مخطط مشروع المؤسسة لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة؟	يرتكز المشروع على 04 ميادين وهي التكوين، البحث العلمي، الحياة الجامعية و الحكامة
05	فيما تتمثل الأهداف الاستراتيجية العامة لمخطط مشروع المؤسسة لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة؟	تتمثل الأهداف الاستراتيجية العامة في 1-تحقيق السير الجيد للجامعة مع توظيف السياسات والإجراءات والقواعد الادارية المناسبة. 2-ضمان تطوير وتنمية الجامعة مع التوظيف الاستراتيجي للموارد المتاحة مع تحسين مساهمة الموارد الجديدة. 3-خلق بيئة عمل مواتية تساهم في تنمية القدرات المهنية ووضعية الأستاذ والطاقم الإداري الداعم. 4-جعل الجامعة مسؤولة وقادرة على الاندماج بالمجتمع.

مقابلة مع الدكتور سعيد فكرون رئيس لجنة المتابعة و التقييم للمخطط الاستراتيجي لتطوير الجامعة

بتاريخ 16 ماي 2023.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

وزارة التربية الوطنية
مديرية التربية لولاية المسيلة

اتفاقية تعاون علمي، ثقافي

بين

جامعة محمد بوضياف- المسيلة-

و

مديرية التربية لولاية المسيلة

تتضمن ضمان إجراء التربصات الميدانية للطلبة المتخرجين في نظام (ل.م.د) ليسانس وماستر
لجامعة محمد بوضياف. المسيلة على مستوى مديرية التربية لولاية المسيلة

اتفاقية بين جامعة المسيلة و مديرية التربية لولاية المسيلة

المصدر: دراسة تحليلية لواقع الشراكة المجتمعية في جامعة المسيلة

-دراسة ميدانية نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر من اعداد الطالبات: تهمي خيرة و زيطة فطيمة ، قسم علوم التسيير جامعة المسيلة 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

CRSTRA

اتفـــــاقـــــية

انشاء محطة للبحث العلمي على مستوى جامعة محمد بوضياف بالمسيلة لفائدة مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة عمر البرناوي "بسكرة"

بيـــن:

جـــــامعة محمـد بـوضياف بالمسيلة

و

مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة عمر البرناوي ببسكرة

رقم:131/ ج. م./ 2020

المؤرخة في: 30 سبتمبر 2020

اتفاقية بين مركز البحث العلمي و التقني في المناطق الجافة عمر البرناوي ببسكرة و جامعة المسيلة المصدر: دراسة تحليلية لواقع الشراكة المجتمعية في جامعة المسيلة

-دراسة ميدانية نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر من اعداد الطالبات: تهمي خيرة و زيطة فطيمة ، قسم علوم التسيير جامعة المسيلة

2021/2020

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohamed Boudiaf , M'sila

CONVENTION-CADRE

ENTRE

Université Mohamed Boudiaf à M'sila

Et

Sarl Vision Intek M'sila

2020

اتفاقية جامعة بوضياف بالمسيلة و SARL VISION INTEK MSILA

المصدر: دراسة تحليلية لواقع الشراكة المجتمعية في جامعة المسيلة

-دراسة ميدانية نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر من اعداد الطالبات: تهمي خيرة و زيطة فطيمة ، قسم علوم التسيير جامعة المسيلة
2021/2020

CONVENTION DE PARTENARIAT

ENTRE

Société de Maintenance des Equipements Industriels,Spa (MEI)

ET

L'Universite Mohamed BOUDIAF -M'sila

اتفاقية بين جامعة المسيلة و شركة MEI

المصدر: دراسة تحليلية لواقع الشراكة المجتمعية في جامعة المسيلة

-دراسة ميدانية نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر من اعداد الطالبات: تهمي خيرة و زيطة فطيمة ، قسم علوم التسيير جامعة المسيلة 2021/2020

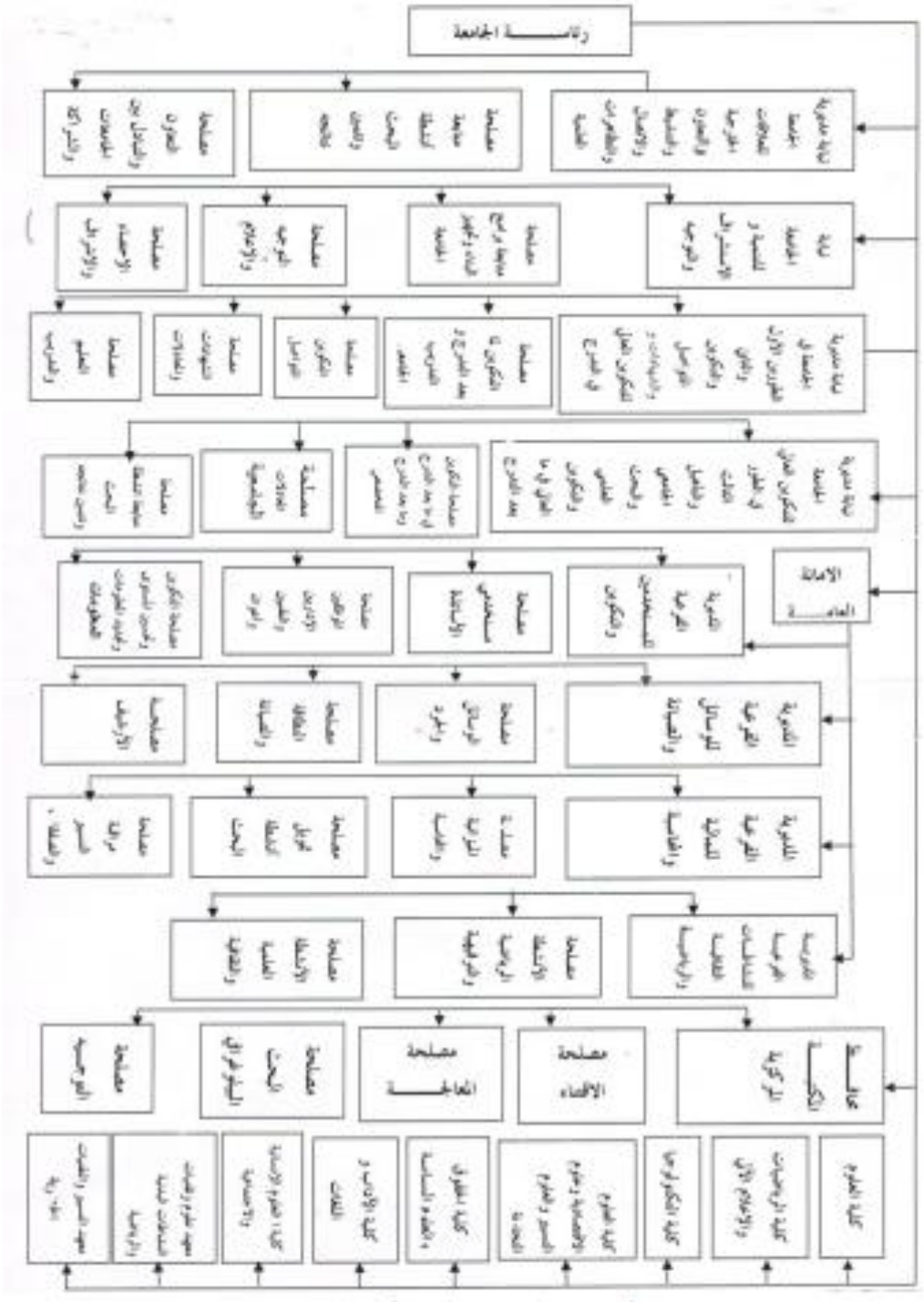

الهيكل التنظيمي لإدارة جامعة المسيلة

المصدر: دراسة تحليلية لواقع الشراكة المجتمعية في جامعة المسيلة

-دراسة ميدانية نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر من اعداد الطالبات: تهمي خيرة و زيطة فطيمة ، قسم علوم التسيير جامعة المسيلة
2021/2020

فهرس المحتويات

الفهرس:

تشكرات.....

اهداء.....

مقدمة..... 1-9

الفصل الأول: الجامعة الجزائرية كفاعل تنموي على المستوى المحلي بين طموح السلطة و تحديات الواقع

تقديم..... 10

المبحث الاول : واقع الدور التنموي للجامعة الجزائرية بين الثابت والمتغير..... 10

المطلب الاول: طبيعة العلاقة بين الجامعة الجزائرية ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي..... 10

المطلب الثاني: العوامل المؤدية الى تزايد المطالبة بتفعيل الادوار التنموية للجامعة الجزائرية..... 14

المطلب الثالث: اليات مساهمة الجامعة الجزائرية في تعزيز التنمية المحلية..... 17

المبحث الثاني: جهود الجامعة الجزائرية في تعزيز التنمية المحلية بين عقبات الواقع واليات التفعيل... 26

المطلب الاول: مقومات سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية 27

المطلب الثاني: معيقات نجاح سياسة الجامعة الجزائرية في مجال تعزيز التنمية المحلية 34

المطلب الثالث : سبل تفعيل الدور التنموي للجامعة الجزائرية في ظل متطلبات الحوكمة 48

خلاصة الفصل الاول..... 60

الفصل الثاني: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة بين وظائفها التقليدية و أدوارها التنموية الحديثة

تقديم..... 59

المبحث الاول: الوظائف التقليدية لجامعة محمد بوضياف المسيلة..... 60

المطلب الاول: دور جامعة محمد بوضياف بالمسيلة في البحث العلمي 60

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي 61

الفرع الثاني: مساعي جامعة محمد بوضياف بالمسيلة في ميدان البحث العلمي 63

المطلب الثاني: دور جامعة المسيلة في الجانب الاجتماعي والاقتصادي..... 65

الفرع الأول: طبيعة الشراكات المنعقدة بين الجامعة والمحيط الخارجي..... 65

أولا: الاتفاقيات في اطار تكوين وتأطير طلبة الماستر..... 65

ثانيا: شراكات مع مؤسسات اقتصادية..... 70

الفرع الثاني: شراكات مع المؤسسات التربوية والثقافية..... 71

المطلب الثالث: دور جامعة المسيلة في جانب العلاقات الخارجية..... 72

الفرع الأول: تعريف نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية ومهامها..... 73

الفرع الثاني: مصالح نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية..... 73

المبحث الثاني: الجهود الحديثة لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة ومحاولة ربطها مخرجات التعليم بمتطلبات التنمية..... 78
المطلب الأول: ركائز سياسة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة في مجال تشجيع الفعل التنموي..... 79
المطلب الثاني: العراقيل والصعوبات التي تواجه جامعة محمد بوضياف المسيلة في مجال تعزيز التنمية المحلية..... 83
المطلب الثالث: استراتيجيات تفعيل دور جامعة محمد بوضياف في تنمية المجتمع المحلي في الجزائر 85
الفرع الأول: ميدان التكوين..... 85
الفرع الثاني: ميدان البحث العلمي..... 86
الفرع الثالث: في مجال العلاقات الخارجية والرقمنة..... 87
الفرع الرابع: ميدان الحياة الجامعية..... 88
خلاصة الفصل الثاني..... 89
خاتمة..... 91
قائمة المراجع..... 95
قائمة الملاحق.....
الفهرس.....

الجداول:

الجدول رقم (01): يمثل الاتفاقيات مع الجامعات و الهيئات الأجنبية..... 67
الجدول رقم (02): يمثل الاتفاقيات مع الجامعات و الهيئات الوطنية..... 68
الجدول رقم (03): يمثل الاتفاقيات مع الادارات و الهيئات العمومية..... 69

الأشكال:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لنيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية و التعاون و التنشيط و الاتصال و التظاهرات العلمية. 74

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع دور الجامعة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر. حيث قمنا بإلقاء الضوء على مختلف الجوانب والمؤشرات التي توضح التنسيق بين الجامعة والجماعات المحلية في سبيل التنمية المحلية. في البداية، حددنا وحللنا المشكلة المطروحة. بعد ذلك، درسنا أهمية مشاركة الجامعة في محيطها الاجتماعي والاقتصادي. علاوة على ذلك، تعمقنا في التفاصيل من خلال التحقيق في وضع الجامعات الجزائرية استجابة للعديد من التحولات الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، نستكشف كيف تساهم الجماعات المحلية في تشكيل المجتمع من خلال أنشطتها. علاوة على ذلك، فإننا نعرض الخطوط العريضة للإصلاحات الرئيسية التي تم تنفيذها في الجزائر فيما يتعلق بهذا الأمر. في هذا السياق، قمنا بتحليل مكونين من مكونات بيئة الجامعة، وهما علاقتها بالمجتمع وتفاعلها مع المجال الاقتصادي. في ختام البحث قمنا بتجميع قائمة شاملة للتحديات والعقبات الكبيرة التي تواجهها الجامعة الجزائرية. كما اقترحنا أيضًا استراتيجيات وآليات محتملة للتغلب على هذه العقبات وتغيير الوضع السلبي الحالي للجامعة وعلاقاتها المتوترة مع بيئتها الاجتماعية والاقتصادية. الهدف هو تمكين الجامعة الجزائرية من لعب دور نشط ورائد في تعزيز التنمية المحلية.

Study Summary:

This study aims to address the role of universities in achieving local development in Algeria. We shed light on various aspects and indicators that demonstrate the coordination between universities and local communities for local development. Initially, we identified and analyzed the problem at hand. Then, we examined the importance of university engagement in its social and economic environment. Furthermore, we delved into details by investigating the status of Algerian universities in response to various social changes. Additionally, we explore how local communities contribute to shaping society through their activities. Moreover, we present an overview of key reforms implemented in Algeria regarding this matter. In this context, we analyzed two components of the university's environment: its relationship with society and its interaction with the economic field. Finally, we compiled a comprehensive list of major challenges and obstacles faced by Algerian universities.

We also proposed potential strategies and mechanisms to overcome these obstacles and change the current negative situation of universities and their strained relationships with their social and economic environment. The goal is to empower Algerian universities to play an active and leading role in promoting local development.